جمهـــــــــــــــورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــــــــة كركوك
كليـــــة التربية للعلوم الإنسانية
قســـــــــــم اللغة العربية

الاستِدْلالُ بالقِراءاتِ القُرآنِيَّةِ في شَرحِ دِيوانِ المُتَنَبّي المَنْسُوبِ للعُكْبَري

رسالة تقدم بها الطالب

عدي محمود مهدي صالح العزاوي

إلى مجلس كلية التربية للعلومِ الإنسانية في جامعة كركوك

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.م.د. خالد أحمد هوّاس

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١)

(١) سورة الإسراء, الآية : ٨٥ .

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الاستدلال بالقراءات القرآنية في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري) جرى تحت إشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كركوك، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع :

أ.م.د. خالد أحمد هوّاس

التاريخ: / / ٢٠٢٢

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا في قسم اللغة العربية

بناءً على التوصيات المقدمة من المشرف، أرشحُ هذه الرسالةَ للمناقشة.

التوقيع :

أ. د. سامي شهاب أحمد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

إقرار رئيس قسم اللغة العربية

بناءً على التوصيات المقدمة من المشرف ورئيس لجنة الدراسات العليا ، أرشحُ هذه الرسالةَ للمناقشة.

التوقيع :

أ.م .د. سلمي شهاب أحمد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (الاستدلال بالقراءات القرآنية في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري) وناقشنا الطالب (عدي محمود مهدي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ / / ٢٠٢٢ فوجدنا أنَّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( ).

التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم:	**الاسم:**
رئيسًا	**عضوًا**
التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم:	**الاسم: أ.م.د. خالد أحمد هوّاس**
عضوًا	**عضوًا ومشرفاً**

إقرار مجلس الكلية

اجتمع مجـــلس كلية التربية للــعلوم الإنسانية بجلـــسته ( ) المنــعقدة بتاريخ / / ٢٠٢٢ وقرر منحه شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم: أ.م.د.	**الاسم: أ.د. فرهاد عزيز محيي الدين**
أمين مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية	**عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية**
التاريخ: / / ٢٠٢٢	**التاريخ: / / ٢٠٢٢**

الإهداءُ

إلى حبيبي وقُرّةَ عيني ونبيي محمد ﷺ خاتمِ الأنبياءِ

إلى أُمّي وأبي أسألُ اللهَ لهما الجنةَ مع الأتقياءِ

إلى كُلِّ مُعلّمٍ ومدرّسٍ و أســـــــــاتيذَ أوفياءِ

إلى أولادي لهم مني كُلّ الحبِ والدعاء

وزوجي التي تحمّلت العيشَ معي في السرّاءِ والضرّاءِ

إلى إخوتي مِنْ دَمي وإخوتي النجباءِ

إلى أصحابي وخلاني مِمَّن ساندني وأخصُ بالذكرِ منهم نصيرًا وصفاء

إلى كُلِّ مَنْ ساعدني وساندني مِمَّن خان الفكرُ ذِكرَهم مِن الأصلاء

شكر وعرفان

لا يسعني – بعد أن أنهيت هذا العمل البسيط – إلّا أن أشكر البارئ جلّ وعلا المُنعِم الأول الذي يَعْجزُ العقلُ عن الإحاطة ببعض نعمه، ويكلّ اللسانُ عن شكره عليها بما هو أهلٌ له، ثُمّ أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير انطلاقًا من حديث النبي ﷺ ((مَنْ لمْ يَشْكُرِ النّاسَ لَمْ يَشْكُرِ الله)) [1]لأستاذي المشرف: الأستاذ المساعد الدكتور خالد أحمد هوّاس الذي أشرف عليّ في هذه الرسالة ، ولم يبخل عليّ بمشورةٍ أو جهدٍ أو نصيحةٍ أو تقويمٍ فله منّي كلُّ الشكر والاحترام والعرفان .

وكما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور صفاء نصرالله ردام / الذي اقترح عليّ عنوان الدراسة ، وخصّ مِن وقته الثمين في تقويم عملي في كتابة الرسالة فله مني كُل الشكر والاحترام والعرفان .

وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين سيتفضلون بقراءة الرسالة ورفدها بملاحظاتهم وآرائهم السديدة التي تجعلها _ إن شاء الله _ في أبهى صورة ، فلهم مني واسع الشكر والعرفان.

كما أشكرُ كُلّ مَن أعانني بملاحظةٍ، أو رأيٍ، أو خدمةٍ ، أو دعاءٍ، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء ولهم مني كلّ الشكر والعرفان .

إلى كل هؤلاء _ أولى الفضل والكرم _ دعواتي ، وهي قُصارى ما أمتلكُ بأن يمنحهم العليُّ القديرُ أمنًا وسرورًا ويظلّهم بظلال الرحمةِ و المغفرة والاطمئنانِ ويرزقهم حُسن العاقبة ويجعل ما قدّموه نورًا يسري بين أيديهم يوم الحساب .

الباحث

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل : ١٧ / ٣٨٠ ، برقم (١١٢٨٠) .

المُحتوَيات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	١ – ٤
التمهيد :دراسة حياة المتنبي والعكبري وتأصيل في القراءات والاستدلال	٥– ٣٢
أولاً: المتنبي: ولادته ، ونشأته ، ونسبه، وشيوخه	٦
كنيته:	٧
شعره :	٧ – ٨
ثانيًا: العُكْبري: ولادته، و اسمه، ولقبه	٩–٢٠
شيوخه:	١٠ – ١٣
تلاميذه:	١٣ – ١٤
مؤلفاته:	١٤ – ١٥
كتابه: (التبيان في شرح الديوان)	١٦ – ٢٠
وفاته:	٢٠
ثالثًا: القراءاتُ القرآنية:	٢١ – ٢٩
القراءات لغةً ، و اصْطِلاحًا:	٢١ – ٢٢
نشأةُ علمِ القراءاتِ، وأسبابُ اختلافِ القرّاءِ:	٢٢ – ٢٥
أنواع القراءات:	٢٥ – ٢٦
أصحاب القراءات:	٢٧ – ٢٩
رابعًا: الاستدلال: أنواعه، و مصادره:	٣٠ – ٣٣
الفصل الأول: المسائل الصوتية:	٣٤ – ٧١
المسألة الأولى: حذف التنوين لالتقاء الساكنين	٣٤ – ٣٧
المسألة الثانية: (سوقها) بين الهمز والتسهيل:	٣٨ – ٤١
المسألة الثالثة: الإمالة في كلمة مجرى:	٤٢ – ٤٥

المسألة الرابعة: ادغام التاء في الطاء:	٤٦ – ٤٩
المسألة الخامسة: الألف في (أنا) بين الإثبات والحذف:	٥٠ – ٥٤
المسألة السادسة: ما بين البَخل و البخُل:	٥٥ – ٥٨
المسألة السابعة: اللغات الثلاثة في (الورقِ):	٥٩ – ٦٢
المسألة الثامنة: في لغات (أُفٍّ) ودلالتها الصوتية:	٦٣ – ٦٦
المسألة التاسعة : ابدال الزاي من الراء في كلمة (تنشرُ):	٦٧– ٧١
الفصل الثاني : المسائل الصرفية .	٧٢ – ١٠٦
المسألة الأولى: ما بين فِعَال و فِعّال	٧٢ – ٧٥
المسألة الثانية : الفعل أتبع بين القطع والتشديد:	٧٦ – ٧٩
المسألة الثالثة: لفظة (المطلع) بين المكان والمصدر:	٨٠ – ٨٤
المسألة الرابعة: لفظة (مقام) بين المصدرية، و المكانية :	٨٥ – ٩٠
المسألة الخامسة : لفظة (الظلال) جمعُ (ظُلة) أم (ظِل)؟	٩١ – ٩٣
المسألة السادسة : (طيفٌ) أم (طائفٌ)؟	٩٤ – ٩٩
المسألة السابعة: (يحلل): بضم اللام، وكسرها	١٠٠ – ١٠٢
المسألة الثامنة: التفصيل في اسم الفاعل:	١٠٣ – ١٠٦
الفصل الثالث : المسائل النحوية	١٠٧ – ١٤٨
المسألة الاولى: عطف(كلّ) بين النصب والجر:	١٠٧ – ١١٠
المسألة الثانية : (بين): بين الظرفية والاسمية:	١١١ – ١١٥
المسألة الثالثة: لغة(أكلوني البراغيثُ):	١١٦ – ١٢١
المسألة الرابعة : (ما) بين الحجازية والتميمية:	١٢٢ – ١٢٧

المسألة الخامسة :اسم (لا) النافية للجنس بين النصب، و الرفع:	١٢٨ –١٣٢
المسألة السادسة : الفعل (يواريهم) بين الرفع والنصب	١٣٣ – ١٣٦
المسالة السابعة : لفظة(حقه) بين الابتدائية، والمفعولية	١٣٧ – ١٤٠
المسألة الثامنة : لفظة(آخر) بين الرفع والخفض	١٤١ – ١٤٤
المسألة التاسعة : حذف التنوين من كلمة قبس:	١٤٥ – ١٤٨
الخاتمة و أهم النتائج	١٤٩ – ١٥١
المصادر	١٥٢ – ١٧٧

المُقدّمَة

المقدمة:

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ ، وعلى أهلِ بيتهِ، وأصحابهِ، ومَنْ سارَ على خُطاه . أمَّا بعدُ:

فلا يَخفى على ذي لُبٍّ ما أثاره المتنبّي في أوساطِ مَن كانوا في عهده ومعاصريه، فضلًا عمّن جاؤوا بعدَه، ولمّا يزلْ يشغلُ الكثير حتّى أنّك ترى أنّ كذا وكذا مِن الدراساتِ أُجريتْ عليه، وما هذا إلا لفصاحتهِ وقوّةِ كلمته، فمنهم مَنْ شرحَ ديوانه، ومنهم من اختصه بدراساتٍ أدبيةٍ أو نقديةٍ ومن الأشياء التي دأبَ عليها شُرّاحُ ديوانِ المتنبّي تفسيرَ الغرائبِ اللغويّة فضلًا عن أمورٍ أُخرى أكثرَ مِنْ أن تُحصى .

لذلك انشغلَ أهلُ اللغةِ، والأدبِ بشعرَ المتنبي، وفتّشوا فيه أدقَّ التفاصيلِ ليثبتوا للناسِ براعتَه، وبلاغتَه في اختيارِ الألفاظ . كيف لا وهو الذي نشأ، وتربى، وترعرعَ في باديةِ السماوةِ ونحنُ نعلمُ أنّ أهلَ الباديةِ أقلُّ اختلاطًا بالعجمِ ، يبدو أنّ تلكَ النشأةَ صقلتْ قريحته العقلية في بناءِ القصائدِ الشعريةِ، وتزيينها بالزخارفِ اللفظيةِ التي لطالما اختلف الشرّاحُ في تسمياتها الحقيقيةِ.

لذلك جاءَ العكبري(ت: ٦١٦ هـ) قاصدًا الديوانَ شارحًا له مُتّخِذًا طريقًا لم يتخذه أحدٌ مِن الشُرّاحِ قبله ألا وهو تفسيره للألفاظ الشعرية الغريبة مُستدِلًا بـ(القراءاتِ القرآنيةِ) ذاكرًا الاختلافَ الحاصلَ بينَ القرّاءِ في قراءتهِم للّفظةِ مُرجّحًا ما يراه موافِقًا لما يبتغيه المتنبي في دلالتهِ ، لذلك تبادرَ إلى الذهنِ بأن أجمعَ الأبياتَ الشعريةَ التي شرحها العكبري و اسْتدَلَّ عليها بالقراءاتِ القرآنيةِ، وأذكر ما تناوله الشرّاحُ من دلالاتٍ فيها، وأُرجّحُ ما اعتقده صحيحًا، وأحسبُ أنّ هذهِ الدراسةَ لم يكن أحدٌ قد ألقى عنايته بها؛ إذ إنّ تفسير الشعر بالقراءاتِ أمرٌ قد حصل من لدن العكبري، ولكنَّ الباحثين الفُضلاء بحسِبِ اطّلاعي لم يعنوا بهذه الدراسةِ دراسةً لغوية، أو نحوية ، وعليه كان لِزامًا أنْ أُشمّر عن ساعِدي؛ لأغوص في هذا البحرِ القرائي لأملأ جرّتي ما استطيعُ، وبخبرتي المتواضعة واضعًا عنوانًا لهذه الدراسةِ ألا وهي:

(الاستدلالُ بالقراءاتِ القرآنيةِ في شرحِ ديوانِ المتنبي المنسوب للعُكْبَري)، وتكمنُ أهميّة هذه الدراسة في أنّها ستُسلّطُ أضواءَ عنايتها على ظاهرةٍ مُنتشرةٍ في شرح العكبري لديوان المتنبي؛ ذلك أنّ العكبري بدأ بتوظيفِ ثقافتهِ القِرائيةِ في شرحه الموما إليه أعلاه ، ولعلّ هذا التوظيفَ في

الشرح يؤكد لنا أنّ العكبري كان معنيًا بالقراءاتِ القرآنية فضلًا عن الأمورِ الأدبية ، واللغوية ، وهذا بحد ذاته محط عناية ، وفخر لهذا الجهد الكبير .

وقد اشتملتْ هذه الدراسةُ على مقدمةٍ، و تمهيدٍ ثم فصولاً ثلاثةً ، ثم الخاتمةَ. وذكرتُ في التمهيدِ نُبذَةً مُختصرةً عن حياةِ المتنبي، وعن حياةِ العكبري بصفتهِ الشارحَ للديوانِ المنفردَ بالاستدلالِ القرائي مع ذكر شيوخ العكبري وتلاميذه بشيءٍ مختصر؛ لأنّه سبقني إلى ذلك الباحثون، كذلك تناولت قسمًا من مؤلفاته الكثيرة مع ذكر آراء العلماء والباحثين في نسبة كتاب(التبيان في شرح الديوان) التي اختلفت الآراء ما بين مؤيدٍ في نسبته إليه، وما بين ناكرٍ النسبةَ أو بعدم النسبة لأيّ شخصٍ آخر، ثُمّ التعريفَ بالقراءاتِ القرآنيةِ وأصحابِها تعريفًا مُختصرًا؛ لأنّ التعريفَ بهم قد سبقني به من عنوا بدراسةِ المتنبي، والعكبري وكذلك مَنْ تعرّضَ للقراءاتِ فلم يُتركْ بابٌ فيها إلاّ وطُرِق، كذلك بيّنْتُ معنى الاستدلال لغةً، واصطلاحًا حتى تكتملَ الصورةُ عند القارئ للموضوعِ .

أمّا بخصوصِ تقسيمِ البحثِ ، فارتأيْتُ أنْ أقسّمه على ثلاثةِ أفصل، وكلَّ فصلٍ يحتوي على عِدّةِ مسائلَ ، فالفصلُ الأول اشتملَ على المسائلِ الصوتيةِ وكان عددها تسعَ مسائلَ، والفصلُ الثاني قد اشتمل على المسائلِ الصرفيةِ ، وعددها ثمان مسائلَ ، ثُمّ الفصل الثالث، الذي تضمّن المسائل النحوية، وعددها تسعَ مسائلَ .

وتم اتّباعُ المنهجِ الوصفيّ التحليلي في دراسةِ مسائلِ البحثِ مع وضعِ مَنْهجٍ لعرضِ المسائلِ وهو:

١- ذِكرُ البيتِ الشعري.
٢- ذِكرُ ما تناوله العكبري من شرحٍ على البيتِ الشعري.
٣- ذِكرُ الآيةِ القرآنيةِ التي استدلّ العكبري بها على ما اختلف الشرّاحُ عليها.
٤- ذِكرُ كُتُبِ القراءاتِ التي تناولتْ اللفظةَ المُختَلف في قراءتِها عندهم .
٥- ذِكرُ كُتُبِ علوم القرآنِ ومعانيه .
٦- ذِكرُ كُتُبِ التفسيرِ .
٧- ذِكرُ كُتُبِ المعاجمِ وأهلِ اللغةِ إن تطلبَ الأمرُ في بيانِ المسألةِ .
٨- تخريجُ الآياتِ والقراءاتِ والأقوالِ والأشعارِ في الهامشِ.

٩- وضع ترجيحٍ في نهايةِ كُلِّ مسألةٍ، ولا يشترطُ فيه ترجيحُ رأيِ أحدهما، بل ربما أُرجِحُ وجهاً يكون أقوى لغيرهما .

أمّا بخصوص الرجوع إلى المصادر فأنني لم أقفْ في بحثي هذا على كتابٍ واحدٍ أو مجموعةٍ من الكُتُبِ ، وإنّما قصدتُ في بحثي جميعَ الكُتُبِ التي اختصَّتْ بالقراءاتِ، التي ذَكَرتْ في طيّاتِها ما يخدمُ المسألةَ التي تناولناها ، لكن أخصُّ عددًا من كُتُبِ القراءاتِ .

مِن أهمِّ الكتبِ التي أفادَ منها البحث هي ما يأتي:

- كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) .

- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه،

(ت ٣٧٠ هـ) .

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ،

(ت ٣٧٧هـ).

- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد، بن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)

وكذلك تناولتُ من كُتبِ الدلالةِ كتاب الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى (٣٩٢هـ - ١٠٠٢م)، لإبراهيم سطعان عواد

كذلك تناولتُ من كُتب الشرّاح للديوان.

- الفَسْرُ شرح ابنجني الكبير على ديوان المتنبي، صِنْعة أبي الفتح عثمان ابن جني النحوي (ت ٣٩٢ هـ).

- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ).

وفضلًا عن الكتب المذكورة استفدتُ مما تيسر من كتب معاني القرآن المطبوعة كـ(معاني القرآن) للكسائي (ت ١٨٩ هـ)، و(معاني القرآن) للفراء(ت ٢٠٧ هـ)، و من كُتب إعراب القرآن كـ(إعرابِ القرآن) للنحاس (ت ٣٣٨ هـ)، و(التبيان في إعراب القرآن للعكبري) بصفتهِ الشارحُ للديوانِ أولاً ولربما أعْقِدُ موازنة بينه وبين شرحِ الديوانِ لأنّي أعلمُ جيدًا ثمةَ اختلافٍ في نسبتهِ إلى العكبري، وكذلك تناولتُ كُتُبَ التفاسيرِ كـ (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لإبن عطية

الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ) ، و (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون و (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ) للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)،والتحرير والتنوير(لإبنعاشور التونسي(ت ١٣٩٣هـ)،و كذلك تناولتُ كُتُبَ النحوِ كـ(الكتاب) لسيبويه (ت ١٨٠هـ)،و(المقتضب) للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) و(الأصول في النحو) لابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، وكتب شروح ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، وكتب معاني الحروف كالجنى الداني للمرادي (ت ٧٤٩ هـ)، كما افدْتُ من كتب المعاجم كالعين لـ الخليل (ت ١٧٠ هـ) ، و(الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، وكلُّ كتابٍ تناولَ اللفظةَ التي قصدتها في بحثي وكُلُّ مرجعٍ تناولَ اللفظةَ وشرحها، وكُتُبًا أخرى لا يسعُ المجالُ لذكرها هنا. أمّا بالنسبةِ للصعوبات التي واجهتُها في رسالتي فهي ضيق الوقت الذي جعلني أُسابق الزمنَ؛ وذلك بسبب التعليمات الإدارية التي فرضت عليه المدة الزمنية المحددة .

أمّا الآن بعد أنْ أوشكتِ المُقدّمة على حافات الانتهاء، فأقف وقفة إجلالٍ ، وفخرٍ ، ومحبّةٍ إلى الأستاذ المساعد الدكتور (خالد أحمد هوّاس) الذي كان نِعْمَ العونُ بعد الله تعالى، الذي أشرفَ على الرسالة فزادها شرفًا ، وألقًا، لِما أبدى فيها من توجيهاتهِ المفيدةِ، و تقويماتِه السديدةِ، والمتابعة المستمرة، نعم إنّه مِن دواعي السرورِ أنْ أشكره تصريحًا لا تلميحًا، فجزاه اللهُ خيراً، كذلك اتقدمُ بجزيلِ الشكرِ للدكتور(صفاء نصر الله ردام الشمري) المدرس في ثانويات الوقف السني في محافظة ديالى لِمَا أبداه لي من توجيهاتٍ قيّمَةٍ من حيثُ اختيار العنوانِ وتوجيهاتهُ العلمية جزاه الله خيرَ الجزاء ، وأتقدمُ بالشكرِ والتقديرِ والاعتزاز لرئيسِ لجنة المناقشة ، وأعضائها المحترمينَ، وإلى عميد الكلية الدكتور فرهاد محيي الدين المحترم ، ولجميع أساتذة اللغة العربية في قسم اللغة العربية متمثلًا برئيسها الأستاذ الدكتور سامي شهاب أحمد .

وأخيرًا أحبُّ أن أقولَ: إنّ هذا الجهدَ المُقِلَّ لا يخلو من أخطاءٍ، أسعى إلى تداركها من خلالِ النقدِ القويمِ والتوجيهِ السليمِ، والحمدُ لله ربِّ العالمين .

الباحث

التَّمهيد

التمهيد: دراسة حياة المتنبي والعكبري وتأصيل في القراءات والاستدلال

نُبذةٌ من المتنبي والعكبري ومعه

قبسٌ مِن نشأةِ القراءاتِ و بيانِ أوجه الاستدلالِ

أولًا: المتنبي:

ثانيًا: العكبري:

ثالثًا: نشأةُ القراءاتِ:

رابعًا : بيانُ الاستدلال:

أولًا: المتنبي :

ولادتهُ، ونسبهُ، و نشأتهُ :

أجمع الروّاة على مولده، واسمه، ونشأته، ونسبه فهو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعرُ المشهورُ، مِنْ أهلِ الكوفةِ،[١]ولِدَ سنة ثَلَاث وَثَلَاثمائَة، بالكوفة في محلة تسمى (كندة) وإليها نسبته، قَصَدَ البادِيةَ، وتَنقّلَ فيها يطلبُ الأدبَ، وعلمَ العربيةِ وأيامَ الناسِ، وكادَ أن يَسْتقِرَّ فيها؛ لِمَا أكْثرَ مِن الْمُقَامِ ؛ لذلك أجادَ مِن اكْتِسَابِ اللغَةِ مِنْها، وَنظَرَ فِي فنونِ الْأَخْبَار، وَالْأَدب وَقَالَ الشّعْر منذُ صِغرِهِ حَتَّى بلغَ غَايَتَهُ، وارتفع شأنه على أهلِ عصرهِ،[٢] ثُمّ قصدَ الشامَ، وتنقّلَ في أحيائها، وعَمِلَ بفنونِ الأدبِ، وجادَ فيها، وأجادَ بنقلِ اللغةِ ومن أكثرِ المطّلِعينَ على غريبها، وحُشيّها، وما سألَه أحد عَنْ شيءٍ إلّا واستشهدَ له من كلامِ العربِ مِنْ نَظمٍ أو نَثرٍ[٣] لذلكَ وصفه ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) بالذكاءِ، والَفِطنَةِ، وَالحِفظِ الجَيّد.[٤]

لقبه :

أمّا كنيت المتنبي، فقد كان ثمّةَ فرقٌ شاسعٌ بين الروّاةِ، وهذا كان مدعاة لمجموعةِ أقوالٍ:[٥] أحجها أنّه قد ادّعى النبوة ،أو شيئًا قريبًا منها وهذا كان في العراق(بادية السماوة)، وقيل: إنّ خلقًا كثيرًا اتبعه وخاصة من بني كلب أحدى القبائل العراقية ، وثمّة آخرون قد التحقوا بهم ، وهذا كان مُدْعاةً لأنْ يخرُجَ عليه أميرُ حمص (لؤلؤ) نائب الإخشيدية فعمل على أسره ، وهذا الأسرُ أثّر في تفريقِ مَن اتبعه، وقد حُبِسَ على أثرها طويلًا ، وبعدها تاب بعد أنْ أشهده على

(١) يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ١ / ١٢٠.

(٢) يُنظر: الوافي بالوفيات: ٦ / ٢٠٨ .

(٣) يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،١ / ١٢٠،

(٤) يُنظر: الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ، ١ / ٥٧ .

(٥) يُنظر: تهذيب الأسماء واللغات، ٢ / ٢٨٥ ، و وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،١ / ١٢٢. قيل: إنّه سُمّيّ بالمتنبي؛ لأنه قال: أنا في أمة تداركها غريب كصالح في ثمود ،/ (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،١ /٤٠١).

نفسه ، وعاد مُتجِهًا لقولِ الشعرِ الذي أجاد في نَظْمه، وثمة نقلٌ آخر: أنه أوّل من تنبأ بالشعر فاطلق عليه بالمتنبي [١].

شعره:

يُعدُّ شِعرُ المتنبي ظاهرةً نادرةً في الشعرِ العربي، دَفعتِ العلماءَ والباحثينَ في اللّغةِ والأدبِ إلى شرحه مُنقسمينَ على قسمينِ ، أمّا ناقدًا له مُستخرِجًا عيوبَه، أو مَادِحًا له مُفسِرًا ما أُشكِل على الدارسينَ و مُدافِعاً عن كُلِّ عيوبه؛ لذلك كَثُرتْ شرُوحُ الديوانِ مما سادَ الفوضى في تحديدِ المصَادرِ، لذلك قالَ عنه ابن خلكان (ت ٦٣١ هـ) ((واعتنى العلماءُ بديوانه فشرحوه، وقال لي أحد المشايخ الذين أخذت عنهم: وقفت له على أكثر من أربعين شرحاً ما بين مطولات ومختصرات، ولم يفعل هذا بديوان غيره)) [٢]، وعدَّ ابن كثير(ت ٧٧٤هـ) مكانتهُ فِي الشُّعَرَاءِ الْمُحْدَثِينَ كمكانةِ امْرِئِ الْقَيْسِ بين الشعراء المتقدمين[٣]؛ لِمَا نالَ شِعره من اهتمامِ النُقّادِ والشُرّاحِ من أهلِ اللغةِ، والأدبِ، والبلاغةِ لذلكَ روي((أن له أكثر من ستين شرحاً وجيزاً ومتوسطاً)) [٤] إذ كَتَبَ عنه علماءُ كثيرونَ فقد ألّفّ الصاحب ابن عباد (ت ٣٨٥ هـ) بكتابهِ:(الكشف عن مساوئ شعر المتنبي) واتبعه أبو الحسن علي بن عبد العزير القاضي الجرجاني(ت ٣٩٢هـ) (الوساطة بين المتنبي وخصومه) وكذلك التحقَ بالرّكبِ أبو منصور الثعالبي(ت ٤٢٩هـ) في كتابهِ: (أبو الطَّيِّب المُتَنَبِّي وما له وما عليه) [٥]

أمّا عُلماءُ العصرِ الحديثِ فقد اعتنوا بشعرِ المتنبي وكتبوا عنه كُلَّ شاردةٍ، وواردةٍ من الأبحاثِ والمَقَالاتِ والدراساتِ، فلم يبقَ بابٌ في اللغةِ يَحْمِلهُ شِعرُ المتنبي إلا وكُتِبَ عنه وما آلت إليه حياته، إلّا وذكَرَها، ومنهم مَنْ جَمَعَ كُلَّ ما كُتِبَ عن المتنبي، ونخصُّ بالذِكرِ عبدُ الوهاب عزام(ت ١٩٥٩) في كتابهِ: (ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام) وكذلك طه حسين(ت١٩٧٣) في كتابه(مع المتنبي) وهو جزآن، ومحمد مهدي علام (ت ١٩٩٢) (فلسفة

(١) يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ١ / ١٢٢.
(٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،١ / ١٢١ .
(٣) يُنظر: البداية والنهاية، ١٥ / ٢٧٦ .
(٤) البداية والنهاية، ١٥ / ٢٨١ .
(٥) يُنظر: الأعلام للزركلي، ١ / ١١٥.

المتنبي من شعره) و محمد كمال حلمي (أبو الطَّيِّب المُتَنَبِّي)[1] والكثيرُ الكثيرُ مِمَّنْ كتبوا وجادوا بكتاباتِهِم، ومؤلفاتِهم عنه لا يستوعبها بحثنا هذا.

وأمّا وفاته فكانت يوم الأربعاء لست بقين – وقيل: لثلاث بقين، وقيل: لليلتين بقيتا– من شهر رمضان، سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وقيل: إن قتله كان يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان، وقيل: لخمس بقين من شهر رمضان من السنة المذكورة.)) [2]، أي في السادس والعشرين من رمضان ، أو السابع والعشرين من رمضان ، أو الثامن والعشرين مِن رمضان : لأنّ بقين تعني ما تبقّى .

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ١ / ١١٥.

(٢) وفيّات الأعيان ، ١ / ١٢٣ ، ويُنظر: سير أعلام النبلاء، ١٦ / ٢٠١.

ثانيًا: العكبري :

ولادتهُ : أجمعتِ المصادرُ على ولادته في بغداد لكنهم اختلفوا في سنة ولادته إلى قسمين:

القسم الأول : وهو الراجح، أنّه ولِد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وذَكَرَ بعضُ الروّاةِ أنّه ولِدَ فِي أَوَائِلِ هذه السنة[١]

القسم الثاني : أنّه ولد سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، وهذا الرأي ضعيف[٢].

اسمه: هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإِمَام العلّامة محبّ الدِّين العكبري. [٣]

لقبه : لقد اشتهر بعدّة ألقاب منها: البغدادي، و الأَزَجي نسبة إلى باب الأزَج وهي محلة كبيرة شرقي بغداد ، والحنبلي(مذهبه الفقهي)، و النحوي، و اللغوي، و الفرضي ؛ لأنّه عالمٌ بالفرائض، والقادري[٤] لكنّ ما طغى عليها واشتهر به هو (العُكبَري) [٥] نسبةً إلى مدينة عُكبَرا[٦]

شيوخه:

رُغم مُداهمة المرض له مُبكرًا مما جعله يفقدُ بصره؛ إلا أنّه تولّع بحب العلمِ ، وأقبل عليه بإرادةٍ قويةٍ ، مُعتمِدًا على السماع في حصوله على العلمِ ؛ لذلك سنتناولُ قسمًا من شيوخه الذين أخذ عنهم علومهِ.

فمنهم من أخذ عنهم الفقه الحنبلي وهم:

١- إبْرَاهِيم بن دِينَار بن أَحْمد بن الْحُسَيْن بن حَامِد بن إِبْرَاهِيم النهرواني أبو حَكِيم الْفَقِيه الْحَنْبَلِيّ وهو أحد أَئِمَّة الدّين الْمَشْهُورين بِالْفَضْلِ والورع والحلم وَالصَّبْر والتواضع ، وهو أحد شيوخ العكبري الذي أخذ عنه الْفِقْه حَتَّى برع فِيهِ وَصَارَت لَهُ معرفَة تَامَّة بالْخلاف، والفرائض، ثُمّ

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء، ٤ / ١٥١٥ ، و سير أعلام النبلاء، ٢٢ / ٩٢، والوافي بالوفيات، ١٧ / ٧٤، وبغية الوعَاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢ / ٣٩، و الأعلام للزركلي ، ٤ / ٨٠

(٢) يُنظر: الذيل على طبقات الحنابلة: ٢ / ١١٠ .

(٣) يُنظر: معجم الأدباء، ٤ / ١٥١٥ ، ، و سير أعلام النبلاء، ٢٢ / ٩١، و الأعلام للزركلي،٤ / ٨٠ .

(٤) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: ١ / ٤٥٩ .

(٥) يُنظر: معجم الأدباء، ٤ / ١٥١٥ ، ، و سير أعلام النبلاء، ٢٢ / ٩١، و الأعلام للزركلي،٤ / ٨٠ .

(٦) إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢ / ١١٦.

أَنْشَأَ مدرسة بِبَاب الأزَج من مَاله وَاعتزل فِيهَا مُهتمًا بنشر الْعلم وَكَانَ مكسب عيشه من خلال ممارسة مهنة الخياطة التي يخيط للنَّاس ثِيَاب الخام وَيَأْخُذ أُجْرَة الْقَمِيص حبتين وَلَا يزِيد على ذَلِك ، وحكاياته مَشْهُورَة فِي عدم غَضَبه (ت: ٥٥٦ هـ) [١].

٢ – ابْنُ الفَرَّاءِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي يَعْلَى البَغْدَادِيُّ شَيْخُ الحَنَابِلَةِ، المُفْتِي، القَاضِي، أبو يَعْلَى الصَّغِيْرُ، مُحَمَّدُ ابنُ أَبِي خَازِمٍ مُحَمَّدِ ابْنِ القَاضِي الكَبِيْرِ أَبِي يَعْلَى بنِ الفَرَّاءِ، مِنْ أَنْبَلِ الفُقَهَاءِ وَأَنْظَرِهِم. تَخَرَّجَ بِهِ خَلْقٌ. سَمِعَ مِنْ: أَبِي الحَسَنِ بنِ العَلاَّفِ، وَالحَسَنِ بنِ مُحَمَّدٍ التِّككيّ، وَطَائِفَةٍ. وَلِيَ قَضَاءَ وَاسِطَ مُدَّةً، ثُمَّ عُزِلَ، وَلَزِمَ الإِفَادَةَ. رَوَى عَنْهُ: أبو الفَتْحِ المَنْدَائِيُّ، وَابْنُ الأَخْضَرِ أخذ العكبري الفقه عنه. تَفَقَّهَ: بِأَبِيْهِ، وَبعَمِّهِ كَانَ أحد الأَذكيَاء(ت:٥٦٠هـ) ، وَلَهُ سِتٌّ وَسِتُّوْنَ سَنَةً [٢].

ومنهم من أخذ عنهم علم الحديث:

١– يحيى بْن مُحَمَّد بْن هُبَيْرة بْن سَعِيد بن الحسن بن جهم، أبو المظفر الشيباني وُلِدَ بمنطقة الدور، وهي من قرى العراق، بقرية بني أوقر، ودخل بغداد وهو صغير، وتفقه بأبي الحسين بن القَاضِي أَبِي يَعْلَى، وسمع الحديث، وقرأ القراءات، وكان ماهِرًا باللغة، ويعرف النحو والعروض والفقه، وَسَمِعَ الحَدِيْثَ، وَتَلاَ بِالسَّبْعِ، وَشَارَكَ فِي عُلُوْمِ الإِسْلاَمِ، وَكَانَ دَيِّناً خَيِّراً مُتَعَبِّداً عَاقِلاً وقورًا متواضعًا،(ت: ٥٦٠ هـ).[٣]

٢– ابن البطي البغدادي: هو مُحَمَّد بْن عَبْد الباقي بْن أحمد بن سلمان، ابن البطي، البغدادي ،ولد ٤٧٧هـ كان أبواه صالحين ، كان عفيفًا متفقِّدًا للفقراء، كان شيخًا صالحًا، محِبًّا للرواية، روى عَنْهُ أبو سعد السمعاني، وأبو الفرج ابن الجوزيّ، وسمع منه الأئمة والحفاظ، وهو ثقة صحيح السماع، ثقة سهلًا مليح الأخلاق، حريصًا عَلَى نشر العِلْم، (ت: ٥٦٤هـ) [٤].

٣ – الشيخ أبو زرعة المقدسي: طاهر بن الحَافِظِ مُحَمَّدِ بنِ طَاهِر بنِ عَلِيٍّ أبو زرعة المَقْدِسِيُّ، ثم الهمذاني ، ولد في مدينة الري في سنة: (٤٨٠هـ)، وقيل سنة: (٤٨١هـ) وَسَمِعَ مِنْ أَبِي مَنْصُوْرٍ المُقَوِّمِيِّ، وَ ابنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدُوْسٍ بِهَمَذَانَ، وَأَبِي القَاسِمِ بنِ بَيَانٍ بِبَغْدَادَ. حَدَّثَ بِـ (سُنَن النَّسَائِي)، وحَدَّثَ عَنْهُ: السَّمْعَانِيّ، وَابْن الجَوْزِيّ

(ت: ٥٦٦هـ) [٥]

---

(١) يُنظر: سير أعلام النبلاء:٢٠/ ٣٩٦، والوافي بالوفيات: ٥/ ٢٢٧، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ:٩٩/٢ .

(٢) يُنظر: سير أعلام النبلاء:٢٠/ ٣٥٤، هدية العارفين:٩٤/٢ .

(٣) يُنظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: ١٢ /١٨٤، سير أعلام النبلاء: ٢٠ /٤٢٦ .

(٤) يُنظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: ١٢ / ٣٢٦ ، سير أعلام النبلاء: ٢٠ / ٤٨١ و الوافي بالوفيات: ٣ / ١٧٣.

(٥) يُنظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ١٢ / ٣٥٠ ، و سير أعلام النبلاء: ٢٠ / ٥٠٣.

٤ – أبو بكر عبد الله ابن النَّقُّور[١]، هو: عبد الله بن مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد ابن النَّقُّور، أبو بَكْر بْن أَبِي منصور بْن أَبِي الْحُسَيْن البزّاز. شيخ ثقة، مشهور كان من أهل الدّين والصّلاح والتَّحرّي على درجة رفيعة، قَلّ ما رَأَيْتُ فِي شيوخنا أكثر تَثَبُّتًا منه سَمِعَ منه أبو سعد السَّمْعانيّ(ت: ٥٦٥ هـ) [٢]

٥ – ابن الجوزي: ((عَبْد الرَّحمن بْن عليّ بْن مُحَمَّد بْن علي بْن عُبَيْد اللَّه بْن عَبْد اللَّه بْن حُمّادَي بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن جَعْفَر بْن عبد الله بن القاسم بن النضر بْن القاسم بْن مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّه بْن عَبْد الرَّحْمَن بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْر الصِّدِّيق عَبْد اللَّه بْن أَبِي قُحَافة، الحافظ العلّامة جمال الدّين، أبو الفَرَج ابن الْجَوْزيّ، القُرَشيّ، التَّيْمِيّ البكْريّ، الْبَغْدَادِيّ، الحنبليّ)) [٣]

وُلِد تقريبًا سنة ثمانٍ أو سنة عشْرٍ وخمس مائة، وعُرِف جدُّهم بالجوْزيّ لجوزة في وسط داره بواسط، ولم يكن بواسط جَوْزة سواها. قرأ الوعظ على عليّ بْن يَعْلى ، وتفقَّه على أَبِي بَكْر الدِّينَوَرِيّ، وتخرَّج فِي الحديث بابن ناصر، وقرأ الأدب على أَبِي مَنْصُور الجواليقيّ. روى عَنْهُ ابنه محيي الدّين يوسف، وابن النّجّار، وخلْق سواهم، وقرا القرآن على أبي محمد سبط الخياط[٤].

له تصانيف كثيرة فِي أنواع العلوم من التفسير، والحديث، والفقه، والوعْظ، والزُّهْد، والتاريخ، والطّبّ، وغير ذلك. منها: (المغني فِي عِلم القرآن)، و(زاد المسير في علم التفسير)، و (نزهة النّواظر فِي الوجوه والنّظائر)، وكُتُب كثيرة حتى قيل : أنها بلغت

مجموع تصانيفه مائتان ونيّف وخمسُون كتابًا، (ت: ٥٩٧ هـ) [٥].

٦– عبد السَّلَام بن عبد الله بن أبي الْقَاسِم الْخضر بن مُحَمَّد بن عَليّ الإمَام شيخ الْإِسْلَام مجد الدّين أبو البركات ابْن تَيْمِية الْحَرَّانِي ولد فِي حُدُود (٥٩٠هـ) ربّاه جده يتيمًا، تعلّم الفقه فِي صغره على يد عَمه الْخَطِيب فَخر الدّين ورحل إِلَى بغداذ وَهُوَ ابْن بضع عشرَة سنة ، أتقن العربيَّة، والحساب، والجبر، والمقابلة، وبرع في هذه العلوم، وغيرها. كَانَ إِمَامًا بارعاً فِي الْفِقْه،

---

(١) ذكره الصفدي في نكت الهميان في نكت العميان:١ /١٧٩، وابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة: ٢ / ١١٠ .

(٢) يُنظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: ١٢ / ٣٣٨ ، سير أعلام النبلاء: ١٨ / ٣٧٢ .

(٣) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ١٢ / ١١٠٠ ، وسير أعلام النبلاء، ٢١ / ٣٦٥

(٤) يُنظر: المصدر نفسه، ١٢ / ١٠١ – ١٠٢ ، وسير أعلام النبلاء، ٢١ / ٣٦٦

(٥) يُنظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ١٢ / ١١٠٣ –١١٠٥، وسير أعلام النبلاء، ٢١ / ٣٦٥

والْحَدِيث وَكذلك فِي التَّفْسِير وَله مَعْرِفَة واطلاع على مَذَاهِب النَّاس وَله المصنفات النافعة كالأحكام وَشرح الْهِدَايَة صنع أرجوزة فِي الْقرَاءَات، وكتاباً فِي أصُول الْفِقْه (تُ: ٦٥٢هـ) [١] .

ومنهم من أخذ عنهم اللغة :

١– ابْنُ الخَشَّابِ: الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، المُحَدِّثُ، إِمَامُ النَّحْوِ، أبو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَحْمَدَ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ نَصْرٍ البَغْدَادِيُّ المعروف بابن الخشاب يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي العَرَبِيَّةِ، عارفًا باللغة، والحديث حَتَّى قِيْلَ: إِنَّهُ بَلَغَ رُتْبَةَ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ له مؤلفات كثيرة أدركه العكبري في شَبابه وأخذَ عنه النحوَ(ت: ٥٦٧هـ) [٢]

٢–(المرقّعاتيّ): أَحْمَد بْن المبارك بْن سَعْد، أبو الْعَبَّاس البَغْداديُّ، المعروف بالمرقّعاتيّ ، روى عَنْ ثابت بْن بُنْدار، وهُوَ جَدّه لأمّه. روى عنه ابنه عبد الرحمن، وأبو محمد ابن الأخضر، وابن قُدَامة، ونصر بْن عَبْد الرّزّاق الْجِيليّ، وجماعة. أمّا نَسبه إلى المُرَقَّعاتيّ فيرجحون أنه جاء من كونه يبسط المُرَقَّعةَ للشيخ عبد القادر على الكرسي(ت:٥٧٠ هـ). [٣]

٣– الإِمَامُ، مُقْرِئُ العِرَاقِ، أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عَسَاكِرَ بنِ المُرَحَّبِ البَطَائِحِيُّ، النحويُّ الضرير ولد سنة(٤٨٩هـ) ، كان بارعًا باللغة العربية، روى عنه جماعة من الحفاظ، منهم: عبد الغني المقدسي لَهُ مُصَنَّفٌ فِي القِرَاءاتِ ،أَخَذَ الوَزِيْرُ عَوْن الدِّيْنِ، وَعَبْد العَزِيْزِ بن دُلَفٍ عَنْهُ القِرَاءاتِ، قرَأَ بالقراءاتِ ، والرِّوَايَات على العكبري،(ت ٥٧٢هـ)[٤].

٤– ابن العصّار علي بن عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك بن إبراهيم السلمي، المعروف بابن العصار اللغوي: من أهل الرقة، رحل إلى بغداد فقرأ بها العلم، انتهت إليه الرياسة في معرفة اللغة العربية، سمع الحديث من أبي العزّ أحمد بن عبيد الله بن كادش، ثُمّ قرأه على أبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري الضرير. كان له خطٌّ جميلٌ حسنٌ يرغبون المؤلفون فيه ويتنافسون في الحصولِ عليه (ت: ٥٧٦هـ)[٥]

٥ – أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنباري صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره؛ وكان فاضلا عالما زاهدا. سكن بغداد منذو صباه إلى

---

(١) يُنظر فوات الوفيات: ٥٧٠/١ ، و الوافي بالوفيات: ١٨ / ٢٦٠ ، و تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة : ٢ / ٨٣٤ .

(٢) يُنظر: سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٢٣–٥٢٧ .

(٣) يُنظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: ١٢ / ٤٣٨ ، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، ٢ / ٦٣٣.

(٤) يُنظر: سير أعلام النبلاء:٢٥/ ٥٤٨ –٥٤٩، والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: ١ /١٩٧.

(٥) يُنظر: معجم الأدباء،٤ / ١٧٩٤ – ١٧٩٥ ، و إنباه الرواة على أنباه النحاة،٢ / ٢٩١.

أن توفاه الله، قرأ النحو على ابن الشجري وغيره، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه، وقرأ اللغة على أبى منصور الجواليقي، برع في الأدب حتى صار شيخ وقته، وله من المصنفات مائة وثلاثون مصنفًا، أكثرها نحو، وبعضها فِي الفِقْه والأصول، من كُتُبه (أسرار العربية)، (الإنصاف فِي مسائل الخلاف)و(أخبار النحَاة)، وكتبٍ كثيرة (ت: ٥٧٧هـ) [١]

تلاميذه:

كان العكبري شيخ زمانه، و يُعدُّ إمامًا في النحو، واللّغةِ، والفقهِ، والفرائض، والكلام؛ لأنه يُقرئ ذلك كله وهو ضرير؛ إذ أصابه الجدري في صباه، وعمل في إمامةِ مسجد ابن حمدون ببغدادَ بالريحانيين ومتقدم الإقراء به[٢]؛ لذلك تتلمذ على يده طلاب علمٍ كثيرين، فمن هؤلاء التلاميذ الذين أخذو العلم عنه:

١ – أَحْمَد بْن عَلِيّ بن معْقل، أبو العبّاس المُهَلّبيّ الحمصيّ، العزّ، الأديب. ولد سنة (٥٦٧هـ)، رحل إلى العراق. وأخذ النّحو: عَن أَبِي البقاء العُكْبَرِيّ، والوجيه الواسطيّ في مدينة بغداد، و في دمشق أخذه عَن: أَبِي اليُمْن الكندي، وقد أجاد العربية والعروض وبرع فيها وصنف .اتصف بصفاتٍ خُلقيه في كونه أحْوَل العينين، قصيرًا، و خُلُقية؛ إذ كان وافر العقل، ديّنًا متزهّدًا، (ت: ٦٤٤ هـ) [٣]

٢ – (ابن الصيرفي) يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن عليّ بن إبراهيم، الحرّاني، الفقيه الحنبلي، المحدّث المُعَمَّر، جمال الدِّين، أبو زكريّا بن الصَّيرفِيّ، ويُعرَف بابن الحَبَشِيّ أيضًا ولد سنة (٥٨٣ هـ) في مدينة حرَّان. وسمعَ بها من عبد القادر الرُّهاوِي، والخطيب فخرِ الدِّين ابن تيميَّة، وغيرِهما. رحل إلى بغداد، سنة (٦٠٧ هـ) وأقام فيها فسمع من أبي البقَاء العُكْبَرِيّ، وأخذ العَربيَّة عنه، وقرأ عليه جميعَ كتابه (التِّبْيان في إعراب القرآن)، كثير الدِّيانة والتعبُّد من مؤلفاته (نوادر المذهَب) توفاه الله سنة (٦٧٨ هـ)[٤].

---

(١) يُنظر إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٦٩ –١٧١، و تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:١٢ / ٥٩٩.

(٢) يُنظر: معجم الأدباء، ٤ / ١٥١٥ ، ، و سير أعلام النبلاء، ٢٢ / ٩١، و الأعلام للزركلي،٤ / ٨٠ .

(٣) يُنظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ١٤ / ٤٩٤ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ١ / ٣٤٨.

(٤) يُنظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ١٥ / ٣٦٨ – ٣٧٠ ، و تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة:٢ / ٨٦٨ –٨٧٠ .

٣ -((إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد الصَّرِيْفِيْنِي، أبو إسْحاق تقيُّ الدين الحافظُ، الفقيهُ، الحنبليُّ، نزيلُ دمشقَ)) [١]. و الصَّرِيْفيني: نسبة إلى صَرِيْفِيْنَ قرية ببغداد، ولد ليلة الحادي عشر من محرم سنة (٥٨١هـ أو ٥٨٢هـ) في مدينة صَرِيْفِيْنَ، ثُمّ رحل إلى بغدادَ، وسَمِعَ بها من ابن الأخضر وغيره ، ثُمّ رحل إلى الأقطار أُخرى، وسمع فيها كأصبهان، ونيسابور، ، وَنهَاوَنْد، والمَوْصِل، ودمشق، وبيت المَقْدِس، وحَرّان، من أعلام هذه المدن، وتخرج بحران على الرُّهَاوِي، وتفقَّه ببغداد على يد أبي البَقَاء العُكْبَري كان أحد حُفَّاظِ الحديث وعالمًا به ، إمامًا، فاضلًا، صدوقًا، خيِّرًا، ثقة، نبيلًا، حسنَ السِّيْرَة، (ت: ٦٤١هـ)، ودُفِنَ بسفح جبل قاسِيون. [٢]

٤ – ((علم الدّين المغربي شَارِح الشاطبية والمفصل مُحَمَّد بن أَحْمد بن الْمُوفق بن جَعْفَر أبو الْقسم)علم الدّين الأندلسي المرسي اللورقي)) [٣] المقرئ، النحويّ. ولد سنة ٥٧٥هـ بدمشق أشتغل بِالْقُرْآنِ وبرع بالعربية حتى صار إمامًا فيها، رحل إلى بغداذ ، أخذ العلم من أبي الْبَقَاء العكبري النحو وأخذ بالقاهرة عن الشيخ رشيد الدين عبد الظاهر بن نشوان، وبدمشق عن أبي اليمن الكنديّ. صنّف كتاب شرح كتاب (الجزوليّة). وكتاب (شرح الشاطبيّة). توفي بدمشق سنة. (٦٦١هـ) [٤]

مؤلفاته:

يَبدو أنّ طَريقتَه في التأليفِ فيها نوعٌ من الغرابةِ ؛ إذ أنّه كان يطلبُ ما صُنِّفَ مِن الكُتُبِ في الموضوعِ، فيقرأها عليهِ بعض تلاميذه؛ لكونه قد أُصِيبَ بالجدري الذي أنهى بصره ، فيملي من آرائه، وتمحيصهِ، وما عَلِقَ في ذهنِه من كُتُبِه فَكَانَ يُقَالُ: أبو البَقَاءِ تِلْمِيْذ تَلاَمِذته؛ يَعْنِي هُوَ تَبع لَهُم فِيمَا يقرؤُونَ لَهُ وَيَكْتُبونه.

له عِدّةُ مؤلفاتٍ في اللغة، وفي إعراب القرآن، وتفسيره نذكر قبسًا منها، فله: كتاب في اللغة أسماه (شرح فصيح ثعلب)، وكتاب(شرح المقامات الحريرية)، وكتاب(عدد آي القرآن)، وكتاب

(١) تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة: ٢ / ٨١١ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه : ٢ / ٨١١ – ٨١٢ .

(٣) الوافي بالوفيات:٢ / ٧٣.

(٤) يُنظر: الوافي بالوفيات،٢ / ٧٣ المقفى الكبير، ٥/ ٢٨٤ .

في ما كان مُتشابهًا من القرآن المسمّى(متشابه القرآن)، وفي الاعراب له كتاب:(إعراب القراءات الشّواذ)، وكتاب(التبيان في إعراب القرآن)، وكتاب شرح (خطب ابن نُبَاتة)،و(اتحاف الحثيث بإعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث)،وله في تفسير القرآنِ كتابٌ، المسمّى بـ(تفسير القرآن)، وله كتاب في الشعر؛ إذ شرح ديوان الحماسة، وأسماه(شرح الحماسة) .[١]

ويبدو أنّه لا حظَّ له في الشِعرِ، أو لربما لا رغبَ له فيه؛ لأنّه عندما استنشدوه الشعرَ أجابَ قائلًا: (وقتي أعزُّ من أن أُفكِّرَ في قولِ الشعرِ) [٢]، وذَكرَ أنّه لا يُعرفُ له شعرٌ إلّا أربعةَ أبياتٍ قد مدح الوزيرَ نصيرَ الدينِ بن مهدي العلوي وزير الإمام الناصرِ، التي لم ينشدْ غيرها على ما يبدو، فقال:

بكَ أضحى جِيدُ الزَّمانِ محلّى بَعْدَ أنْ كَانَ مِنْ حُلاه مُخلّى

لَا يُجاريك في تجاريكَ خَلْقٌ أَنْتَ أعْلى قَدْرًا وأعْلى محَلّا

دُمْت تُحيي ما قد أميت من الفضـ ـل وتَنْفي فقرًا وتطردُ مَحلا [٣]

وقد أوردَ زين الدين أبو الفرج الأصفهاني،(ت٧٩٥ هـ) ما ذكره ابن القطيعي[٤]بأنّ أبا البقاء أنشده لنفسه شعرًا سنذكرُ قسمًا منها حيثُ أنشد[٥]:

أشكو إلى الله ما أُلقي من الكمدِ ومِن فراقِ حبيبٍ فتّ في عضدي

وهي اصطبارى وها دمعي ينم على برح الهوى بي وأن خانني جلدي

كذلك ذكر القطيعي بيتين آخرين لأبي البقاء أنشده لنفسه[٦]:

صاد قلبي على القيق غزالَ ذو نفار وصاله ما ينال

فاتر الطرف تحسب الجفن منه ناعسًا والنعاس منه مدالُ

---

(١) يُنظر: سير أعلام النبلاء: ٢٢ / ٩٣، و الوافي بالوفيات، ١٧ / ٧٤ ، و الأعلام للزركلي ، ٤ / ٨٠.

(٢) يُنظر: معجم الأدباء : ٤ / ١٥١٥.

(٣) يُنظر: معجم الأدباء، ٤ / ١٥١٥، وبغية الوعّاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢ / ٣٩.

(٤) أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عُمَرَ بنِ حُسَيْنٍ البَغْدَادِيُّ، ابْنُ القَطِيْعِيّ، يُنظر: سير أعلام النبلاء، ٨/٢٣

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ١١٢.

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ١١٣ .

كتاب (التبيان في شرح الديوان):

اختلف العلماء في نسبة الكتاب على قسمين فمنهم من نسبه إلى العكبري وقسم آخر لم يذكر الكتاب من ضمن مؤلفاته ولا نعلم إن كان عدم الذكرِ عندهم حصل سهوًا، أم إنّه حقيقةٌ هو ليس له ،وقسمٌ آخر نسبه إلى غيره، وسأتناول آراء العلماء والباحثين بشيءٍ مُختصر؛ لأنّ الباحثين قد أجادوا في بحوثهم في هذا الموضوع .

الدراسات التي اقيمت حول نسبة الكتاب :

أولًا: نسبة كتاب التبيان عند الأقدمين:

أ – الذين ترجموا له وذكروا الكتاب:

فأمّا الذين ترجموا حياةَ العكبري، و ذكروا كُتُبه مع شرح الديوان، ونسبوا الكتابَ له، فكان في مقدمتهم: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ) [١] ويبدو أنّه عاصَره ؛ لكون سنة وفاته مُتقاربة من سنة وفاة العكبري وذكر الإربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى: ٦٣٧هـ) في كتابه (تاريخ إربل) أنّ له حواش على المقامات وديوان المتنبي[٢]، كذلك نسب جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت ٦٤٦هـ) الكتابَ[٣] له ، وذكر كمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار الموصلي (ت ٦٥٤ هـ) أنّه شرح (أبيات سيبويه) [٤]. كذلك ذكر زكي الدين المنذري (ت: ٦٥٦ هـ) بأنّ العكبري قد شرح أبيات المتنبي[٥]و هؤلاء الروّاة هم أقرب الناس للعكبري مُخالطةً.

كذلك ذكره أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)[٦]، و صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) [١]

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء: ٤ / ١٥١٧.

(٢) (تاريخ إربل)، ٢ / ٤٢٠.

(٣) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة:٢ / ١١٧ .

(٤) قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، ٢ / ١٩٧.

(٥) يُنظر: التكملة لوفيات النقلة: ٢ / ٤٦١.

(٦) يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٣ / ١٠٠ .

ب – الذين ترجموا له ولم يذكروا الكتاب: وأمّا أصحاب الكتب الذين ترجموا حياة العكبري وذكروا مؤلفاته دون ذكر الكتاب، أو الإشارة إليه مع مؤلفاته فهم :شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) فقد ذكر مؤلفات العكبري لكن دون الإشارة إلى كتابه (شرح شعر المتنبي)؛ إذ ذكر الذهبي أنّ تصانيف كثيرة له لم يذكرها ابن النجار اختصارًا . [٢]

كذلك لم يتناول عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ) ذكرَ الكتاب في مصنفاته [٣]، و كذلك لم يشر شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: ١١٦٧هـ) [٤]

ثانيًا: الدراسات الحديثة التي اقيمت حول نسبة الكتاب للعكبري:

أ – الذين نسبوا الكتاب له : فقد نسبَ محمد محمد محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ) الكتاب له [٥] وكذلك نسب الدكتور(نبيل محمد سلمان) الشرح إلى العكبري من خلال بحثه[٦] ، و علماءُ كُثُر قد نسبوا كتاب (التبيان في شرح الديوان إلى العكبري) فمن أراد معرفة المزيد يمكنه الرجوع إلى كُتُبِ التراجم والطبقات ليتزود منها أكثر.

ب– الذين لم ينسبوا شرح الديوان (لا للعكبري، ولا لغيره) : أمّا مَن تتبع وتفحّص في نسبة شرح (التبيان)، ولم ينسبْه إلى العكبري دون الإشارة في نسبتهم إلى أيّ عالم آخر، فهم: الدكتور شاكر محمد الفحام (ت: ٢٠٠٨م) الذي نفى أن يكون الكتاب للعكبري دونَ أن ينسبه لأحد؛ إذ يرى أنّه لابد من عودةٍ العلماء إلى البحث، والتنقيب؛ من أجل الوقوف على الشارح الحقيقي الذي ألّف التبيان في شرح الديوان،[٧] ولم ينسب عمر رضا كحالة، الديوانَ له ولا إلى غيره [١]. كذلك نفى

---

(١) يُنظر: الوافي بالوفيات: ١٧ / ٧٤.

(٢) يُنظر: تاريخ الاسلام و وفيّات المشاهير والأعلام :١٣ / ٤٧٢ .

(٣) يُنظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢ / ٣٩ .

(٤) يُنظر: ديوان الإسلام : ١/ ٢٢٥ .

(٥) يُنظر: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: ٢ / ١٠٤ .

(٦) يُنظر: الخلاف في شرح ديوان المتنبي المسمى بـ(التبيان في شرح الديوان): مجلة كلية الآداب/ العدد٧١، سنة ٢٠٠٥/ ص١٩٠ _ص٢٠١٢ .

(٧) يُنظر: عَوْدَ إلى كتاب التبيان في شرح الديوان، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة ،ج٨١ ،ص٢٠٠ – ص٢١٣.

الأستاذ زهير محمد علي نسبة الكتاب إلى كلا العالمين (العكبري، وابن عدلان) وذكر أنّه لم يثبت لي بالدليل القاطع نسبة الكتاب إلى ابن عدلان[٢].

ب- الذين نسبوا الكتاب إلى غيره:

فكان في مقدمتهم العلّامة مصطفى جواد(ت: ١٩٦٩م)؛ إذ عدّ بحثًا قيمًا نسب (شرحَ الديوان) إلى (ابن عدلان) [٣] ، لكنّ الدكتور عباس علي الأوسي غيّر نظرةَ الباحثين عندما نسب(التبيان في شرح الديوان) إلى(أبي الحسين سعيد بن عبدالله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن المشهور بقطب الدين الراوندي (ت:٥٣٦هـ)، مُخطِّئًا من نسبه إلى العكبري أو ابن عدلان. [٤] وقد خطّأ الدكتور فؤاد سزكين(ت: ٢٠١٨م) كُلّ من نسب(التّبيان في شرح الديوان)، إلى أبى البقاء العكبري؛ إذ زعم أنّه ليس له، وإنما هو لأحد معاصريه الأصغر منه سنا ، ثّم يُرجح نسبته إلى ابن عدلان ،[٥]

وقد نسب عبد الرحمن بن إبراهيم الهليل في بحثه: (التبيان لا للعكبري ولا لابن عدلان) إلى زكي الدين السعدي (ت: ٦٣٩ هـ) [٦] وهو: ((الحسن بن علي بن أحمد بن أبي الحسن ابن أحمد، زكيّ الدين، أبو محمّد، ابن بي الحسن، ابن أبي السعود، الأنصاري، الخزرجيّ، السعديّ، الكوفيّ، الحنفيّ، المقرئ))[٧]. كذلك توّصل الدكتور حسن عريبي محمد الخالدي إلى نتيجةٍ نهائيةٍ محصلتها أنّ الشرح للديوان تعودُ نسبته إلى زكي الدين السعدي[٨] . ولكل عالمٍ ، وباحثٍ الآراء التي اعتدّ بها من أجل إثبات المعلومة التي توصل إليها في كتابه أو بحثه

---

(١) يُنظر: معجم المؤلفين: ٦ / ٤٦ – ٤٧.

(٢) يُنظر: شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (دراسة لغوية، نحوية)،٢٣١ص، ط . ص ١ – ١١.

(٣) يُنظر: مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق ج١_ج٢ المجلد ٢٢ ، ص٣٧ _ص٤٧، (شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبري)- د : مصطفى جواد،(١٣٦٦ هـ- ١٩٤٧م . ثُمّ نشره في كتابه(في التراث العربي) الجزء الثاني، ص٢٣٩ _ص٢٦٠

(٤) يُنظر: التبيان في شرح الديوان يسترد مؤلّفه، المورد، بغداد ع٣، ص١٤٠ _ص١٥٥ / لسنة٢٠٠٧م.

(٥) يُنظر: تاريخ التراث العربي : مج٢ /٤ / ٣٧ .

(٦) يُنظر: التبيان لا للعكبري ولا لابن عدلان :مجلة الدراسات اللغوية مج٣ ع٢ ، ص١٨٧ _ص٢١٤.

(٧) المقفى الكبير، ٣ / ٣٤٨ .

(٨) أخبار التراث العربي، مجلة المورد_ بغداد مج٣٥ ع٤، ص١٧٢ _ ص١٧٦.

من خلال ما تناولناه من كُتُبٍ وبحوثٍ في نسبة كتاب التبيان وهذا الاختلاف المتكرر عند العلماء يبدو أن هناك كتابين يحملان العنوان نفسه، فلا غرابة في ذلك؛ ألم نقرأ في عنوانات الكتب كتاب (معاني القرآن) للفرّاء(ت: ٢٠٧هـ)، والأخفش(ت:٢١٥هـ)، والنحاس، (٣٣٨هـ)؟ ، ألم نقرأ عنوانات أُخر تحمل نفس الاسم كـ(إعراب القرآن)، ثُمّ أنّ العكبري له كتاب يحملُ عنوانًا(التبيان في إعراب القرآن) فيبدو شرح الديوان جاء عنوانه على شاكلة كتابه أعلاه وسمّاه بـ(التبيان في شرح الديوان)، ثُم أنّ الذين نسبوا شرح الديوان هم كانوا معاصرين له كـ(ياقوت الحموي و القفطي) من خلال سنة وفاتهم المتقاربة من سنة وفاة العكبري .

لذلك يبدو لي أنّ التبيان في شرح الديوان هو للعكبري، ويبدو أنّ هناك نسخة ثانية في شرح الديوان لربما تحمل العنوان نفسه أو لربما متقارب منه فتشاكل الأمر على النسّاب في عدم التفريق بين الكتابين، أو لربما تداخلت بعض نسخ الشرّاح فيما بينها عند النقل، لأننا نعلمُ جيدًا أنّ هناك أكثر من شرحٍ للديوان، ثُمّ أنّ أكثرُ الآراء النحوية التي تناولتها في بحثي هذا التي ذكرها العكبري في (شرح الديوان للمتنبي) مُتشابهةً مع آرائه النحوية في كتابه: (التبيان في إعراب القرآن) .

ثُم هناك أمرٌ آخر هو أنّ العالم ياقوت الحموي قد نسب شرح الديوان للعكبري وكانت سنة وفاته:(٦٢٦هـ) في حين أنّ قسمًا من الباحثين نسبوا الشرحَ إلى زكي الدين السعدي المتوفى: (٦٣٩هـ)؛ أي أن الكتاب قد أُشير نسبته إلى العكبري في زمن حياة (زكي السعدي) أي: قبل وفاته بما يُقارب خمسة عشر سنةً ثمّ أنّ زكي الدين السعدي لم يُترجِم لحياته سوى صاحب كتاب (المقفى الكبير) تقي الدين المقريزي المتوفى سنة(: ٨٤٥ هـ) الذي انفرد في ترجمته له وحده ، أي بعد وفات ياقوت الحموي بأكثر من ٢٢٠سنة فكيف يُعتمد على هذا الرأي .

وأخيرًا أقولُ : إنّ هذا الاختلاف في نسبة الكتاب إلى شارحه لا يعنينا بقدر ما تعنينا طريقة شرح الديوان سواء أن كان للعكبري أم لابن عدلان أم لزكي الدين السعدي أم لغيرهم ؛ إذ إنّ طريقة الشرح من خلال الاستدلال بالقراءات القرآنية هي طريقةٌ لم يستعملها أيٌّ من الشرّاح الذين سبقوا الشارح.

وفاته: لم تختلِفِ المصادرُ في سنةِ وفاتهِ؛ إذ روتْ أنّه تُوُفِّيَ لَيْلَة الْأحد الثَّامن من رَبِيْع الآخِرِ، في سَنَةَ سِتَّ عَشْرَةَ وَسِتّ مائَةٍ، وَكَانَ ذَا حظٍّ مِنْ دِينٍ وَتعبُّدٍ، وَ أَورَادٍ . وَصَفه ابنُ النجار:(ت: ٦٤٣هـ) بالثِقَةِ، والتدينِ، كما كان حَسَنَ الأَخلاَقِ، مُتَوَاضِعًا وَكَانَ صَدُوقًا فِيمَا يَنْقُلهُ، ويحكيه. غزيرَ الْفضلِ كَامِلَ الْأَوْصَافِ كثيرَ الْمَحْفُوظِ . ذُكِرَ أَنّه بِاللَّيْلِ تقْرَأ لَهُ زَوجته[1]

(١) يُنظر: سير أعلام النبلاء: ٢٢ / ٩٣، و الوافي بالوفيات، ١٧ / ٧٤ ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢ / ٣٩ .

ثالثًا: القراءاتُ القرآنية:

للقراءاتِ القرآنيةِ أثرٌ بارزٌ في تحديدِ الدلالةِ الحقيقيةِ فهي كألوانِ الطيفِ الشمسي بأيٍّ منها قرأتَ سرّ (لُبُّكَ) بجمالِها وأعطتْ لكَ دلالةً لم تكن حاضرةً في قاموسِ عقلك الدلالي، لذلك عُني أهلُ اللغةِ، وأهلُ التفسيرِ، وعلومُ القرآنِ بالقراءاتِ القرآنيةِ ؛ لأنّها تُساعدُ على بيانِ المضمونِ الحقيقي للّفظةِ ، أو ما نحتاجُ إليه من حلِّ مُشكلةٍ في تفسيرِ ما أُشكِلَ على المُفسِّرِ، أو اللغوي، فإذا ما أردنا أنْ نضعَ تعريفًا للقراءاتِ فإنّنا نجدُ أنّ أهلها قد أشبعوا كُتُبهم بالتعريفاتِ اللغويةِ، والمصطلحيةِ لها ، لذلك حاولنا جاهدين اختصارَ ما وضِعَ من تعاريفَ للقراءاتِ في بحثنا هذا ، مُنتقِينَ أجودَ الألفاظِ منها ، وأجملها ؛ كي تُسرَّ عقولُ الناظرين فيها .

١ – القراءاتُ لغةً :

والقراءاتُ في اللغةِ: هي جمعُ قراءةٍ، وهي مصدرٌ سماعيٌ لِقرأ قراءةً ، وقُرآنًا وَقِيلَ أَرَادَ بالقُرْآنِ القِراءةَ، وقُرآنا، بمعنى تلا، فهو قارئ ، وقارأه مقارأة وقِراءً، أي: دارسه، وتقرّأ، أي: تفقّه .[١]

ومنه قرأتُ الشيء قُرآنًا: جمعته وضممتُ بعضه إلى بعضٍ، وقرأتُ الكِتابَ قراءةً وقرآنًا، ومنه سُمِّيّ القرآنُ؛ لأنّه يجمع سوره بين دفتيه[٢].

٢– القراءاتُ اصْطِلاحًا: للعلماءِ في تعريفِ القراءاتِ اصْطِلاحًا عِدَّةُ تعريفاتٍ، وقد قطفنا ما كان لامعًا، و بارزًا منها، فقد عَرّفَها أكثرُ العلماءِ بأنّها

اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الوَحيِ[٣]المُنَزّلِ على النبي ﷺ الثابتةُ بأسانيدها، و إعجازها، وبيانها فِي كَتَبَةِ الحرُوفِ، أَوْ كَيفِيّتِهَا ، أو:((أنّها علمٌ بكيفيةِ إداءِ كلماتِ القُرآنِ الكريم. يتجلى ذلك بالتَخْفِيفِ))[٤]،

---

(١) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، ت الشغدلي، ١ /١٨، و النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢ / ٣٢٦، و لسان العرب، ٣ / ١٩٠٣، و القراءات وأثرها في علوم العربية،١ / ٩ .

(٢) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ١ / ٦٥.

(٣) يُنظر: التيسير في القراءات السبع: ١ / ١٩ ، والبرهان في علوم القرآن، ١ / ٣١٨، و إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ١ / ٧ .

(٤) دليل الحيران على مورد الظمآن، ١ /٣ .

وَالتَثقِيلِ، أو الحذفِ، والإثبات، والتحريكِ، والتسكينِ، والفصلِ والوصلِ وغيرُ ذلك[١]، أو هي ((علمٌ بكيفيةِ أداءِ كلماتِ القرآنِ واختلافها معزوًا لناقله))[٢]، أو هي مذهبٌ يذهبُ إليه إمامٌ من أئمةِ القُرّاءِ مُخالِفًا به غيره في النطقِ بالقرآنِ الكريم سواءً أكانت هذه المخالفةُ في نطقِ الحروفِ، أم في نطقِ هيئاتِها[٣].

أمّا ثمرته وفائدته: فتكمن في العِصمةِ من الخطأ عِندَ النطقِ بالكلماتِ القرآنيةِ، وصيانتها عن التحريفِ، و التغيير، والعلم بكيفيات اداء كلمات (القرآن الكريم) من تخفيف، وتشديد، أو العلمِ بما يقرأُ به كُلَّ مِن أئمةِ القِرَاءَةِ، والتمييزِ بينَ ما يُقرأُ به ومالا يُقرَأُ به. [٤]

٣ – نشأةُ علمِ القراءاتِ، وأسبابُ اختلافِ القرّاءِ

يبدو أنّ القراءاتِ والقرآنَ كالجسدِ، والروحِ فلا قراءةَ بدونِ كتابِ اللهِ ، وكيفَ نقرأُ كتابَ اللهِ ، وَنَفْهَمهُ بدونِ وجودِ القراءاتِ ؟

لِذَلكَ نرى أنّ نشْأةَ القراءاتِ ظهرتْ مِن أولِّ وهلةٍ لنزولِ القُرآنِ، لكنّ الذي يهمُّنا هو: ما الدافعُ الذي دعا إلى ظهورِ تعدُّدِ القراءاتِ؟

فإذا ما أردنا أن نُجيبَ عن سؤالِنا ، فلا يتبادرُ إلى أذهاننا في بادِئ الأمرِ في نَشْأةِ القِراءاتِ، إلّا بتعددِ اللهجاتِ العربيةِ، فإنّ تَعدُّدَ لَهجَاتِ اللُّغةِ العربيةِ سَاعدَ على ظهورِ القِراءاتِ فلكُلِّ لفظةٍ مشتركةٍ فيما بينها، وبينَ لُغاتِ القَبائلِ العربيةِ الأخرى دلالةٌ تَختَلِفُ عن توأمِها الآخَر؛ لِذلكَ كانَ لِتَعَدُّدَ اللّهجَاتِ الأثرُ البارزُ فِي وِلادَةِ القراءاتِ القرآنيةِ مُغذِيّةً روافدَ الاستشهادِ في اللُّغةِ، والنَّحوِ، والصَّرفِ، والتَفسيرِ،

و مِنْ شَأنه أنْ يَزيدَ اللُّغةَ ثَراءً، وهذا كان الدافعَ الأوّلَ عندَ مَنْ يَبْحثُ عَنْ سَببِ نَشْأةِ القِرَاءاتِ .

وأمّا مَنْ يَبْحَثُ عَنِ السَببِ الثّاني الّذي دَعا إلى نشأة القِراءاتِ فهو ما رُويَ عَن النّبي محمد صلى الله عليه وسلم: ((إنَّ هذا القُرآن أنزلَ على سبعة أحرفٍ فاقرأوا ما تيسر منه)) [١]، فإنّ حَدِيثَ

(١) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ١ / ٦ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ١ / ٦ .

(٣) يُنظر: أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري:٣١ ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية .

(٤) يُنظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ١ / ٧ ، و القراءات وأثرها في علوم العربية،١ / ٩.

رَسولِ اللهِ يُرشِدُنا إلى الترخيصِ في القِراءةِ الذي وَردَ في حديثِهِ صلى الله عليه وسلم ويُعدُّ هذا تخفيفاً، وتيسيراً للأمةِ أولاً، وبدايةَ ظهورِ قمرَ القراءاتِ ثانيًا ، وهذا كُلّهُ مِنْ أَجلِ حِفظِ القُرآنِ وقِراءتهِ. وذلك ؛ لأنَّ القُرآنَ الكريمَ نَزلَ على أُمّةٍ بطبيعةِ حالِها أُمّةٌ مُختَلفةٌ لَهَجَاتُها مُتقَارِبةٌ في ألسِنتُها، يقولُ ابنُ قتيبة: ((فكان من تيسير الله لنبيه أن أمره بأنْ يقرئ كُلَّ قومٍ بلغتهم وما جرت عليه ألسنتهم، فالهذليّ بـ(عنعنته) يقرأ من قوله تعالى: ﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [٢] فيقرأها (عتّى حين)؛ لأنّه هكذا يَلفِظُ بها، ويَستعمِلُها ، والتّميميّ يَهمِزُ، والقُرَشيُّ لا يهمِزُ، والآخرُ يَقرأُ مِنْ قولهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾[٣] ، وقوله تعالى:﴿ أَقْلِعِي وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾[٤] بإشمامِ الضمّ مع الكَسرِ، وقوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[٥] بإشمامِ الكسرِ معَ الضمّ وقوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[٦] بإشمامِ الضمّ مع الإدغام، وهذا مَا لا يَستسيغُهُ كُلُّ لسانٍ ، ولو أنَّ كُلَّ فَردٍ مِنْ هذه الأقوامِ ، أُمِرَ أنْ يَترُكَ لُغتَه، وما اعتادَ عليه ؛ لاشتد ذلك عليه، وعَظُمَتِ المِحْنَةُ فيه، ولم يمكِّنَه إلّا بعدَ ترويضٍ لِلّسانِ على الصِعابِ، وتذليله؛ لذلك أراد الله ، برحمتهِ، ولطفهِ، أنْ يجعلَ لهم مُتّسِعًا في النّطقِ، ومُتَصرّفًا في الحركاتِ، كتيسيرِهِ عليهم في الدّينِ حينَ أجازَ لهم على لسانِ رسولهِ، صلّى الله عليه وآله وسلّم، أنْ يأخذوا باختلافِ العلماءِ مِن صحابتهِ في فرائضِهم، وأحكامِهم، وصلاتِهم وصيامهم، وزكاتهم، وحَجّهم، وطلاقِهم، وعتقِهم، وسائرِ أمورِ دينهِم.[٧]

لِذلِكَ قالَ ابنُ الجزري رحمه الله: ((نزلَ القرآنُ على قومٍ لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسرُ على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرفٍ إلى آخرٍ فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن السنتهم لكانَ من التكلف بما لا يستطاع)) [٨] .

---

(١) صحيح البخاري ٣ /٢٢٧٦، رقم الحديث ، ٤٩٩٢ .

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٥٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١١

(٤) سورة هود، الآية: ٤٤ .

(٥) سورة يوسف، الآية: ٦٥ .

(٦) سورة يوسف، الآية: ١١.

(٧) يُنظر: تأويل مشكل القرآن، ١ / ٣٢ .

(٨) النشر في القراءات العشر ، ١ /٢٢.

وقد وضعَ العلماءُ شروطًا لصحّةِ القِراءةِ ذكرها ابنُ الجزري؛ إذ قال: ((وكلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجهٍ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوز ردها ولا يَحِلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانتْ من الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين))[١].

من خلال ما عرضناه آنفًا، نلمحُ إشارةً تُشيرُ لنا أنّ نشأةَ القراءاتِ بدأتْ مع نِزُولِ القرآنِ الكريمِ ، وما يُؤكِدُ صحَّةَ ما نعتقدُ به هو ما رواه الشَّهْرَزُوري (ت:٥٥٠ هـ) عندما ذكرَ الاختلِافَ الحاصلَ عندَ بعضِ القُرّاءِ في نِزُولِ أوّلِ سورةٍ مِنْ سورِ القُرآنِ (العلق) فقد اختلفوا في تخفيفِ الهمزِ مِنْ قولهِ تعالى:﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾[٢] ، فقد قرأَ فيها أبو جعفر، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم[٣].

كذلك حَصَلَ الاختِلافُ القرائي في قولهِ تعالى:﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾[٤] فقد قرأ قُنبل، وأَبَانُ بن تَغْلِب عن عاصمٍ بغير ألفٍ بعد الهمزة وقرأ الباقونَ بألِفٍ، وهم على أصولِهم في الإمالةِ، والتفخيمِ، كذلك خالفَ نافِعٌ، والكسائي جميعَ القُرّاءِ في قراءةِ قوله تعالى:﴿ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ﴾[٥] ؛ إذ قرأ الكسائي بدونِ الهمزِ، وأمّا نافعٌ فقد أبدلَ منها الألف، واختلفوا من قولهِ تعالى:﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[٦] قرأ محبوب عن أبي عمرو بتشديدِ النونِ، وقرأ الباقونَ بالإسكانِ، والتخفيف، لكنّهُم أجْمَعوا على حذفِ الواوِ مِنْ قولهِ تعالى:﴿ سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[٧] في الوقفِ والوصلِ. [٨]

---

(١) النشر في القراءات العشر ، ١ / ٩.

(٢) سورة العلق، الآية: ١.

(٣) يُنظر: المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر:٤ / ٣٤١ .

(٤) سورة العلق، الآية: ٧.

(٥) سورة العلق، الآية: ٩.

(٦) سورة العلق، الآية: ١٥ .

(٧) سورة العلق، الآية: ١٨ .

(٨) يُنظر: المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر:٤ / ٣٤١ – ٣٤٢ .

ونحنُ نعلمُ أنَّ أوّلَ ما نَزَلَ مِن القُرآنِ هي سورةُ (العلقِ) بإجماعِ الروّاةِ لذلك نُلاحِظُ فيها هذا الخلافَ القرائي مع وجودِ الاتفاقِ على قراءةِ بَعضِها، فهذا إنْ دَلّ على شيءٍ فإنّه يدِلُّ على أنَّ القراءاتِ قد نشأت مع أوّلِ وهلةٍ لِنزُولِ القُرآنِ.

أنواع القراءات:

قسّم العلماءُ القراءات القرآنية على ستة أقسام بحسب المقاييس التي وضعوها للتقسيم لقبولها أو رفضها، فمنها صحة السند، وموافقة العربية، وموافقة خط أحد المصاحف. الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ أَحْتِمَالًا فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ. (١)

أولاً: القراءات المتواترة: هي القراءة التي رواها جماعة عن جماعة(جمعٌ غفير) لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، والتي صحّ سندها، و موافقتها للعربية، وهذا النوع يشمل القراءات العشر المتواترات.(٢)

ثانيًا: القراءات المشهورة: وهي ما صح سندها ولم تبلغ حدود التواتر، و وافقت أصول اللغة العربية، ولم تخالفها، ومتوافقةً مع رسم المصحف العثماني، و لمعت في شهرتها عند القرّاء فلم يشوبها شيءٌ من الغلط ، أو الشذوذ، وهي دون القراءة المتواترة، ومثال هذا النوع : ما اختلف في نقله عن القرّاء السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعضٍ. (٣)

ثالثًا: القراءات الصحيحة أو الأحادية: ((وهي ما صحّ سندها، وخالفت الرسم أو العربية، أو لم تشتهر الاشتهار المذكور)). (٤)

---

(١) يُنظر: النشر في القراءات العشر:٩/١

(٢) يُنظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام : ١ / ١١٠، و الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١/ ٩ ، و القراءات روايتا ورش وحفص، ١ / ٤٢ –٤٣ .

(٣) يُنظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام : ١ / ١١٠، و الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١/ ٩، و القراءات روايتا ورش وحفص، ١ / ٤٣ .

(٤) الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١/ ١٠ .

رابعًا: القراءات الشاذة: هي القراءات التي لا يصح سندها، ولا يُعتمد عليها في القراءة؛ كونها لم يتحقق فيها أركان القراءة المتواترة سواء أطابقت الرسم العثماني أم خالفته، وسواء أوافقت العربية أم خالفتها ، فهي قراءة مردودة؛ لأنها اختل فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة، ومن ذلك قراءة ابن السميفع[١]، وأبي السمّال[٢] وغيرهما في قوله تعالى:﴿ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗۚ ﴾[٣] فقد خالفت في موضعين (ننجيك) بالحاء المهملة ، و(خلفك) بفتح وسكون اللام [٤].

خامسًا: القراءة الموضوعة : وهي القراءة المنسوبة إلى قائلها من غير أصل ، من ذلك القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة[٥] (رحمه الله) التي لا أصل لها من قوله تعالى :﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[٦] برفع الهاء في لفظ الجلالة، ونصب الهمزة في العلماء على أنها مفعول به.[٧]

سادسًا: القراءة الشبيهة بالمدرج بالحديث: وهي ما زادَ في القراءات على معنى التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخٌ أو أُختٌ من أمه) التي زاد فيها (من أمه) و كذلك قراءة الزبير بن العوام (ولتكن منكم أمةً يدعون إلى الخيري ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويستعينون بالله على ما أصابهم) بزيادة (ويستعينون بالله على ما أصابهم) فوقع خلافٌ فيه ؛ لأنه في شبّه الحديث في الرواية. [٨]

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن السميفع –بفتح السين– أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءة ينسب إليه شذ فيه، يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء:٢ / ١٤٣ .

(٢) هو: قعنب بن أبي قعنب أبو السمال –بفتح السين وتشديد الميم وباللام– العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء:٢ / ٢٦.

(٣) سورة يونس، الآية: ٩٢.

(٤) يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١٦/١، و الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١/ ١٠، و القراءات روايتا ورش وحفص، ١ / ٤٣ .

(٥) النعمان بن ثابت بن زوطا، الإمام أبو حنيفة الكوفي فقيه العراق والمعظم في الآفاق مولى بني تيم الله بن ثعلبة، يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء:٢ /٢٩٨ .

(٦) سورة فاطر، الآية: ٢٨ .

(٧) يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١٨/١ .

(٨) يُنظر: الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١/ ١٠ .

أصحاب القراءات:

سأتناول الشيء اليسير من حياة القرّاء؛ إذ أشرتُ في مُقدمة البحث أنّ الكلام عنهم قد أجاد به الباحثون فلا نرى حاجةً للتكرارِ في ذلك، فقد ((اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقيل: القراءات السبع، والقراءات الثماني ، والقراءات العشر ، والقراءات الأربع عشرة. وكانت القراءات السبع أكثر شهرة من غيرها، وهي القراءات المنسوبة إلى الإمّة السبعة المعروفين وهم: نافع، وحمزة ، وعبدالله بن عامر، وعبدالله بن كثير، وأب وعمرو بن العلاء، وعاصم والكسائي)). [١]

أولًا: (الإمام نافع): هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم ويقال: أبو نعيم ويقال: أبو الحسن وقيل: أبو عبد الله وقيل: أبو عبد الرحمن مولى جعونة بن شعوب الشجعي، المقرئ المدني [٢]، اختلفت الروايات في سنة وفاته ما بين (١٥٠هـ – ١٧٠هـ). [٣]

ثانيًا: (الإمام عاصم): وهو أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي الكوفي،(ت : ١٢٧هـ).[٤]

ثالثًا:(حمزة):هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل الزيات، الكوفي، التيمي توفي في مدينة حلوان سنة :(١٥٦ هـ). [٥]

رابعًا: (ابن عامر): هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن ربيعة بن عامر بن عبدالله بن عمران اليحصبي توفي سنة (١١٨هـ).[٦]

خامسًا:(ابن كثير): وهو أبو مَعبد عبدالله بن كثير بنِ عَمْرِو بنِ عَبْدِ اللهِ الكِنَانِيُّ الداري توفي سنة:(١٢٠ هـ). [١]

---

(١) الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١١/١.

(٢) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات: ١ / ٥٣، و وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٥/ ٣٦٨، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢ / ٢٨٨.

(٣) يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ٢ /٢٩١ .

(٤) يُنظر: حجة القراءات، ١ / ٥٧ ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،٣ /٩ ، و شرح طيبة النشر في القراءات ، ١/ ١١ .

(٥) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات: ١ / ٧١ – ٧٧ ، و معجم المؤلفين، ١ /٦٥٥ .

(٦) يُنظر: معجم الأدباء: ٤ / ١٥٣٢، و الوافي بالوفيات، ١٧ / ١١٩ – ١٢٠.

سادسًا: (أبو عمرو بن العلاء): هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن عبد الله بن الحصين ابن الحارث توفي بالكوفة سنة: (١٥٤هـ). [٢]

سابعًا : (الكسائي) ، هو علي بن حمزة أبو الحسن بن عبد الله بن عثمان بن فيروز توفي بمنطقة الرّي لكنّ الآراء تضاربت في سنة وفاته فقد قيل: إنه توفيّ سنة(١٨٢هـ)، وقيل:(١٨٣هـ) وقيل: سنة(١٨٩هـ). [٣]

أمّا القراءات العشر فهي: ((القراءات السبع بالإضافة إلى قراءات لأئمةٍ ثلاثة وهم: أبو جعفر، ويعقوب، وخلف)) [٤].

أولًا: أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ، مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي المدني ، توفي سنة: (١٣٠هـ)[٥].

ثانيًا: (الحضرمي) هو: الْإِمَام أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الْبَصْرِيّ، تباينت الأقوال في سنةِ وفاته ما بين: (٢٠١هـ، و ٢٠٥هـ، و ٢١٠هـ). [٦]

ثالثًا:(خلف بن هشام البزار): الإمام العلم أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن البزار الأسدي أحد القراء العشرة ،اشتهر ببغداد وتوفي فيها سنة:(٢٢٩هـ).[٧]

أمّا القراءات الأربع عشرة: ((فهي القراءات العشرة السابقة بزيادة أربع قراءات وهي قراءة الحسن البصري، وقراءة ابن محيصن ، وقراءة اليزيدي، وقراءة الأعمش))[١].

---

(١) يُنظر: سير أعلام النبلاء، ٥ / ٣١٨ – ٣١٩، والمصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: ١ / ٣٠٤ – ٣٠٥.

(٢) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، ١ / ٨٧، و الوافي بالوفيات، ١٤ / ١١٥، القراءات وأثرها في علوم العربية، ١ / ٥٩.

(٣) يُنظر :المصدر نفسه: ٤ / ١٧٣٧ – ١٧٣٨ ، والمصدر نفسه ٢١ / ٤٨ .

(٤) الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١١/١.

(٥) يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،٦ / ٢٧٤، شرح طيبة النشر في القراءات، ١ / ١٢.

(٦) يُنظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،٦ / ٣٩٠ – ٣٩١ ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ٥ / ٢٣١ – ٢٣٢.

(٧) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، ١ / ٩٢ ، و ديوان الإسلام: ٢ / ٢٠٨، الأعلام للزركلي، ٢ / ٣١١ – ٣١٢، و الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١/ ١٤.

أولًا: (ابن محيصن): مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَيْصِنٍ السَّهْمِيُّ، اختلفت الروايات في سنة وفاته ما بين سنة: (١٢١هـ، و ١٣٠هـ)[٢]

ثانيًا: (اليزيدي) شَيْخُ القُرَّاءِ أبو محمد يحيى بن مبارك بن المغيرة العَدَوِيُّ،، المعروف باليزيدي، توفِيَ بِبغْدَادَ، سَنَةَ: (٢٠٢هـ). [٣]

ثالثًا : (الحسن البصري): أبو سعيد هو الحسن بن أبي الحسن الفقيه القارئ العابد المشهور يسار البصري ، توفي سنة: (١١٠هـ) . [٤]

رابعاً : (سُلَيْمان الأَعْمَش): أبو محمد، سليمان بن مهران الأسدي الكوفي الملقب بالأعمش ، توفي سنة: (١٤٨ هـ). [٥]

---

(١) الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١١/١.

(٢) يُنظر: تاريخ الإسلام، ٣/ ٤٩٣- ٤٩٤ ، و غاية النهاية في طبقات القراء، ٢ / ١٤٨، الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١/ ١٥.

(٣) يُنظر: وفيات الأعيان ، ٦ / ١٨٣ ، سير أعلام النبلاء،٩ / ٥٦٢ – ٥٦٣ ، الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١/ ١٥.

(٤) يُنظر: معجم الأدباء، ٣ / ١٠٢٣ ، وفيات الأعيان، ٢ / ٦٩ – ٧٠ ، الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١٥.

(٥) يُنظر: الأعلام للزركلي، ٣ / ١٣٥ ،و معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ:١ / ٢٧٤ ، و الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص ، ١٦ .

رابعًا: الاستدلال:

معنى الاستدلال: هو مصدر من الفعل السداسي (اسْتَدلّ- يَسْتدِلُّ) اسْتدلالًا؛ لذلك وقد عرّفه القاضي الجرجاني قائلًا: ((الاستدلال: هو تقريرُ الدليلِ لإثبات المدلولِ، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثرِ أو العكس، أو من أحد الأثرين إلى الآخر)) [١] فنفهمُ من التعريف أنّه قصد (الدلالةَ) بتعريفِه هذا، لكنّ أبا هلال العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) فرّقَ بينَ الدلالةِ، والاستدلالِ فذَكَرَ((أَن الدّلَالَة مَا يُمكن الِاسْتِدْلَال بِهِ وَالِاسْتِدْلَال فعل الْمُسْتَدلّ)) [٢]، وجاء السيوطي بتعريفٍ أكثرَ وضوحًا عندما عرّفَ الاسْتِدْلالَ، ذكرًا: هُوَ البَحثُ وَالنَّظرُ، أو هو: طلبُ السَّائِل عَن الدَّلِيلِ لإثبات المدلولِ، سَوَاء كَانَ ذَلِكَ من الأثر إلى الْمُؤثّرِ، أَو بالعكس.[٣]

وهذا المصدرُ له عِدّةُ معانٍ ، مِن بينها ((الطلب حقيقة، كاستغفرت الله: أي طلبت مغفرته)) [٤]، لِذلِكَ جاء العكبري بالقراءاتِ القرآنيةِ ليستدلَّ بها على ألفاظِ شعرِ المتنبي، والتي اختلف الروّاةُ في نقلِها مِن أجلِ الكشفِ عن الحقيقةِ اللغوية التي أرادها المتنبي في الفاظهِ الشعريةِ .

وعرّف الكفوي الِاسْتِدْلَال أنّه: ((لُغَة: طلب الدَّلِيل وَيُطلق فِي الْعرف على إِقَامَة الدَّلِيل مُطلقًا من نَص أَو إِجْمَاع أَو غَيرهمَا، وعَلى نوع خَاص من الدَّلِيل وَقيل: هُوَ فِي عرف أهل الْعلم تَقْرِير الدَّلِيل لإِثْبَات الْمَدْلُول سَوَاء كَانَ ذَلِك من الْأَثر إِلَى الْمُؤثر أَو بِالْعَكْسِ)) [٥]

---

(١) التعريفات، ٨٧ .

(٢) الفروق اللغوية، ٧٠ .

(٣) يُنظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ٧٧، و الكليات ، ١١٤ .

(٤) أو مجازًا كاستخرجت الذهب من المعدن، سُمِّيَتِ الممارسة في إخراجه، والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا شذا العرف في فن الصرف، ٢٧.

(٥) الكليات للكفوي، ١ / ١١٤.

أنواع الاستدلال: قال ابن الأنباري: اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر[١]

لذلك اختصر الاصوليون (الاستدلال) وقسّموه على عِدّةِ أنواعٍ، سنحاول أن نذكر منها بشكلٍ مختصرٍ.

أولًا: الاستصحاب : ومعناه ((مأخوذ من المصاحبة وهو ملازمة ذلك الحكم مالم يوجد دليل مغاير، وكلّ شيء لازم شيء استصحبه)). [٢]

ثانيًا: الاستحسان: عرفه الأحناف ، بأنّه ((دَلِيلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ تَعَسُرُ عِبَارَتُهُ عَنْهُ، وَقِيلَ: هُوَ الْعُدُولُ عَنْ قِيَاسٍ إِلَى قِيَاسٍ أَقْوَى، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ، وَقِيلَ: تَخْصِيصُ قِيَاسٍ بِأَقْوَى مِنْهُ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ، وَقِيلَ: الْعُدُولُ إِلَى خِلَافِ النَّظِيرِ لِدَلِيلٍ أَقْوَى، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ))[٣]، أو هو الاستحسان، وذكر صاحب الخصائص: ((أنّ دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف)) [٤]

ثالثًا: الإجماع : وقد عرّفه الكفوي تعريفًا لغويًا ، فالإجماع اتِّفَاق جَمِيع الْعلمَاء، و فِي اللُّغَة له مَعْنيان: الأول: ما دلّ على الْعَزْم التَّام، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى:﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[٥] وَقَوله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام: (لَا صِيَام لمن لَا يجمع الصّيام من اللَّيْل)[٦] وَالْإِجْمَاع بِهَذَا الْمَعْنى هو اتِّفَاق جَمِيع الْعلمَاء، والاتفاق: اتِّفَاق معظمهم وَأَكْثَرهم ، وَثَانِيهمَا: الِاتِّفَاق يُقَال: (أجمع الْقَوْم على كَذَا) : إِذا اتَّفقُوا[٧]

(١) لمع الادلة ١٢٧.
(٢) الاستدلال عند الاصوليين ، ٦٥.
(٣) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب،٣ / ٢٨١ .
(٤) ابن جني الخصائص، ١ / ١٣٣ .
(٥) سورة يونس، الآية:٧١.
(٦) صحيح ابن خزيمة، ٣ / ٢٨٩ .
(٧) يُنظر: الكليات للكفوي، ١ / ٤٢.

وَفِي الِاصْطِلَاح: ((يُطلق على اتِّفَاق الْمُجْتَهدين من أمة مُحَمَّد بعد زَمَانه فِي عصر على حكم شَرْعِي)) [١]

رابعًا: استصحاب الحال: الاستصحاب لغة من المصاحبة ، والملازمة والملاءمة فـ ((كلّ شيءٍ لاءَمَ شيئاً فقد استَصْحبَه)) [٢]، و ((كلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه)) [٣].

واصطلاحاً: ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)) [٤]

خامسًا: الاستدلال ببيان العلة، ((ومنها: الاستدلال ببيان العلة)) [٥]، وذكر: ابن الأنباري:

أنّ الاستدلال نوعان[٦] :

((أحدهما: أن يبين علة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم.

والثاني: أن يبين العلة، ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم))[٧].

مصادر الاستدلال :

للاستدلال مصادر عِدّة ، لكن يبقى القرآن المصدر الرئيسي للاستدلال؛ لذلك سنذكر قسمًا منها:

١ – السماع: ((وقد تنوَّعت طرقُه في الاستدلال بالسماع، وتعددت أغراضُه الداعية لهذا الاستدلال ، فمن الطرق التي استخدم بها أصل السماع –من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية)) [٨] .

٢– القياس : ويرى السمرقندي أنّ ((القياس في اللغة يستعمل في شيئين:

---

(١) المصدر نفسه، ١ / ٤٢.
(٢) العين ، ٣ / ١٢٤ .
(٣) لسان العرب،٤ / ٢٤٠١.
(٤) الأغراب في جدل الاعراب ، ٤٦.
(٥) الاقتراح في علم أصول النحو، ١ / ١٣٩ .
(٦) يُنظر: لمع الأدلة ، ١ / ١٣٢.
(٧) الاقتراح في علم أصول النحو، ١ / ١٣٩ .
(٨) المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح)، ٢٣٠.

الأول التقدير. يقال: قس النعل بالنعل، أي قدره به. ويقال: قاس الجراحة بالميل إذا قدر عمقها به. ولهذا سمي الميل مقياسًا .

الثاني– يستعمل في التشبيه . يقال: هذا الثوب قياس هذا الثوب، إذا كان بينهما مشابهة في الصورة والرقعة أو القيمة. ويقال: هذه المسألة قياس تلك المسألة إذا كان بينهما مشابهة في وصف العلة.))[١]

٣ – الإجماع : وقد عرّفه الفرّاء بأنّه: ((الإحكام والعزيمة على الشيء. تَقُولُ أجمعت الخروج))[٢]

الخروج))[٢]

ويرى ابن جني أنّ الإجماع لا يكون ((حجة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه)).[٣]

٤ – استصحاب الحال: ((وهو البقاء على حكم الأصل فهو دليل يفزع إليه الفقهاء عند عدم الأدلة إحالة بالاستدلال على غيرهم))[٤].

(١) ميزان الأصول في نتائج العقول، ١ / ٥٥١ .

(٢) معاني القرآن، ٢ / ١٨٥ .

(٣) الخصائص، ١ / ١٨٩ .

(٤) رسالة العكبري في أصول الفقه، ٧٩.

الفصل الأول

المسائل الصوتية

المسألة الأولى : حذف التنوين لالتقاء الساكنين :

قال المتنبي[١]

في رُتبةٍ حُجِبَ الورى عن نيلها وعلا فسمّوه عليّ الحاجبا

حللَ العكبري للفظة (عليّ) في هذا البيت الشعريّ؛ إذ وضّحَ سَببَ حذفِ التنوينِ منها فذكر أنّه أرادَ (عليًّا)؛ وعلّلَ ذلكَ بأنّه حذفَ التنوينَ لسكونهِ، وسكونِ الألف في كلمةِ (الحاجبِ)؛ واسْتَدَلَّ على توضيحِه هذا بقراءةٍ قرآنيةٍ كريمةٍ؛ فقد ذكرَ أنّه جاء مثله كثيرًا كقراءةِ مَن قرأَ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾[٢] بغيرِ تنوينِ(أحد) وذكر أنّه حذفَه اضطرارًا لالتقاء الساكنينِ[٣].

إنّ هذا الحذفَ لم يأتِ مِن أجلِ تعريفِ كلمةِ (علي) بالإضافة البتةّ، إنّما جاءتْ لاستقامةِ الوزنِ الشعريّ؛ لأنّ كلمةَ (عليّ) في أصلها معرفةٌ؛ فهي اسمُ علمٍ، ويبدو أنّ سببَ حذفِ التنوينِ مِن كلمةِ (علي) في البيتِ الشعري حصل لالتقاءِ الساكنينِ، وهذا حدثَ بسببِ استقامةِ البحر (الوزن العروضي)، ولكنّ العكبري أراد أنْ يثبُتَ أنّ سببَ حذف التنوينِ حاصلٌ في قراءاتٍ قرآنيةٍ بل استدلّ بالقراءاتِ القرآنيةِ ؛ ليثبُتَ للقارئ صحّةَ ورود هذه الظاهرة في كلام العرب، ولعلّ ابن مجاهد البغدادي كان له قصبُ السبقِ في توضيحِ هذه القراءةِ؛ إذ وضّحَ أنّه قَرَأَ ابن كثير، وَنَافِع، وَعَاصِم وَابْن عَامر، وَحَمْزَة، والكسائي {أحدٌ الله} بتنوينِ الدَّالِ، وهذه القراءةُ لا علاقةَ لنا بها .

أمّا قراءةُ أبي عَمرو لقوله تعالى: {أحدُ الله} بِغيرِ تنوِينِ؛ فلأنّه يقفُ على (أحد) وَلَا يصلُ فَإِنْ وصلَ قَالَ {أحدٌ الله} بِالتَّنْوِينِ زاعِمًا أَنّ الْعَرَبَ لم تكن تصلُ مثل هَذَا[٤]، فهذه القراءةُ هي التي تعنينا؛ إذ بها استشهدَ العكبري على ما يُريدُ أنْ يوضحَه للسامعِ بأنّ المتنبيَ لم ينوّن (علي)، وأنّ حذفَ هذا التنوين ليس بغريبٍ عنده لوروده في قراءةٍ سبعيّةٍ، بل علّل سببَ الحذفِ أنّه قام

(١) ديوان المتنبّي: ١ / ١١١، من قصيدة يمدح فيها علي بن منصور الحاجب.

(٢) سورة الإخلاص، الآية : ١ – ٢.

(٣) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٢٨/١ .

(٤) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات ، ١/ ٧٠١ ، و معاني القراءات للأزهري ، ٣ / ١٧٢، و الحجة للقراء السبعة، ٦ / ٤٥٤.

بحذفهِ لالتقاءِ الساكنين، وثَمّة أمرٌ رئيس دفعَ المتنبي إلى حذفِ التنوينِ ألا وهو متعلّقات العروض؛ إذ إنّ موافقةَ الوزن الشعري هو أحّدُ المتطلّباتِ التي لا بُدّ أنْ يتحلّى بها الشاعرُ حينَ يضطرُّ لذلك؛ لأنّ الشُعراءَ أمراء الكلام أو كما قيل فيهم .

إذاً للوصلِ، والوقفِ أثرٌ واضحٌ في تغير النغمةِ الصوتيةِ فضلًا عن البنيةِ العروضية للكلمةِ في البيتِ الشعري عِندَ المتنبي، وهذا يتّضِحُ فيما ذكره ابن مجاهد مفصلاً قراءاتهِم، وبيان الآراء في الوقفِ، والوصلِ؛ إذ ذكر أنّه قد ((حدّثَ عبيد الله بن علي عَن علي بن نصر عَن أبيه قَالَ سَمِعت أَبَا عَمرو يقرَأ {أحدُ} فَإِذا وصل ينونها وَزعم أَنّ الْعَرَبَ لم تكن تصلُ مثل هَذَا وروى أبو زيد عَن أبي عَمرو {أحد الله} لَا يصلُ مَقطُوعًا، وَقَالَ عَبَّاس سَأَلت أَبَا عَمرو فَقَرَأَ {أحد} وقف ثمَّ قَرَأَ {الله الصَّمد} ، وَكَذَلِكَ حَدَّثَني الجَمّال عَن أَحمد بن يزِيد عَن روح عَن أَحمد بن مُوسَى عَن أبي عَمرو {أحد الله الصَّمد} قَالَ أبو عَمرو أدركتُ القُرَّاء يقفون على {أحد} وَكَذَلِكَ كَانُوا يقرؤونها {أحد الله الصَّمد} قَالَ أبو عَمرو فَإِن وصلت نونت، وَعَن هارون عَن أبي عَمرو {أحد الله} لَا ينون وَإِن وصل))[1].

وعضّد هذا أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) أنّه: ((قرأ بعض القراء: {قل هو الله أحد. الله الصمد} فحذف التنوين لسكونه وسكون اللام))[2]، فعندما يقول: قرأ بعضُ القرّاءِ بمعنى أنّ هذه القراءةَ لم يُجمعْ عليها أصحاب القراءاتِ، و أنّه أثبت ما ذكره ابنُ مجاهد .

وثمّة تعليلٍ ذكره ابن خالويه لهذه الحادثة؛ إذ قال: ((وقد روي عن أبي عمرو وغيره {أحد الله} بتركِ التنوينِ؛ لأنّ التنوينَ، والنونَ الساكنةَ الخفيفةَ تُضارِعانِ اللّامَ لِتقارُبَ مخرجيهما فيزلان عند اللامِ الساكنةِ، والأكثر أنْ تُكسرَ لالتقاءِ الساكنينِ)). [3] وقد أنشد سيبويه[4] قولَ الشاعر:

فَلَسْـــــــت بِآتيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُــه وَلَاكَ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤكَ ذَا فَضْلِ[5]

أرادَ: ولكن، فحذف النون.

---

(١) كتاب السبعة في القراءات،١ / ٧٠١ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء، ١ / ٤٥٦.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها،٢ / ٥٤٥ – ٥٤٦.

(٤) الكتاب، ١/ ٢٧.

(٥) ديوان النجاشي الحارثي ، ٥٦.

وهناك مَن يراها رخصةً وهذا ما قاله أبو زرعة ابن زنجلة فقد ذكرَ رأيَ الزجاجِ في تنوينِ (أحد) بقوله: ((قَالَ الزّجاج: يجوز حذف التَّنْوِين لالتقاء الساكنين وكأنها رخصةٌ للقرّاء في الحذف وَقد رُوِيَ {قل هُوَ الله أحد الله الصَّمد} فَحذف التَّنْوِين لسكونه وَسُكُون اللَّام))[١].

ولم يذهبْ أصحابُ كُتُبِ معاني القرآنِ وإعرابه بعيدًا، فقد تناولوا هذه القراءةَ، ولم تكن غائبةً عن أذهانهم؛ قال الفرّاءُ: ((قد سمعت كثيرًا من القراء الفصحاء يقرءونَ: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ} فيحذفون النون من (أحدٍ)) [٢]

مُستشْهِداً بالبيتِ الشعري الذي أنشده الشاعِرُ عبدالله بن قيس الرقيات[٣]:

تُذْهل الشيخَ عَن بَنيهِ وَتُبْدِي عَن خِــدَامِ العَقِيلةُ العـــــذراء

فكلِمةُ (خدامٍ) الأصل فيها أن تكون منونة ولكنّه حركَ التنوين إلى الكسر لالتقاء الساكنين، ويبدو أنّ هذا وأمثاله في تراثِ العربيّةِ دفعَ أبا جعفر النَّحَّاس(ت: ٣٣٨هـ) إلى وضعِ شروطٍ للحذف؛ قال: ((فإذا كان التنوين فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف وجب أنْ لا يحذف في ما ينصرف، ولهذا لم يجز النحويون للشاعر أنْ يترك صرف ما ينصرف، وقد جاءت أشياء حذف منها التنوين في ما ينصرف، فاحتاج النحويون إلى الكلام عليها، منها: جاءني زيد الظريف، حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وإثباته أجود، وقراءة الجماعة الذين تقوم بهم الحجة {قل هو الله أحد. الله الصمد} وقد قرئ بغير تنوينٍ.))[٤] .

ولم يغبْ عن أهلِ التفسيرِ ساحة البيانِ؛ إذ بيّنَ الأخفش الأوسط (ت٢١٥) أنّ مَنْ نوّنَ (أحدٌ) فقد أراد البدلَ من لفظةِ الجلالة (الله)، و كأنّه قال: (هُوَ أَحَدٌ) ثُمّ يُصرّح بأنّ مِن العربِ مَن لا ينون، مُبيّنًا عِلَّةَ الحذفِ؛ لاجتماع الساكنين.[٥] نستبينُ ممّا تقدّم أنّ العُكبريّ كان ذكيًّا في في تخريجِ عدمِ تنوينِ كلمة (عليّ)، إذ جاء بتفسيرٍ آخر اجتذبه مِن مُدّخره القرائي؛ لأنّ المتعاهدَ عليه عند الشُعراءِ فضلًا عن النُقّادِ أنّ الشاعر يُجيز له ما لا يُجيز لغيره؛ ذلك أنّ اللغةَ الشعريّةَ

(١) حجة القراءات ، ٣١٨، ويُنظر معاني القرآن وإعرابه،٢ / ٤٤٢.
(٢) معاني القرآن للفراء، ١ / ٤٣٢.
(٣) ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيّات، ١ / ٩٦ ، وفيه (عن بُرّاها العقيلة) .
(٤) عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس، ١/ ٢٦٩ .
(٥) يُنظر: معانى القرآن للأخفش، ٢ / ٥٨٩ .

تتيحُ له ذلك على وفقِ ما يُحتِّم عليه الوزنُ العروضي، وهذا يعني أنّ التعليلَ الذي جاء به العكبري فسح مجالًا أوسع للمتنبي، بل لمَن سيأتي من بعده من الشعراء؛ لأنّ النصّ القرائي من النصوص المعتبرة التي يُحتجّ بها؛ لأنّها قرآن، وهذا له أثرٌ واضح في بيان الألفاظ التي لربما اختلف الشراح في توضيحها للقارئ؛ لكن العكبري قد وظفها في الكشف عن المضمون الحقيقي الذي يريده المتنبي .

المسألة الثانية: (سوقها) بين الهمز والتسهيل:

قال المتنبي[١]:

وَتَصَالَحَتْ ثَمَرُ السياطِ وَخَيْلُهُ وَأوَتْ إليها سُوْقُها وَالأذْرُعُ

قصد العكبري بيت المتنبي ففسّر اللفظة (سوقها) التي اختلف القرّاء في قراءتها في البيت الشعري قائلًا: ((وسوقها جمع ساق يقال ساق وسوق وأسوق وسيقان))[٢] مُسْتدِلًا بقراءة قنبل عن ابن كثير بهمزِ الواو[٣]، من قوله تعالى: ﴿ رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ ﴾[٤].

ولعل ابن مجاهد البغدادي كان له السبق في كتب القراءات بتوضيح هذه القراءةِ؛ إذ وضّح أنّ ابن كثير وحده قرأ (بالسؤق) من قَوْله {بِالسوقِ والأعناق} فقد همزَ الْوَاو ؛ لكنّ البزي قد قرأ عَنهُ بِغَيْرِها، وذهب قائلًا: سَمِعت أَبَا الإخريط يهمزها، ويهمز في قوله تعالى: ﴿ وَكَشَفَتۡ عَن سَاقَيۡهَاۚ ﴾[٥] وَأَنا لَا أهمز شَيْئا من هَذَا[٦].

يبدو أنّ النغمة الصوتية هي من فرضت حضورها في البيت الشعري من أجل مناسبةَ الوزنِ العروضي؛ إذ جعل المتنبي يأتي بهذه اللفظةِ من دون الهمز؛ إذ إنّ ورودها بالهمز ليس بغريبٍ بدليل أنّ لفظة (سؤوق) قد وردت في الشعر العربي فمنه قول الشاعر:

غَداةَ رِغامِ حينَ يَنجو بِطَعنَةٍ سَؤوقِ المَنايا قَد تُزِلُّ وَتُعطِب[٧]

ذكر علي بن نصر الذي يقولُ أنه سَمِع ابْن كثير يقْرَأ (بالسؤوق) بواو بعد الْهمزَة، ثمّ رجّح رِوَايَة أَبى عَمْرو عَن ابْن كثير قائلًا: هَذِه هي الصَّوَاب أي: (بالسؤوق) مُعلِلًا؛ أَنّ الْوَاو إذا

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٤٩٣، وقد رثى أبا شجاع فاتك بعد وفاته.
(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢٧٦/٢ .
(٣) يُنظر: المصدر نفسه .
(٤) سورة ص، الآية: ٣٣.
(٥) سورة النمل، الآية : ٤٤ .
(٦) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٥٥٣ .
(٧) ديوان سلامة بن جندل، ١ / ٢١٤ ، لكنّ المحقق يُصنفه من ضمن الأشعار التي تُنسب إلى الشاعر.

انضمت هُمِزَت لانضمامها، مُبينًا السبب عدم الهمز إذا كانت منفردةً؛ لأنّ الأولى لَا وَجه لَهَا.[١]

أمّا الأزهري فقد عدّ قراءة من قرأ بالهمزةِ (بِالسُّؤقِ) بأنّ هذا من الوهم فيما رواه البزّي ، ولا همز فيه، ولا في (الساق)، والقرّاء كلهم نفوا الهمزَ فيه. ثم ذهب يعللُ قراءة ابن كثيرٍ (بالسُّؤوقِ) فيرى للهمزة فيها وجهًا؛ لأن من العرب من يهمز مثل هذه الواو إذا انضمت إليه. [٢]

ثم يذكر ما اتّفق عليه القُرّاءُ ؛ إذ يقول:((والقراءة التي اتفق عليها قرّاءُ الأمصارِ (السُّوقِ) بغير همز، ولا يجوز عندي غيرها)). [٣]

إذاً ما السبب الذي جعل المتنبي أن يأتي بها بدون الهمز؟.

سنحاولُ الكشفَ عن السببِ من خلالِ تتبع كُتُب اللغةِ؛ إذ كان نصيبٌ من التبيان في رسم الهمز من عدمه ؛ إذ تعرّض أبو بكر الأنباري لهذه اللفظةِ(أسؤق) وبيّن بأنها تردُ بالهمز، وغير الهمز، وأنّها تأتي بلفظة السوق للدلالة على الجمع الكثير مُستدِلًا عليها بقول الله تعالى: ﴿ رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ﴾[٤] ، ذاكرًا ورودها في اللغة العربية؛ إذ يقال شجرة على ساق، وشجرٌ على سوقٍ، ومنه قول الله تعالى:﴿ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾[٥] ويقال: قد قد سوق الشجرُ والزرعُ. [٦] ومنه قول الشاعر في ساق الشجرة: [٧]

أَني أُتيح له حِرباءُ تَنضُبةٍ لا يُرسلُ الساقَ إلا ممسِكاً ساقا

---

(١) يُنظر:: كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٥٥٤ ، وإعراب القراءات السبع وعللها، ٢ / ٢٥٦ – ٢٥٧، ومعاني القراءات للأزهري، ٢ / ٣٢٦، والمبسوط في القراءات العشر، ١ / ٣٣٣.

(٢) يُنظر: معاني القراءات للأزهري، ٢ / ٣٢٧ .

(٣) معاني القراءات للأزهري، ٢ / ٣٢٧ ، ويُنظر: المفردات في غريب القرآن، ١ / ٤٣٦ ، و الموضح في وجوه القراءات وعللها، ١ / ١٠٩٩، و النشر في القراءات العشر، ٢ / ٣٣٨ ، و إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ١ / ٤٢٩.

(٤) سورة ص، الآية: ٣٣.

(٥) سورة الفتح، الآية: ٢٩ .

(٦) يُنظر: المذكر والمؤنث،١ / ٣٥٥ .

(٧) نُسِبَ إلى ابي دَواد الايادي، ولم أجده في ديوانه .

ولم يذهب أصحابُ المعاجم بعيدًا فقد تناولوا هذه اللفظةَ، ولم تكن غائبة عن أذهانهم ؛ قال ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) : ((سُؤْق بِالْهَمْز على توهم الضمة وَاقعَة على الْوَاو فضارع بَاب أُقِّتَت، عَليّ: أما قِرَاءَة من قَرَأَ وكشفت عَن سَأْقَيْها فَإِنَّهُ هَمَز لمشابهة الألف الْهمزَة وَقيل هِيَ لُغَة كبَأْز، ابْن السّكيت، السَّوَقُ، حُسْن الساقَيْنِ رجُل أَسْوَقُ وَامْرَأَة سَوْقاءُ، عَليّ: وتستعمل السَّاق فِي الشَّجَر وَالْبناء مثلا وَقَالُوا فلَان لَا يُرْسِل ساقاً إِلَّا مُمْسِكاً ساقاً أَي إِنَّه لَا يَدَع حُجَّة قد غُلِب عَلَيْهَا إِلَّا وَقد أعدَّ أُخْرى يَمْتَسِك بهَا، وَهُوَ أَشدُّ مَا تُمْثِّل بِهِ اللَّدَد وأصل ذَلِك فِي الحِرْباء)). [١]

ولم يستطرد الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ) في هذه اللفظةِ كثيرًا ، بل اختصر فيها قوله: ((السَّأْقُ: لُغَةٌ في الساقِ، سُؤْقٌ ،وسُؤوقٌ)) [٢] ؛ إذ بيّن أن ما كان مهموزًا هو لغةٌ في الساق، ولم يزد على ذلك.

وأمّا الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) فقد أوضح أنّ السَّأْقَ بالهَمْزِ، قد أَهمَلَه الجَوْهَريّ وصاحِبُ اللّسان، ويؤيد ذلك بما وضّحه الصّاغانِيُّ له ؛ إذ يراه هُوَ لُغَة فِي السّاقِ بغَيْر الهَمزِ مُسْتدِلًا بقَرَاءةِ ابْن كثِيرٍ و{كشفَتْ عَن سَأقَيْها} و {فطَفِقَ مَسْحاً} بالسُّؤْقِ بالهَمزِ بكليهِما. [٣]

أمّا عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ) فذهب إلى أنّ لهذه اللفظة (بالسؤق والأعناق) قد حسّنَ القُرّاءَ بغير الهمز؛ معللًا بأنها الأكثر، ثم يذكر لمن أراد الهمز بأن فيها وجهين وجهٌ في القياس ، و وجهٌ في السماعِ، فأما السماع فقد رويّ إنّ أبا عثمان زعم أنّ أبا الحسن كان يقول: إنّ أبا حية النميري[٤] يهمز الواو التي قبلها ضمة، فعلى هذا يجوزُ همز سؤق، وأمّا همز السؤوق، فجائز وكثير، وذلك لأنّ الواو إذا كانت عينًا مضمومةً جاز فيها الهمز. [٥]

---

(١) المخصص، ١ / ١٧٣ .

(٢) القاموس المحيط، ١ / ٨٩٢ .

(٣) يُنظر: تاج العروس ، ٢٥/ ٤٣٠ .

(٤) لهيثم بن الربيع بن زرارة، أبو حية – بالحاء المهملة والياء المشددة – النميري؛ كان من مخضرمي الدولتين الدولتين الأموية والعباسية، فوات الوفيات ، ٤ / ٢٤٢ .

(٥) يُنظر: شرح أبيات مغني اللبيب، ٨ / ٧٧ – ٧٨ .

((الْمَعْنى يَقُول قد تصالحت السِّيَاط وَالْخَيْل بِمَوْتِهِ لِأَنَّهُ كَانَ يضْربهَا ويكرهها على الْعَدو إلى الْعَدو فَلَمَّا مَاتَ عَادَتْ إلى الْخَيل أذرعها وسوقها وَكَانَت كَأَنَّهَا غَائِبَة عَنْهَا لِأَنَّهَا كَانَ يركضها دَائِما إِمَّا لِلْعَدو أَو إلى الصَّيْد أَو لإغاثة مستصرخ)). [1]

من خلال الاستطراد الذي عرضناه من القراءات القرآنية، وكتب اللغة، والمعاجم يتبين لنا أنّ ما أراده المتنبي في هذه اللفظة مِن دلالةٍ هو الساق ، والذي يمتد إلى عدّة دلالاتٍ معنوية منها ساق الكائن الحي الذي يسيرُ سواء كان إنسانًا ، أو حيوانًا ، وكذلك ساق الشجر أمّا إذا جُمعِت، فهي دلالة على السوقِ الذي تُباعُ فيه البضائع.

(١) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢٧٦/٢ ، ويُنظر: الفَسْر لابن جني، ٢ / ٤٢٣ ، و اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ١ / ٧١٢.

المسألة الثالثة: الإمالة في كلمة مجرى:

قال المتنبي[١] :

تَذَكّرْتُ ما بَيْنَ العُذَيبِ وَبَارِقِ مَجَرّ عَوَالينا وَمَجْرى السّوَابِقِ

فسّرَ العكبري لفظة (مجرى) في بيت المتنبي أعلاه ؛ إذ ذكر الاختلاف القرائي في هذه اللفظة قائلًا:((ومجرى بضم الميم وفتحها مصدرا ومكانًا))[٢] ، و(مَجْرى) مصدر الفعل الثلاثي جرى – يَجري، و(مُجرى) مصدر الفعل الرباعي أجرى– يُجري[٣] ثُمّ يذكر العكبري أنّ أهل الكوفة قرأوا(مجريها بفتح الميم والإمالة) إلا أبا بكر[٤] فقد قرأ بالضم من قوله تعالى:﴿ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ ﴾ .[٥]

إنّ الاختلاف الحاصل بين القرّاءِ في نطق حركة الميم ما بين الضمّ، والفتحِ جعلهم يختلفون في تحديد الدلالة المعنوية لهذه اللفظة ، لذلك يبدو أنّ العكبري قد اسْتعانَ بالمدلول القرائي لهذه اللفظةِ ؛ كي يكشف حقيقة المدلول اللغوي الذي جاء به المتنبي لها.

ومن أجل الكشف عن حقيقة هذا المدلول اللغوي علينا أنْ نتتبعَ القراءات القرآنية؛ كي نثبتَ حقيقة ما يبتغيه المتنبي في بيتهِ الشعريِ، فكان لابن مجاهد البغدادي الصدارةُ في ذكر هذا الاختلاف القرائي بين القُرّاءِ دون التعرضِ إلى بيان سبب هذا الاختلافِ فقد ذكر اختلافهم في ضم الْمِيم، وَفتحهَا من قَوْله {بِسم الله مجْراهَا} فكانتْ قَرَاءة ابْن كثير، وَنَافِع، وَأبي عَمْرو، وَعَاصِم في رِوَايَة أَبى بكر وَابْن عَامر (مُجرها) بِضَم الْمِيم ، أمّا قَرَاءة حَمْزَة، والكسائي فكانت بِفَتْح الْمِيم، وَكسر الرَّاء(مَجرِها)، وَكَذَلِكَ شابهت قراءة حَفْص عَن عَاصِم قراءة حمزة، والكسائي في(مَجرِها) نافيًا وجودَ حرفٍ مكسورٍ في الْقُرْآنِ غيرَ حَرْفِ الرَّاء في(مجرها).[٦]

أمّا ابن خالويه فقد بيّنَ الحجة لِمنْ قرأ بالضم ، والفتحِ، وبالإمالة والتفخيم، فذكر الحِجّةَ لمن ضم

---

(١) ديوان المتنبّي: ١/ ٣٩٣ ، في مدح سيف الدولة.

(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣١٧/٢ .

(٣) الفَسْر لابن جني ، ٢ / ٤٩٨ .

(٤) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣١٧/٢ .

(٥) سورة هود، الآية: ٤١ .

(٦) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات،١/ ٣٣٣ ، و المبسوط في القراءات العشر،١ / ٢٣٩.

الميم، أنّه أراد: المصدر من الفعل الرباعي أجرى يجري مُجرى. والحجة لمن فتح الميم: أنّه أراد المصدر من الفعل الثلاثي جرت مَجرى.(١)

إذاً للنغمة الصوتية أثرٌ في بيان نوع الفعل من حيثُ كونه ثلاثيًا، أم رباعيًا، وهذا يعني أنّ النغمة الصوتية لا تؤثر في المعنى الدلالي في اللفظة فقط، وإنما تُبينُ نوع الفعل من حيثُ المبنى .

أمّا محمد إبراهيم محمد سالم (ت: ١٤٣٠هـ) فذكر أنّه أفرد حفص قراءته بالإمالة؛ إذ ذكر أنّه لم يملِ غيره في القرآن العزيز وفي غيرها، وقرأ الباقون بالضم.(٢)

كذلك أصحاب كُتُبِ معاني القرآنِ فلم يتغيبوا عن بيان هذه المسألةِ، فقد ذكر الفرّاء أنّ الأعمش قَرأها (مَجْراها) بفتح الميم، و (مرسها) بضم الميم، وأنّ عَبْدَ الله بن مسعود قرأها (مجراها) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَرَفْعِ الْمِيمِ مِنْ مُرْسِيهَا، وقرأ مجاهد (مُجْرِيها ومُرسِيها) يَجعله من صفات الله عَزّ وَجَل. (٣)

لكن العكبري يرى أنّ من قرأ بضم الميم فقد أراد المصدر من الفعل أجريتُ مجرى وَ من قرأ بِفَتْحِهِمَا، فيريدُ المَصْدَرَ من جَرَيْتُ. (٤)

كذلك خاض أهلُ التفسير في بيان مدلول هذه اللفظة؛ إذ جوّز الزجاج (ت: ٣١١هـ) القراءةَ بجميعِ القراءاتِ، وعدَّ جميعَ القراءاتِ حسنةً مُعلِلًا ذلك(٥) ((فأما من قرأ مجراها بفتح الميم، فالمعنى جَرْيُها ومُرْسَاها المعنى وبالله ،يقع إرساؤها، أي إقْرارها. ومن قرأ مُجْراها ومُرْسَاهَا. فمعنى ذلك بالله إجراؤها وبالله إرْسَاؤها يقال: أجريته مُجْرى وإجْراءً في معنى واحد. ومن قال مَجرَاها ومَرسَاهَا، فهو على جَرَتْ جَرْياً ومَجرى، وَرَسَتْ رسُوًّا ومَرْسىً. والْمُرسَى مستقرّها)). (٦)

---

(١) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ١ / ١٨٧، و حجة القراءات،١ / ٣٤٠، و شرح طيبة النشر في القراءات، ١ / ٢٥١ ، و القراءات وأثرها في علوم العربية، ١ / ٣٨٠ .

(٢) يُنظر: فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، ٣ / ٦٣ .

(٣) يُنظر: معاني القرآن،٢ / ١٤ .

(٤) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٦٩٨ .

(٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣ / ٥٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه، ٣ / ٥٢، و يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣ / ١٧٣ .

وذكر السمين الحلبي أنّ من قرأ بالضم فهو يُريدُ الفعل أجرى، ومن قرأ بالفتحِ فهو يُريدُ الفعل جَرَتْ وهذه القراءتان: إمَّا ظرفا زمان، أو مكان، أو مصدر.[١]

أمّا أهل اللغة فلم يختلفوا في تخريجهم للقراءات؛ بل نهجوا على المنهج نفسه في الاستدلال القرائي؛ إذ ذهب ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦ هـ) إلى أنّ ما جاء على مُفْعَل وَمَفْعَل بضم الميم وبفتحها مع فتح العين وما جاوز في الفعل الثلاثة من الأحرف فَلَكَ فيه وجهان يعني يجوز لك أن تقول: (مُخْرَج) إنْ جعلته من أخْرَج يُخْرِج، وإن جعلته من خَرَجَ قلتَ: (مَخرَجْ) لذلك اختلف القرّاءُ في هذه اللفظة إلى ثلاثةِ أقْسامٍ : القسم الأول يضمُ الميم (باسم الله مُجْرَاهاَ وَمُرْساَهاَ)، والقسم الثاني بفتح الميم(وَمَجْرَاهَا وَمَرْسَاهاَ)، والقسم الثالث فقد قُرِئ بهما جميعا. [٢]

أمّا أبو العباس المُبرِد (ت: ٢٨٥هـ) فقد علّقَ قائلًا: ((وَاعْلَم أَن الْمصدر وَاسم الْمَكَان وَالزَّمَان بِزِيَادَة الْمِيم في أَوائلها يكون لَفظهَا لفظ الْمَفْعُول اذا جَاوَزت الثَّلَاثَة من الْفِعْل وذلك لأنها مفعولات)) [٣] وَذَلِكَ نَحْو قَوْله تعالى:﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا ﴾[٤] و ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾[٥] .

وذهب النَّحَّاس إلى من قرأ بضم الميم فهي بمعنى (وإرساؤها) مرفوع بالابتداء ، ويجوز أنْ يكونَ في موضع رفع على إضمار مبتدأ أي هو مجريها، و من قرأ بِسْمِ اللَّهِ مَجْراها بفتح الميم فيعني قد نصب على الحال بمعنى أعني[٦].

لكنّ المنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣ هـ) قدّر المجرى، والمرسى بعدّة تقديرات منها أنّهما يصلحان أنْ يكونا مصدرين، أو أنْ يكونا بتقدير الوقتين، أو بتقدير المكانين، وهما ظرفان أي: اركبوا فيها قائلين أو متبركين باسم الله وقت إجرائها، وإرسائها، أو وقت جريها، ورسوها، ثم حذف

---

(١) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٦ / ٣٢٦، و التحرير والتنوير، ١٢ / ٧٤

(٢) يُنظر: أدب الكاتب ، ١ / ٥٥٦ .

(٣) المقتضب،١ / ٢٤٦ .

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ٢٩.

(٥) سورة هود، الآية: ٤١ .

(٦) يُنظر: إعراب القرآن،١ / ٤١٧ .

منهما الوقت[١]، فمن خلال ما اطّلعنا عليه من القراءات القرآنية، وكتب اللغة يتبين لنا أن للصوتِ أثرًا في بيانِ نوع الفعل من حيثُ كون الفعل ثلاثيًا، أو رباعيًا، أو غيره .

وجاء أهل المعاجم موضحين الفرق بين القراءتين؛ إذ يقول أبو منصور الأزهري(ت ٣٧٠هـ) اختلف القرّاءُ فِي لفظة (مُجراها) فَقَرَأَ الكوفيّون (مَجْراها) وَقَرَأَ نافعٌ وَابْن كثير وَأبو عَمْرو وَابْن عامِرٍ: (مُجْراها) فمن قَرَأَ: (مَجْراها) فأرادَ المعنى في جَرْيُها وثباتُها غير جاريةٍ. [٢] ويبدو أنّ هذه إشارةٌ من الأزهري لنا لتساعدنا في الكشف عن السبب الحقيقي لهذه اللفظة ؛ لبيان الدلالة اللغوية التي يريدها المتنبي.

ويرى الجوهري أنّهما((مصدران من أَجْرَيْتُ السفينةَ، و أرْسَيْتُ، و (مَجْراها ومَرْساها) بالفتح، من جَرَتِ السفينة ورَسَتْ)).[٣]

من خلال ما اطلعنا عليه من كُتب القراءات، والمعاجم يبدو لنا أنّ سببَ اختيار حركة الفتح عند المتنبي ربما من أجل أنْ يوافقَ بينَ السرعةِ، و بين الفعل الثلاثي وبين المطاردة؛ لأنّه مصدر الفعل الثلاثي على عكس الرفع فإنّ مصدره الفعل الرباعي فما كان سريعًا في السير يحتاج إلى فعلٍ أخفّ في اللفظ، والبناء[٤].

إنّ نباهةَ المتنبي في اختيار الألفاظ لتوجيه الدلالات اللغوية، هي التي جعلت العُكبري يستدِلّ بالقراءات القرآنية في تفسيرها.

---

(١) يُنظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد،٣ / ٤٦٧ .

(٢) يُنظر: تهذيب اللغة، ١٣ / ٤٠ .

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٦ / ٢٣٠١.

(٤) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٦٩٨ .

المسألة الرابعة: ادغام التاء في الطاء:

قال المتنبي[1]:

خُذْ مِنْ ثَنَايَ عَلَيْكَ ما أسْطيعُهُ لا تُلْزِمَنّي في الثّناءِ الواجِبَا

لقد حلّلَ العكبري لفظة (أسْطيعه)، في بيت المتنبي أعلاه، وذكر أنّ الأصل فيها (أستطيعه) فأدغم التاء في الطاء، أنّ لهذه اللفظة قراءتين القراءةِ الأولى هي قراءةُ حمزة في تَشْديد الطَّاء المدغمة في التاء، وهناك قراءةٌ ثانيةٌ بتخفيف الطاء، التي ذكرها غَيره من القرّاء وذلك من حَذْفِ تَاءِ الافتعال[2]، و هذا ما ورد من قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَـرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴾[3]

هذا ما نحاولُ الكشفَ عنه من خِلال تتبعنا لكُتُبِ القراءاتِ، وما ترفدنا به كُتبُ إعراب القرآنِ، والتفسير، واللغة، والمعاجم حتى نستطيعَ الوصولَ إلى المبتغى الدلالي لهذه اللفظة في بيت المتنبي .

ولعل ابن مجاهد البغدادي أوّلُ مَن عرضَ آراء القُرّاء، واختلافاتهم في قراءة هذه اللفظة فقد أورد ما قرأ من القُرّاءِ بالتخفيفِ؛ إذ ذكر أنّ جميع القُرّاء قرأوا من قوله تعالى: {فَمَا اسطاعوا} بتخفيف الطاءِ (فَمَا اسْطَعوا) مُستثنيًا حَمْزَة ، فَإِنَّهُ قَرَأَ :(فَمَا اسْطّعوآ) مُشَدّدَة الطَّاء يُرِيد فَمَا اسْتَطَاعُوا ثمَّ يُدغم التَّاء في الطَّاء، لكنّه لم يُجّوزْ هذه القراءة ؛ وذلك لِأَنَّهُ قد جمع بَين السِّين السَاكِنة، وَالتَّاء المدغمة السَاكِنة ولا يجوز الجمع بين ساكنين.[4]

(١) ديوان المتنبّي ١ / ١١٢، يمدح علي بن منصور الحاجب.
(٢) يُنظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري ، ١ / ١٣٢.
(٣) سورة الكهف، الآية : ٩٧ .
(٤) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٤٠١ .

كذلك ذكر ابن خالويه، ما ذكره ابن مجاهد مُزِيدًا عليه تعليل قراءة حمزة في بيان سبب الإدغام؛(لأنّهما أختان)، أي : يشتركان في مخرجٍ واحدٍ وكأنّه يُجوّزُ القراءةَ له فيها، لكنّ النحويين قد خطّأوه في هذه القراءةِ التي جمع فيها بين ساكنين السين، والطاء المدغمة.(١)

وكذلك نهج مكي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٣٧ هـ)، على خُطا سابقيه في بيان سبب الاختلاف في القراءةِ، ثُمّ علل سبب ضعف قراءة حمزة قائلًا:((في هذه القراءة بُعدٌ وكراهةٌ؛ لأنه جمع بين ساكنين، ليس الأول حرف لين، وهما السين وأول المشدد)). (٢)

ولعل لأهلِ كُتُب إعراب القرآنِ أثرًا واضحًا في بيان الاختلاف القرائي لهذه اللفظة التي استعملها المتنبي في شعره فهذا أبو جعفر النَّحَّاس كأنّه يُجحِدُ قراءةَ حمزة في التشديد مُعلِلًا ذلك؛ لأنّه (لا يقدرُ أحدٌ أن ينطقَ بها)؛ لأنّ السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة، مُستشهِدًا برأيّ سيبويه في استحالة الإدغام في التاء وما بعدها؛ أي استثقلوا في يسطيع إدغام التاء مع الطاء، وكرهوه ؛ لذلك تحرك السين، وهي لا تحرك مطلقًا لأنّها مبنية على السكون(٣)، فحذفوا التاء(٤)؛ إذ وصفها أبو البقاء العكبري بالبُعدِ؛ لِأنّه جَمعَ بَيْنَ السَّاكِنِينَ.(٥)

إذاً ما الدلالة اللغوية التي تجولُ في خاطر المتنبي؟ هذا ما نحاول التعرف عليه أكثر من خلال ما تناوله أهلُ التفسير؛ إذ بيّن الأخفش الأوسط أنّ العربَ قد حذفوا التاء؛ لأنّها اجتمعت مع الطاء في المخرج ،وبذلك يخفُّ اللفظُ على القارئ، ثُمّ يُخطِّئ من قرأ بإدغام السين في الطاء فيعدهُ لاحِنًا.(٦) كأنّه يُخطِّئ المتنبي في بيته هذا، وهذا ما يجعلنا أكثر حيرةً ؛ لِما جاء به المتنبي، فكيف يأتي بلفظةٍ ؛ إذ يُعدها أهلُ اللغةِ خطأً؟.

(١) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ١ / ٤٢١ – ٤٢٢ .
(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٢ / ٨٠ ، ويُنظر: الدر النثير والعذب النمير، ٤ / ٢١٨ – ٢١٩ .
(٣) يُنظر: الكتاب، ٤ / ٤٨٣ .
(٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ١/ ٥٥٥ .
(٥) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن،٢ / ٨٦٢ .
(٦) يُنظر: معانى القرآن للأخفش،٢ / ٤٣٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٣ / ٣١٢ .

لكنّ السمين الحلبي قد بيّن سببَ الإدغام في قراءة حمزة بتشديد الطاء، و ذلك لِمَا لم يُمكّن مِن إلقاءِ حركةِ (التاءِ) على السين؛ كي (لا يُحَرَّكَ ما لا يتحرك) ؛ يعني أنَّ (السين) في استفعل لا تتحرك لذلك أُدْغمت مع الساكن.[١]

وبهذا الرأي نرى مخرجًا للمتنبي لِمَا جاء به في بيته ؛ إذ إنّ الضرورة الشعرية هي التي دفعته إلى الإدغام؛ لكنْ يبقى السؤال : هل الإدغام يحملُ دلالةً مُغايرةً عن دلالة التخفيف؟ هذا ما نُحاولُ الكشف عنه في بيان الدلالة من خلال تتبع المعاجم التاريخية.

إذ ذكر ابن منظور(ت: ٧١١هـ) أنّ قوله تعالى: (({فَمَا اسْطاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ} أصله (اسْتَطَاعُوا) بِالتَّاءِ، وَلَكِنَّ التَّاءَ وَالطَّاءَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ فَحُذِفَتِ التَّاءُ لِيَخِفَّ اللفْظُ)) [٢]، ثُمّ يذكر قراءةَ حَمْزَةَ الزَّيَّات ذاكرًا رأي الزَّجَّاجِ عندما صرّح بتخطئةِ مَن قرأ بهذه القراءةِ، ونسب إليه اللحن[٣] ناسبًا ذلك إلى الْخَلِيلِ، وَيُونُسَ، وَسِيبَوَيْهِ، وَجَمِيعِ مَنْ يَسيرُ على منهجهم النّحوي، وَقد أوضح حُجَّتَهمْ فِي ذَلِكَ هو سكون السين وإذا ما أُدغمت التَّاءُ فِي الطَّاءِ صَارَتْ طَاءً سَاكِنَةً وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ. [٤]

وأمّا القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ) ، فقد فسّرَ قوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا} قال: ((التاء من حروف الشدة، تقول في الشيء القريب: ما اسطعته، وفي الشديد: ما استطعته، فالمعنى: ما أطاقوا ظهوره لضعفهم، وما قدروا على نقبه لقوته وشدته)). [٥]

[٥] وعلى هذا الاستدلال الذي خرج به القِنوجي في بيان مدى تأثير وجود حرف التاء من عدمه في بيان الاستدلال المعنوي، فإنّ حرف التاء يدلّ على الشدّة ، وهذا ما نلمحُه في هذه القراءةِ التي أوجبت حذف التاء مع الطاء، فبذلك تكون دلالة اللفظة المعنوية على الخِفّة في الفعل، وفي هذه الحالة فإنّها توافق اللفظة التي جاء بها المتنبي دلاليًا ؛ لأنّ اللفظة في بيتِ المتنبي لا تحملُ في طيّاتها الشدّة، وإنّما تحملُ الخفّة في الكلام من المدحِ .

---

(١) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،٧ / ٥٤٨ – ٥٤٩ .

(٢) لسانُ العرب ، ٢٧٢١/٤، طوع، ويُنظر: و جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، ٢ / ٨٣١ .

(٣) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣ / ٣١٢ .

(٤) يُنظر: لسان العرب ، ٤ / ٢٧٢١ .

(٥) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، ١ / ١٩١.

من خلال ما استعرضنا من آراء العلماء في القراءات القرآنية من كتب إعراب القرآنِ، والمعجمِات اللغوية يتبينُ لنا أنّ هذهِ اللفظةَ لا يمكن الإتيان بها ساكنة السين، و تشديد الطاء لصعوبة التلفظِ بها، وما تحملُ في طيّاتها من الغرابةِ فما السبب الذي دعا المتنبي أنْ يأتي بها في بيته الشعري(١):

خُذْ مِنْ ثَنَايَ عَلَيْكَ ما أَسْطِيعُهُ لا تُلْزِمَنّي في الثّناءِ الواجِبَا

فإذا ما رجعنا إلى شرح العكبري؛ إذ يفسّرُ ما أراد المتنبي قوله :((لَا تلزمني الْوَاجِب في ثنائك لأنى لَا أقدر عَلَيْهِ، بل سامحني بِمَا أَسْتَطِيع فَخذ مني الذى أقدر عَلَيْهِ وَإِذا ألزمتني الْوَاجِب عجزت عَنهُ وَلَا أقدر أَن أقوم بِقدر استحقاقك ثمَّ ذكر عذره)) (٢) فجاء باللفظة الدالة على الخِفّة في لفظها؛ كي تتناسب مع دلالة ما يُريدُ قوله للممدوح من تعاطفٍ، ولينٍ، وخفّةٍ في طلبه، ويبدو هذا هو السبب الأول الذي دعا المتنبي بمجيئه لهذه اللفظةِ بهذه الصيغة.

أمّا السببُ الثاني فيبدو هو الوزن العروضي الذي يتناسب مع وزن البيت الشعري الذي يبتغيه لذلك نرى أنّ هذه الصيغة هي الأصلحُ للوزنِ العَروضي.

مما تقدم نرى أنّ للنغمة الصوتية في نطق الحرفِ أثرًا في بيان الدلالة اللغوية التي تتناسب مع الوزن العروضي ، وهذا ما أراد العكبري أنْ يوضحهُ للقارئ في شرحهِ للديوانِ، هذا يدلُّ على إمكانية العكبري في شرحه للشعر من خلال الاستعانة بالقراءات القرآنية ليستدلَ بها على ما تعسّر على الناسِ من فهمه.

(١) ديوان المتنبّي ١ / ١١٢.

(٢) شرح ديوان المتنبّي : ١ / ١٣٢ ، ويُنظر: الفَسْر لابن جني ١ / ٤٤٥ .

المسألة الخامسة: الألف في (أنا) بين الإثبات والحذف:

قال المتنبي[١] :

وتُنْكِرَ مَوْتَهُمْ وأنا سُهَيْلٌ طَلَعْتُ بمَوْتِ أولادِ الزّناءِ

تناولَ العكبري الألف في الضمير(أنا) من بيت المتنبي مُحاولًا معرفة سبب إثباتها رُغم مجيئها للوصل، والذي أجرى فيها ذلك إجراء الوقف، وقد شابه هذا الإثبات عندَ الكوفيين، الذين اسْتدلّوا عليه بقراءة نافع في قوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ ﴾[٢]؛ إذ أثبتوها عند الوصل[٣].

يفسر العكبري البيت الشعري:((أن العرب تقول: إذا طلع سهيل وقع الوباء في البهائم فجعل نفسه سهيلا وجعل أعداءه بهائم، ثم يموتون حسدا له وجعلهم أولاد زنا كالبهائم لا أصل لهم))[٤] فما السبب الذي دعا المتنبي بأن يأتي بها مُثبتةً رغم استطاعته الإتيانَ بها موصولة؟ أهي الضرورة الشعرية أم لغةٌ تكلمت بها بعض القبائل العربية ؟ أم لغايةٍ دلاليةٍ أرادها المتنبي أن يحققها بها؟ هذا ما نُحاولُ الكشفَ عنه من خلال الاستعانة بكتب القراءات، واللغة، وأهل التفسير لبيان الاستدلالِ الحقيقي لهذه اللفظةِ عند المتنبي.

إنّ ابن مجاهد ذكر هذا الاختلاف القرائي، فقد بيّن أنّ جميعَ القرّاءِ قد قرأوا (أَنا أَحَيي) بطرحهم الألف الَّتِي بعد النُّون مِن (أنا) إذا وصلوا في قراءتهم لجميعِ القرآنِ مُستثنينَ نَافِعًا فقد رووا عَنهُ {أَنا أحيي} بِإثبات الألفِ بعد النُّونِ فِي قراءةِ الْوَصْل إذا جاء بعدها همزَةٌ فِي الْقُرْآنِ كله، ومثله من قَوْله تعالى:﴿ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[٥] مُستثنيًا قَوْله تعالى:

(١) ديوان المتنبّي ١ / ٧٩، يمدح الحسين بن إسحاق التنوخي.
(٢) سورة البقرة، الآية : ٢٥٨ .
(٣) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٢/١، والفَسْر لإبن جني ١ / ٦٧.
(٤) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٢/١ .
(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٦٣ .

﴿ إِنۡ أَنَاْ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴾[1]، فَإِنَّهُ يحذفها فِي هَذَا الْموضع مثل سَائِر الْقُرَّاء [2] لكن دون بيانِ السببِ في حذفها.

أمّا ابن خالويه فقد بيّن الحجةَ لمِن أثبتَ الألفَ ؛ إذ روى أنّ الذي يَسْتَدِلُّ بالإثبات فإنه يأتي بالكلمة على الأصل، وما جاء على الأصل وجبَ الإثبات؛ معللين ذلك بأنّ الألف في (أنا) مثل التاء في (أنت)، ومن ثُمّ بيّنَ الحجّةَ لمن ترك الألف أنّه اجتزأ بفتحةِ النونِ، ونابت الهمزةُ عن إثبات الألفِ، وهذا كُله في إدراج الكلام ، فأما في الوقف على (أنا) فلا يوجد خلاف في إثباتها. [3]

لكنّ أبا منصور الأزهري ذكر بأنّ نافعًا انفرد بقراءة الإثبات في الألف من (أنا) لكن بشروطٍ، وهي إذا جاءت بعدها الهمزة مفتوحة ، أو مضمومة ، فإذا ما جاءت بعد ألف (أنا) همزة مكسورة فحذفها أولى، ومنه قوله تعالى:﴿ إِنۡ أَنَاْ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾[4]وفي سورة الأحقاف من قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَنَاْ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴾[5] ،فإنّه حَذفَ الألف في هذه المواضعِ، إلّا إذا ما ورد الضميرُ في القرآن الكريم، وجاء بعدها همزةٌ فأنّ هذه الألفَ تُطرحُ مِن القُرآنِ كله. [6]

من خلال استقرائنا لكتب القراءات فإننا نُلاحِظُ اختلافَ القُرّاءِ في إثبات الألف من حذفها مشروطٌ بمجيء الهمزة بعدها، أمّا في بيت المتنبي فنحن نُلاحِظُ عدم وجود الهمز. فما السبب الذي دعا المتنبي إلى إدراج الألف؟.

إنّ الإمام السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) أعطانا بصيصًا من النور في الكشف عن بيان السببِ الحقيقي الذي جعل المتنبي أن يقفَ على الألف بدون وصلها ؛ إذ يرى أنّ الألفَ قد

---

(١) سورة الشعراء، الآية:١١٥ .

(٢) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ١ / ١٨٨ ، والتيسير في القراءات السبع، ١ / ٨٢ ، وتحبير التيسير في القراءات العشر، ١ / ٣٠٨ .

(٣) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ١ / ٩٩ .

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٨٨ .

(٥) سورة الأحقاف، الآية: ٩ .

(٦) يُنظر: معاني القراءات للأزهري: ١ / ٢١٧ – ٢١٨ ، وجمال القراء وكمال الإقراء، ١ / ٧٤٧ – ٧٤٨ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،١ / ٣٤٦.

((ثبتت في الوقف محافظة على الحركة كما يحافظ عليها بالهاء وحكي ذلك عن أبي عمرو، وأثبتها ابن عامر في الوصل، والوقف، وهي لغة من يقول من العرب: أنا قمت)) [١] ومن ثمة يستدرك السخاوي قوله:((ويقوي قراءة ابن عامر وقوع الألف كالعوض من حذف الهمزة)) [٢] مُستدِلًا عليها بقولِ الشاعر[٣]:

أنَا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فاعرِفُوني حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

فالبيت الشعري هو أقربُ إلى بيت المتنبي من أجل بيانِ الغايةِ عند المتنبي لمجيء بيته بهذه الصورة . إنّ ما ذهب إليه السخاوي يبينُ أمرين هما: الأول إنّ ثباتَ الألفِ جاء للمحافظة على الحركة مُشبِهًا لها بحركة الهاء ، والامرُ الثاني هو أنّها لغةُ بعضُ القبائلِ العربية ، لكنْ دون تَسمّيتِها.

وفسّر محمد بن جعفر القزاز(ت: ٤١٢هـ) هذا الوقف بقوله: ((ومما يجوز له: إدراج الألف من(أنا) في الوصل، وحقها أنْ تُسقِطَ في الوصل، وتثبتَ في الوقف، وذاك أنّ الاسمَ من أنا: (أنَ)، وإنما زيدت الألف للوقف، فيجعل الشاعر الوصل في هذا كالوقف))[٤] قال الشاعر:

فكيفَ أنا وانتحالي القوافي بعد المشيبِ كفى ذاك عارا[٥]

ويرى النَّحَّاس أنّ من ذكر: أنا أو: أنه فأراد بالألف، والهاء لبيان الحركة، ولا يُقال: أنا فعلت بإدراجِ الألفِ إلّا شاذًا في الشعر. [٦]

ويذكر السمين الحلبي أنّ في هذه القراءةِ لغتين: أحدهما تُنسب إلى تميمٍ التي تثبتُ فيها الألف في الوصل، والوقفِ، وهي التي قرأ نافعٌ بها من قوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ

(١) جمال القراء وكمال الإقراء، ١ / ٧٤٨.
(٢) المصدر نفسه، ١ / ٧٤٩ .
(٣) ديوان حميد بن ثور الهلالي . ١ / ١٣٣.
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ١ / ١٦٠.
(٥) ديوان الأعشى الكبير، ١ / ٥٣ ، فوجدته في الديوان ،(فما أنا أم ما) .
(٦) يُنظر: إعراب القرآن: ١ /١٠٧، التبيان في إعراب القرآن، ١ / ٢٠٧.

ٱلَّذِى يُحۡىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡىِۦ وَأُمِيتُۖ ﴾ [1] فقد قرأها بالوصل قبلها همزةٌ مضمومةٌ، أو مفتوحةٌ، مفتوحةٌ، وأما إذا جاءت بعد الألف همزةٌ مكسورةٌ، فالوصل أولى، ومنه قوله تعالى:﴿ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴾[2]، وهذا عنده أفضل مَنْ يذهب بقوله: (أَجْرِي الوصلُ مَجرى الوقف) .

واللغةُ الثانية: إدراجها وقفاً، وَحَذْفُها وصلاً، ولا يجوزُ إدراجُها وصلاً إلا ضرورةً في الشعر، وقيل: بل (أنا) كلُّه ضمير. [3]

وقد بيّن أهل اللغة سبب إدراج الألف في الوصل ؛ إذ ذكر ابن جني بأنّ من أثبت الألف عند الوصل فكأنه أجرى الوصلَ ما أجرى الوقف عليه. [4] مُستدِلًا بقول الشاعر:

ببازل وجناء، أو عيهلّ كأنّ مهواها على الكلكل[5]

أمّا ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) فقد ذكر الاختلاف الحاصل بين البصريين والكوفيين في اسمية (أنا)؛ إذ بيّن بأنّ (الألف والنون) فقط هي (اسم)، و جاءت الألف مُلحَقًا لها من أجل بيان حركة الحرف، وهذا منهجُ البصريين عند الوقفِ.

وقد شابه ذلك لحرف الهاء في (اغْزُهْ)، و(ازمِهْ) ، وأمّا إذا وصلتَ الألفَ بما بعدها، فالحذفُ أوجبُ لها كما تحذِف الهاء في الوصل، وأمّا الكوفيون فذهبوا في لفظة،(أنا) بأنّها كلها الاسمُ[6].

وذكر أبو حيان الأندلسي ((أن تميمًا في الوصل يثبتون الألف كما يثبتونها في الوقف، وأن غير بني تميم يحذفها في الوصل فقط، ويثبتها في الوقف، وهذه اللغة هي لغة الحجاز، نص

---

(١) سورة البقرة، الآية : ٢٥٨ .

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١١٥.

(٣) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٢/ ٥٥٢ – ٥٥٣، والتحرير والتنوير،٣ / ٣٣ .

(٤) يُنظر: شرح اللّمع في النحو، ١ / ٢٧٣– ٢٧٤ .

(٥) لم أقف على قائله، وقد أورد سيبويه الشطر الأول منه في كتابه ناسِبه إلى رجلٍ من بني أسد ، ٤ / ١٧٠ وكذلك ورِدَ في المنصف لابن جني، ١ / ١١ ، ولم ينسبه إلى قائل.

(٦) يُنظر: شرح المفصل للزمخشري،٢ / ٣٠٤ .

عليها الفراء. وأما (أنا)بإدراجه وقفًا ووصلاً فذكر المصنف أنها لغة بني تميم، ونقل الفراء أن من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة)) [١]

لذلك يُفسِّر العكبري البيتَ الشعري بأنّ الذي يُريدُ المتنبي من قوله:((أَنّ الْعَرَبَ تَقول: إِذا طلع سُهَيْل وَقع الوباء فِي الْبَهَائِم فَجعل نَفسه سهيلا وَجعل أعداءه بهَائم يموتون حسدا لَهُ وجعلهم أَوْلَاد زنا كَالْبَهَائِمِ لَا أصل لَهُم)) [٢] فهو بإدراج الألف كأنه يريدُ القول بأنه موجودٌ حاضرٌ سواء في وقفتهم أم في وصْلِهم السيرَ هربًا مني.

من خلال اطّلاعنا على كُتُبِ القراءات، وكتب اللغة، والتفاسير يتبين للضرورةِ الشعرية أثرًا في مجيء الوزن الصرفي الذي أحكم على المتنبي بأنْ يأتيّ به مُوافِقًا للوزن العروضي ، وأنّ هذه هي لُغةَ بعضِ القبائلِ العربية بأنّها تقِفُ على الألف من الضمير(أنا) الذي هو ما يستحقه الوصل، لذلك نرى بأنّ للبنية الصرفية ، والصوتية أثرًا في صياغة الألفاظ ، ودلالتها في البيت الشعري ، وهذا ما أراده العكبري أنْ يوضّحه مِن خلال الاستدلالِ بالقراءات القرآنيةِ عليها.

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٢ / ١٩٥ .

(٢) شرح ديوان المتنبي للعكبري، ١ / ١٢ .

المسألة السادسة: ما بين البَخل و البخُل:

قال المتنبي [١] :

هُوَ الشّجاعُ يَعُدّ البُخْلَ من جُبُنٍ وهْوَ الجَوادُ يَعُدّ الجُبنَ مِن بَخَلِ

رصدَ العكبري لفظة (البخل) في بيت المتنبي أعلاه ؛ إذ فسّرَ هذهِ اللفظةَ (البُخل والبَخَل) قائلًا: ((هُما لغتان فصيحتان)) [٢] مُستَشهِدًا بذلك بقراءة حمزة والكسائي من قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ ﴾[٣]وقوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴾ [٤]؛ إذ قَرَأ حمزة والكسائي بفتح الباء، والخاء، وقرأ الباقون بضم الباء، وسكون الخاء.[٥]

إنّ ما جاء به أهلُ القراءاتِ القرآنيةِ، وأهلُ القرآنِ، والمعاجم فيما وردَ من كتبهم في بيان مدلولات اللفظةِ، وما للصوتِ اللغوي من تأثير في تحديد الدلالة المعنوية يُشيرُ بأنّ للصوتِ أثرٌ في الكشفِ عن هذه الدلالات، لكنْ قبل البدءِ بذلك نتطلعُ الى ما فسّره العكبري في توضيحه للبيت الشعري؛ إذ يقولُ: ((يتجنب البخل كما يتجنب الشجاع الجبن ويتجنب الجبن كما يتجنب الكريم البخل قد جمع الشجاعة والكرم وذكر أبو الفضل ليس كما ذهب إليه ولكنّه يقول الشجاع يعد البخل جبنا لأن البخل معناه خوف الفقر والخوف جبن والشجاع ليس بجبانٍ والجواد يُعدُّ الجبن بخلًا لأنّ معنى الجبن وحقيقته البخل بالروح والجواد لا يبخل فإذا هو شجاع غير بخيل وجواد غير جبان)) .[٦]

---

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٢٧٥، قال عند مسير سيف الدولة لنصرة أخيه ناصر الدولة لمّا قصده معز الدولة بن الحسين الديلمي إلى الموصل .

(٢) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٨/٣ .

(٣) سورة النساء، الآية: ٣٧.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٤ .

(٥) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٨/٣ .

(٦) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٨/٣ ، و ينظر الفَسْر لابن جني،٢ / ٧١٩، و اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ١ / ٨٩٦.

ولعل ابن مجاهد البغدادي أوّل مَن طرقَ بابَ الاختلافِ لهذهِ اللفظةِ قائلًا:((وَاختلفوا فِي ضم الْبَاء فِي الْبُخْل وَالتَّخْفِيف وَفتحهَا والتثقيل فِي قَوْله {ويأمرون النَّاس بالبخل} فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَعَاصِم وَأبو عَمْرو وَابْن عَامر {بالبُخْلِ} خَفِيفا، وَقَرَأَ حَمْزَة، وَالْكسَائِيّ {بالبَخَل} مثقلة)). [١]

لكنْ ابن خالويه قد صرّحَ بأنّهما لغتانِ مُشَّبِهِهُما بالعُدْمِ ، والعَدَم، والحُزْن، و الحَزَن ، لكنْ ثَمَةَ قول آخر يذكره ابن خالويه ، بأنّ ما جاء مُفتوح الخاء كانت دلالتهُ على المصدر، وما كان ساكن الخاء كان دالًا على الاسم.[٢]

ثُمّ يُعضِّدُ الأزهري هذا الرأي عندما أباح لنا القراءةَ قائلًا: بأي القراءتين أردتَ، إن شئتَ ما كان مفتوح الخاء ، أو ما كان ساكِنًا ؛ مُبينًا السبب في هذا الترخصِ كونهما لغتين قد استعملتا عند العربِ. [٣]

وقد أوردَ أبو علي الفارسيّ قول سيبويه الذي تناول في كتابه هذه اللفظة مُفَصِلًا فيها إذ ذكر: قول سيبويه:((وقالوا: بَخِلَ يَبْخَلُ بُخْلاً، فالبُخْل كاللّؤم، والفعل: كشَقِي وسَعِد، وقالوا: بخيل، وبعضهم يقول: والبُخْلُ كالفُقْرِ، وبعضهم يقول: البَخَلُ كالكَرَمِ)) [٤] وقد حكى فيه ثلاث لغات وقرئ باثنتين منها: البُخْل، والبَخَل)). [٥] وهاتان اللفظتان هما ما أوردهما المتنبي في بيتهِ الشعري.

إنّ التعريف الذي وضعه سيبويه لهذه اللفظة يشير إلى وجودِ ثلاثِ لغاتٍ اثنين منها قد بيّن دلالتها من خلالِ ما ذكره أبو علي آنِفًا ، أمّا اللغة الثالثة فلم يُشِرْ إليها ، أو إلى دلالتها مُكْتَفيًا بالإشارة إلى وجودِ تلكَ اللغةِ إلى أن جاء مكي القيسي، وذكر أنّ فيها لغةً ثالثةً ألا وهي فتح الباء، وإسكان الخاء(بَخْلٌ) ثُمّ يوضّحُ بأنّ جميعَ هذهِ اللغاتِ الثلاثةِ هي مصادر للفعل بَخِلَ.[٦]

---

(١) كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٢٣٣.

(٢) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ١ / ١٢٣، و التبيان في إعراب القرآن ، ١ / ٣٥٦ .

(٣) يُنظر: معاني القراءات للأزهري، ١ / ٣٠٨ .

(٤) يُنظر: الكتاب سيبويه، ٤ / ٢٤ .

(٥) الحجة للقراء السبعة، ٣ / ١٦٠ .

(٦) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع،١ / ٣٨٩ .

وكان لأهلِ كُتُبِ إعرابِ القرآنِ أثرٌ في التوضيح والاستدلالِ لهذه القراءةِ ، فقد أضاف المنتجبُ الهمذاني لغتين أُخْرَيينِ مُشيرًا بأنّ بعْضَ العربِ قد قرأ بهما وهما: ضم الباء والخاء، وفتح الباء مع إسكان الخاء، غيرَ مُتناسٍ ذِكرَ ما اشْتهرتْ به العربُ من تلك القراءاتِ، التي اختلف بعضُ القُرّاءِ فيهما مُمَثِلًا لهما بألفاظ قد سادتْ عند العربِ ، واشتهرتْ كالسُّقْم والسَّقَم، والرُّشْد و الرَّشَد ، والخِلُّ ، والخَلُّ، والبِرُّ ، والبَرُّ، والبُرُّ. (١)

أمّا عند أهل التفسير فكأنّ ابن عطية لا يُعارضُ على جميع من قرأ بهذهِ القراءاتِ؛ إذ عدّ جميعها لغات.(٢)

إنّ ما استعرضناه من كتبِ القراءاتِ، ومعاني القرآن، وكتب التفسير لم يَكْشِفْ السببَ الحقيقي الذي جعل المتنبي يستعملُ هذه اللفظَةَ في بيتهِ الشعْري، لذلك لا بُدّ أن نَعرضَ ما ذكره أهلُ المعاجمِ مِن دلالاتٍ معنويّةٍ لهذهِ اللفظةِ ؛ من أجل اتضِاح الصورة الدلالية لدينا في بيان السبب الذي جعل المتنبي من استعماله لهذه اللفظِة .

فهذا الخليلُ بن أحمد الفراهيدي قد بين أصول هذه اللفظةَ، ودلالتها في باب الألفاظ الثلاثية قائلًا: ((بخل: بَخِلَ بَخَلاً وبُخْلاً فهو بَخيلٌ، بَخَالٌ، مُبَخَّلٌ. والبَخْلةُ: بُخْل مرةٍ واحدةٍ)) (٣) مِن خلالِ ما ذكره الخليل في معجمه يتبينُ لنا مدلولٌ جديدٌ لم يتطرقْ له القرّاءٌ، الا وهو البُخْل الذي يدِلُّ على الفعلِ مرةً واحدةً مُسْتَدِلًا على ذلك بما رواهُ عدي بن زيد قائلًا:

ولَلْبَخْلةِ الأُولَى لِمَنْ كانَ باخِلاً أعِفُّ ومَنْ يَبْخَلْ يُلَمْ ويُلَهَّدِ(٤)

ونختم بما جاء به الجوهري والذي لم يخرج عن دائرة من سبقه في تخريج دلالة اللفظة؛ إذ قال: ((بخل: البُخْل، والبَخْل بالفتح، عن الكسائي، والبَخَلُ بالتحريك، كلُّه بمعنىً. وقد بَخِلَ الرجلُ بكذا، فهو باخِلٌ، وبَخيلٌ، و أَبْخَلْتُهُ، أي وجدتُه بَخيلاً، وبَخّلْتُهُ أي نَسَبْتُهُ إلى البُخْلِ،

(١) يُنظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٢ / ٢٦٤ .

(٢) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،٢ / ٥٢ ، و زاد المسير في علم التفسير، ١ / ٤٠٥، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٣ / ٦٧٧.

(٣) العين،٤ / ٢٧٢، ويُنظر: تهذيب اللغة،٧ / ١٨٠ ، والمحيط في اللغة، ٤ / ٣٥٣ .

(٤) البيت لعدي ابن زيد العبادي، يُنظر ديوانه ، ١ / ١٠٨.

ويقال: الولدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ، والبخال: الشديد البخل))[1]، وكأنه استدرك جميع اشتقاقات هذه اللفظة مع دلالاتها ، حتى يتضحَ لنا بأنّ هذه اللفظةَ لم تخرجْ في دلالتها عن الامتناع في إعطاء الشيء حتى ولو كان هذا الامتناع مرةً واحدةً .

وبذلك يبدو أنّ ما دعا المتنبي إلى استعمال هذه اللفظة اللغوية بوزنين مُختلِفينِ هو الاستعمال اللغوي الشائع عندَ العربِ في هذه اللفظة أوّلًا ، والتوسع الدلالي الذي تحمله هذه اللفظة، وكأنه يُريدُ أن يقولَ لنا: إنّ هذه اللفظة بجميع مُشتقّاتها لا يُريد أنْ يتعامل بها.

فمن ذلك نلاحظ أنّ التغاير الحركي الأثرَ البارزَ في التحكم بالدلالة اللغوية، التي اسْتدلّ عليها العكبري بالقراءات القرآنية للكشف عن المبتغى الحقيقي الذي أراده المتنبي في بيته الشعري، وهذا إنْ دلّ على شيءٍ دلّ على نباهة المتنبي في انتقاء الألفاظ لتزيين أبياته الشعرية من حيثُ اللفظِ، والدلالةِ.

لذلك فسّره العكبري ((يتَجَنَّب الْبُخْل كَمَا يتَجَنَّب الشجاع الْجُبْن ويتجنب الْجُبْن كَمَا يتَجَنَّب الْكَرِيم الْبُخْل قد جمع الشجَاعَة وَالْكَرم وَقَالَ أبو الْفضل لَيْسَ كَمَا ذهب إليه وَلكنه يَقُول الشجاع يعد الْبُخْل جبنا لِأَن الْبُخْل مَعْنَاهُ خوف الْفقر وَالْخَوْف جبن والشجاع لَا بجبن والجواد يعد الْجُبْن بخلا لِأَن معنى الْجُبْن وَحَقِيقَته الْبُخْل بِالروحِ والجواد لَا يبخل فَإِذا هُوَ شُجَاع غير بخيل وجواد غير جبان)). [2]

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٤ / ١٦٣٢ ، و يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم،٥ / ٢١١

(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣/ ٣٩ .

المسألة السابعة: اللغات الثلاثة في (الورقِ):

قال المتنبي[١] :

لامَ أُناسٌ أبا العَشَائِرِ في جُودِ يَدَيْهِ بالعَينِ والوَرِقِ

التفت العكبري إلى لفظة (الورق) في بيت المتنبي أعلاه بعد إن بيّن معناها بأنّها الفضة، أو الدراهم المضروبة قال: ((وفى الْوَرق ثَلَاث لُغَات فتح الْوَاو وَكسر الرَّاء مثل كبد وَكسر الْوَاو وَسُكُون الرَّاء مثل كبد وكسرهما مثل كبد))، ثُمّ يذهب العكبري في بيان دلالة اللفظة بحركاتها المتعددة؛ كي يُثْبِتَ أنّ ما فسّره آنِفًا هو ما قصده المتنبي في هذه اللفظة ؛ إذ يرى في هذه اللفظةِ ثلاثِ لغاتٍ (فتح الواو وكسر الراء)، وهذه اللغة التي جاء بها المتنبي في بيته الشعري، ومثّل لها العكبري، بـ(كَبِد)، و(كسر الواو، وسكون الراء)، ومثّل لها (بكِبْد)، وكسرهما، ومثّل لها(بكِبِد)؛ مُعَلِلًا ذلك بأنّ بعض القبائل من ينقل كسر الراء إلى الواو بعد التخفيف ومنهم من يتركها على حالها ، ثُمّ يذكرُ قراءةَ أبي عمرو، وأبي بكر، وحمزة من قوله تعالى:﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ ﴾[٢] فقد قرأها {بوِرْقكم } بسكون الراء، وهذه القراءةُ جاءت مُخالَفةً لما جاء به المتنبي في هذه اللفظة ، وأمّا ما جاء به الباقون فقد توافقت مع ما جاء به المتنبي لقراءتهِم ، التي أجمعوا على كسر الراء فيها .[٣]

لذلك كان لابن مجاهد البغدادي الأثر السبق في ذكر الاختلاف القرائي الحاصلَ بين القُرّاء في حركة الراء ما بين كسر الرَّاء، وإسكانها من قَوْله: {بورقكم} فذكر قِرَاءة ابْن كثير، وَنَافِع، وَابْن عَامر والكسائي، وَحَفْص عَن عَاصِم {بورقكم} بكسْر الرَّاءِ ، وَقَرَأَ أبو عمر، وَحَمْزَة وَأبو بكر عَن عَاصِم {بوَرْقِكم} بتسْكين الرَّاء، وروى (روح)[٤] عَن أَحْمد بن مُوسَى عَن أَبى عَمْرو

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٢٥٤، عندما ضرب أبو العشائر مضربه على الطريق، وكثُرت سؤاله .

(٢) سورة الكهف، الآية: ١٩.

(٣) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٧٢/٢ .

(٤) هو: رَوح بْن عَبد المؤمن، البَصرِيّ، أَبو الْحَسَن، مَولَى هُذَيل ت ٢٣٥ هـ، يُنظر: التاريخ الكبير للبخاري، بحواشي محمود خليل، ٣ / ٣١٠، و معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ،١ / ٢٤٥ .

{بورقكم} بالراء المدغمةِ ؛ إذ كَانَ يشمها شَيْئا من التثقيل[١]، أي بكسر الواو، و الراء، وبذلك قد صرّح ابن مجاهد تصريحًا غيرَ مباشرٍ بأنّ لهذه اللفظة ثلاثَ لغاتٍ قد استعملها العربُ.

لكنّ الذي يعنينا هنا ما جاء من القراءات مُوافِقًا لقول المتنبي؛ إذ ذكر ابن خالويه أنّ من قرأ بكسر الراء{بوَرِقكم} هو الأصل، ومن أسكن الراء فكان يُريدُ التخفيفَ، كما يُقال في فَخِذٍ فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ كَبْدٌ، ثُمّ يضيفُ ابن خالويه ولو قرأ قارئ بِوَرْقِكُمْ لكان صوابا، وهذا ما رواه ابن مجاهد عن الفراء بأنّ لهذه اللفظةِ ثلاث لغات[٢] هي الوَرِقُ، وهي الأشهر، والأصل فيهنّ، والوَرْقُ، والوِرْقُ، ويبدو أنّ الثالثةَ هي أقلُّ استعمالًا، ومثله كَلِمَةٌ، وكَلْمَةٌ، وكِلْمَةٌ، ثُمّ يبينُ دلالة اللفظة (مكسورة الراء) والوَرِقُ: الدراهم، ثُمّ يستدركُ بلغةٍ رابعةٍ يُقال لها: الوَرَق (بفتح الواوِ، والراء)، وهو ما يُخطُّ بالقلمِ فيه ، فيكون بالفتح لا غير. [٣]

ثُمّ بين الحجّةَ ((لمن كسر: أنه أتى به على أصله. والحجة لمن أسكن: أنه استثقل توالي الكسرات في الراء، والقاف، للتكرير الذي فيهما)). [٤] ويرى النحّاس أنّ أهل الكوفةِ حذفوا الكسرة لثقلها.[٥]

لكنّ أبا البقاء العكبري يرى أنّ القراءةَ بفتح الواو، وكسر الراء هي الأصل وقد قُرِئ بها، كذلك ذكر هناك من يقرَأُ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ عَلَى التَّخْفِيفِ، وَبِإِسْكَانِهَا، وَكَسْرِ الْوَاوِ عَلَى نَقْلِ الْكَسْرَةِ إليها، كَمَا يُقَالُ: فَخْذٌ وَفَخِذٌ. [٦]

وكان لأهلِ المعاجم اللغوية أثرٌ بارزٌ في التوجيه القرائي، فبيّنَ ابن دريد دلالةَ ما تناولناه آنِفًا؛ إذ يقولُ: الْوَرِقُ: يَعْنِي الدَّرَاهِمَ ، وَالْوَرِقُ مِنَ الْأَثَاثِ وَكذلك جاء منه وَرَقُ الشَّجَرِ.[٧]

---

(١) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات : ١ / ٣٨٩ ، والحجة للقراء السبعة، ٥ / ١٣٥- ١٣٦، والمبسوط في القراءات العشر،١ / ٢٧٦ ، وحجة القراءات، ١ / ٤١٣ ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣ / ٥٠٥ ، و يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، ٣ / ٧٣، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ٤ / ٣٠٢ – ٣٠٤.

(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٣٧.

(٣) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها،١ / ٣٨٩، ومعاني القراءات للأزهري، ٢ / ١٠٧ .

(٤) الحجة في القراءات السبع،١ / ٢٢٢.

(٥) يُنظر: إعراب القرآن، ١ / ٥٣٩.

(٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٨٤٢ .

(٧) يُنظر: جمهرة اللغة، ٢ / ٧٩٦ .

فما كان مكسور الراء فدلالته على النقودِ ، أو الاثاثِ، وما كان مفتوحًا كانت دلالته على الورق الذي يستعملُ في الكتابةِ.

لكنّ كراع النمل الهنائي (ت: بعد ٣٠٩هـ) قد وضع توضيحًا مُخالِفًا لما سبقه من أصحاب المعاجم ، وما قرأ به من أهل القراءات في دلالة اللفظة ؛ إذ روى أنّ ما كان مفتوحَ الراءِ مِن هذه اللفظة هو ما يدلُّ على النعمِ من المالِ ، والإبل وغيرهِ من النِعَمِ ، وقد خصصها بذلك ؛ مُسْتَشْهِدًا على ذلك بقول العَجَّاج:

اغْفِرْ خَطَاياىَ وثَمِّرْ وَرَقِي[١]

ويُروى: (وَرِقي) يعني الفِضّة، ويبدو أنّ الرواية الثانية هي الأصحُّ بحسب ما وضّحهُ أصحاب المعاجم وعلى ما ذهب إليه أهل القراءات ، وثمّةَ روايةٌ أخرى لهذه اللفظة المتحركة بحركة الفتح؛ إذ ذكر بوصف الرجلِ، والمرأةُ بوَرَقٍ أي الرجلُ الخسيسُ والمرأة الخسيسة [٢] ، قال الشَّاعر هدبة ابن الخشرم: [٣]

إذا وَرَقُ الفِتْيَانِ كانوا كأنَّهُمْ دراهمُ منها جائزاتٌ وزُيَّفُ

وهذا بعيدٌ عن ما جاء به المتنبي .

من خلال اطلاعنا على ما بينه صاحبُ المنجد يتبين أنّ هذه اللفظة في حروفها الثلاث، (الواو، والراء ، والقاف) المُشْترِكةُ بحركة الفتح لها عِدّة دلالات معنوية من ضمنها الدلالة على النعم، والمالُ هو دلالةٌ على النعمِ ، فلا نعيمَ بلا مالٍ، لذلك لهذه الدلالتين توافقٌ وتداخلٌ بينهما.

إنّ الفارابي(ت ٣٥٠ هـ) قد أيّدَ ما جاء به كراع النمل الهنائي؛ إذ ذكر من بين دلالات اللفظة (الوَرَقُ) ما تدِلُّ على المالِ من الإبل، والغنمِ، إلّا أنّه ذكر من دلالاتها هو ما يُسْتدارُ

(١) ديوان العجّاج ، ١٥٢ وقد وردتْ في الديوان: (فأغفر) .
(٢) يُنظر: المُنَجَّد في اللغة، ١ / ٣٤٨ .
(٣) البيت في شعر هدبة بن الخشرم العذري ، ١٣١، وفيها زائف بدل من زيف.

من الدَّمِ، والوَرَقِ فمنه وَرَقُ المصحفِ، كذلك يصِفُ فتيةَ القومِ بالوَرَقِ، فقد أورد الفارابي بأكثرِ من دلالةٍ لها في حركة الفتحِ. [١]

يتبين مما تقدم أنّ لهذه اللفظةِ أربعَ لغاتٍ مُتعددةِ الدلالاتِ، لكنّ الأشهرَ منها ما دلّت على (الوَرِق) وهو المال وهذا ما أراده المتنبي بهذه اللفظة أن يصل إلى مبتغاه ، ويبينه للناسِ.

لذلك فسّر العكبري البيت الشعري بأنّ((الذى يلومه في جوده بالذهب والورق هُوَ بِمَنْزِلَة من يَقُول لَهُ لم خلقت كَذَا جوادا يُرِيد أنه مطبوع على الْجُود وَمَا هُوَ شيء يتكلفه فَلَا ينفع اللوم فِيمَا طبع عَلَيْهِ الْإِنْسَان لِأَن المطبوع على الشيء لَا يقدر أَن يُغَيّرهُ وَلَا ينْتَقل إلى غَيره عَنهُ كَمَا لَا يقدر أَن يُغير خلقه ،وكان ذلك كافيًا للناس)).[٢]

وبذلكَ نُلاحظُ أنّ للنغمةِ الصوتيةِ أثرًا واضحًا في بيان الدلالة المعنوية التي يريدُ الشاعرُ أن يوضّحها التي تُميزها الأذانُ الصاغية ؛ كي يحصلَ الانتعاشُ الحسّي لدى القارئ .

(١) يُنظر: معجم ديوان الأدب، ٣ / ٢١٦ .

(٢) يُنظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري ، ٢ /٣٧٢ ، و الفَسْر لابن جني ، ٢ / ٦٠٨ ، و اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ١ / ٨٢٥ .

المسألة الثامنة: في لغات (أُفٍّ) ودلالتها الصوتية:

قال المتنبي[١]:

وإذا الشّيخُ قَالَ أُفٍّ فَمَا مَلّ حَيَاةً وإنّمَا الضّعْفَ مَلاّ

وضّحَ العكبري لفظة (أُفّ) في البيت الشعري أعلاه؛ إذ وصفها بالغرابةِ عندما قال: الغريب (أف) كلمة المتضجر، و(أفّ) له بمعنى ويل له، لقد استدلَّ العكبري على هذه اللفظة بالقراءات القرآنية ذاكِرًا اختلاف القرّاء في هذه اللفظة التي قرأ فيها ابن كثير، وابن عامر؛ إذ قرئا بالفتح من غير تنوين من قوله تعالى:﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾[٢]، وقوله تعالى:﴿ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ ﴾[٣]، وقوله تعالى:﴿ والذي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ ﴾[٤]، وقرأ نافع، وحفص بالكسر، والتنوين، وقرأ الباقون بالكسر من غير تنوين.[٥]

فما الغاية الدلالية التي أرادها المتنبي في هذه اللفظة؟ أكان المتنبي يقصدُ باللفظة التضجرَ، أم كان قصدهُ التهديد، والوعيد؟ هذا ما نحاولُ معرفته من خلال تتبعِ كُتُبِ القراءات، واللغة، وعلوم القرآن، والتفاسير.

لقد فسّرَ ابن جني (أفٍّ) بأنّها اسمٌ بمعنى أتضجرُ كما أنّ (أَوَّتاهُ) اسم أتألم، ومن ثُمّ يدلُّ على أنّ أفٍّ اسم هو دخول التنوين فيها فيمن قال: أفٍّ، وأُفّاً ، و أُفٌّ ، وهذه الحركات الثلاث فيها هي لالتقاء الساكنين، و وجود التنوين فيها دلالة على التنكير، ومن تركه دلالة التعريف.[٦]

لذلك كان لابنِ مجاهد البغدادي الفضلُ في ذكر الاختلاف القرائي لهذه اللفظةِ؛ إذ بيّنَ الاختلاف في فتح الْفَاء، وَكسرهَا، والتنوين من قَوْله {فَلَا تقل لَهما أُفٍّ} فهو بهذه الإشارة يؤكِد لنا بوجودِ ثلاثِ قراءاتٍ لها ، فذكر قَراءة ابْن كثير، وَابْن عَامر (أُفَّ) بِفَتْح الْفَاء، وَقَرَأَ

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٤٠٧ ، يرثي أخت سيف الدولة ويسليه ببقاء أخته الكبرى.
(٢) سورة الإسراء، الآية: ٢٣ .
(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٦٧ .
(٤) سورة الأحقاف، الآية: ١٧ .
(٥) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٣٠/٣ .
(٦) يُنظر: الفَسْر لابن جني ، ٣ /١٥.

نَافِع (أُفٍّ) بِالتَّنْوِينِ، وَحَفْص عَن عَاصِم مثله، وَقَرَأَ أبو عمرو، وَعَاصِم في رِوَايَة أَبى بكر، وَحَمْزَة والكسائي (أُفِّ) خفضا بِغَيْر تَنْوِين.(١)

لكنّ ابن خالويه بيّنَ الحجة في ذلك لمن نوّنَ: أنّه أراد بهذا التنوين الإخبار عن (نُكْرٍ) بمعنى: فلا تقل لهما القبيح من الكلامِ، وأمّا الحِجّة لمن كسر و لم ينون: فإنّه أراد: إسكان الفاء فكسر لالتقاء الساكنين. وفيها سبع لغات: الفتح، والتنوين، والكسر والتنوين، والضم، والتنوين، وأفي على وزن فعلى، و زاد (ابن الأنباري):(أُفْ) بضم الألف وبإسكان الفاء، وهي: كلمة تقال عند الضجر، ثُمّ يعُضِدُ الكلام بقوله: ولو علم الله تعالى أوجز منها في ترك العقوق لأتى بها.(٢)، فمن خلال ما بينه ابن خالويه في حجته يتبين أنّ دلالة اللفظة تحمل معنى القُبح .

أمّا أبو منصور الأزهري فقد كشف عن جواز القراءةِ بهذه الوجوه التي قُرئ بها كلها كونها فصيحة، ولا اختلاف بين النحويين في جوازها، وصحتها، ثُمّ يذكرُ رأيًا للأصمعي في دلالة (الأفُ) ؛ إذ بيّن أنّ هذه اللفظة تستخدمُ للدلالةِ على وسخِ الإذن ، كذلك يقال عند الشيء الذي يُسْتَقذرُ منه .(٣) يبدو أنّ ما جاء به المتنبي في بيته الشعري وما فسّره الأزهري يصب في مصب التوافق الدلالي وهو دلالتها على الكراهةِ ، أو عدم الرغبة في حدوثِ الشيء لقبحهِ.

وذهب أبو علي الفارسي أنّ بدخول التنوين دلالةً على التنكير ومثّلَ له بـ(إيهٍ، و صهٍ)، وعلى هذا الرأي أنّ اللفظة التي جاء بها المتنبي لم تُخَصّصْ بدلالةٍ واحدةٍ ، وإنّما تحملُ دلالةَ كُلّ شيءٍ غيرَ مرغوبٍ فيه ، لذلك يرى أبو علي أنّ(أفّ) بعدمِ التنوين تجعل هذه اللفظةَ معرفة ، والمعرفةُ تكون ذا دلالةٍ محددةٍ أمّا التنوين فيجعل الدلالة غير محددة. (٤)

يبدو أنّ الفرّاء قد خالف أهل القراءات في رأيه عندما ذكر أنّ من خفض، ونون فقد ذهبَ إلى أنّها صوت لا يُعرف معناهُ إلّا بالنطق بِهِ فخفضوه كما تُخفض الأصوات مُشَبِهًا في ذَلِكَ ما سمع من قول العرب: (طاقٍ طاقٍ) لصوت الضرب، ويقولون: سمعت (تغٍ تغٍ) لصوت الضحك، وأمّا الذين لَمْ ينونوا وخفضوا قالوا: أفّ عَلَى ثلاثة أحرف، وأكثر الأصوات إنّما يكون

(١) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات،١ / ٣٧٩، و المبسوط في القراءات العشر، ١ / ٢٦٨ ،
(٢) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ١ / ٢١٥، و الحجة للقراء السبعة، ٥ / ٩٤ .
(٣) يُنظر: معاني القراءات للأزهري،٢ / ٩١ .
(٤) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، ٥ / ٩٥.

عَلَى حرفين مثل صَهْ ومثل يغ ومَهْ، فذلك الَّذِي يُخفض ويُنَوَّن فِيهِ لأنّه متحرك الأول، ولسنا بمضطرين إلى حركة الثاني من الأدوات وأشباهِها فيُخْفَض بالنون وشبهت أفَّ بقولك مُدَّ ورُدَّ إذ كانت عَلَى ثلاثة أحرف. [١] نفهم من قول الفراء أنّ هذه اللفظة إذا نونت فهي دالةٌ على الصوت، فيبدو أنّ الصوت الذي يُريده المتنبي هو صوت الاستكراه وما شابهه.

وذكر الأخفش الأوسط ((أنّ بعض العرب يقول: (أُفَّ لَكَ) على الحكاية: أي لا تَقُلْ لهما هذا القول.)) [٢]

أمّا أبو إسحاق الزجاج فقد ذكر أنّ ((في قوله: (أُفٍّ) سبع لغات: الكسر بغير تنوين، والكسر بتنوين، والضم بغير تنوين، وبتنوين، وكذلك الفتح بتنوين، وبغير تنوين، وفيها لغة أخرى سابعة لا يجوز أنْ يقرأ بها، وهي (أُفِيّ) بالياء، فأمَّا الكسر فلالتقاء السَّاكنين، وأف غير متمكن بمنزلة الأصوات، فإذا لم تُنَوَّن فَهي مَعْرِفة، وإذا نُونَ فهو نكرة بمنزلة غاقٍ وغاقِ في الأصوات، والفتح لالتقاء السَّاكنين أيضاً، والفتح مع التضعيف حسن لخفة الفتحة وثقل التضعيفِ والضم، لأنّ قبله مضمُوما حسن أيضاً، والتنوين فيه كله على جهة النكرة.)) [٣]

كذلك أهل التفسير فقد وضّحوا هذه اللفظة؛ إذ ذكر ابن عاشور أنّ لفظة (أُفٍّ) هي: اسْمُ فِعْلٍ مضارع مَعْنَاهُ أتضجر فهي دالة على الإيجاز في حصول التضجر.[٤] من خلال استقرائنا لكتُبِ القراءات والتفسير نجد أنّ هذه اللفظة لا تخرجُ عن معنى التضجر، والكراهة فهي يُرادُ بها بأقلِ تعبير بهذا الصوت النكرة الذي يُراد به عن أي شيء مُسْتكره .

أمّا أصحاب المعاجم فلم يبتعدوا عن دلالة اللفظة في التضجر ، فقد ذكر ابن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)أنّ العرب تقول:((أُفٍّ لَك يَا رجل إِذا تضجرت مِنْهُ)). [٥]

---

(١) يُنظر: معاني القرآن: ٢ / ١٢١ ، والبرهان في علوم القرآن، ٤ / ٢٤٨ ، و التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٨١٧ .

(٢) معانى القرآن للأخفش، ٢ / ٤٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ٣ / ٢٣٤ .

(٤) يُنظر: التحرير والتنوير، ١٥ / ٧٠.

(٥) جمهرة اللغة، ١ / ٥٨ .

من خلال استعراضنا لكتب القراءات، وعلوم القرآن، والتفسير، والمعاجم نُلاحظُ أنّ هذه اللفظة في شعر المتنبي(أف)، التي جاءت منونة لا تحملُ في طياتها إلّا التضجر، والقذارة، ونُطْقِها يُعَبِّر عن الإيجاز في كراهة الشيء فلو جاءت معرفة لتغيرت دلالتها أما بتعين المراد منه، أو لغاية في نفس المتنبي.

فيشرحه العكبري بأنّ ما يريده المتنبي في بيته الشعري هو: ((إِذا قَالَ الشَّيْخ أُفٍّ لنَفسِهِ وَأظْهر الاستطالة لمُدَّة عمره فَلم يكن ذَلِك لِأَنَّهُ ملّ الْحَيَاة وسئمها فَإِنَّمَا مل الضعْف والهرم واستكره الْكبر والألم وَهَذِه إشارة إلى أَن الْحَيَاة تألفها طباع الْبشر وتستحب فِي الشبيبة وَالْكبر إِن الْعَيْش إِنَّمَا يطيب بالشباب وَصِحَّة الْجِسْم فَإِذا ذَهَبا عَن الْإِنْسَان فسد عيشه وَالْمعْنَى آلَة الْعَيْش وبهجته وَحَقِيقَته الشَّبَاب وَالصِّحَّة والإقبال وَالْقُوَّة فَإِذا ذهب ذَلِك ولّى وَأدبر وتنغص عَلَيْهِ وتكدر)). [1]

(١) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٣٠/٣ .

المسألة التاسعة : ابدال الزاي من الراء في كلمة (تنشرُ):

قال المتنبي[١]:

أتَخْفِرُ كُلّ مَنْ رَمَتِ اللّيالي وتُنشِرُ كُلّ مَنْ دَفَنَ الخُمولُ

وقف العكبري على لفظة (تنشرُ) في بيت الشعري أعلاه التي اختلف القُرّاءُ في نطقها ما بين حرفي الراء، والزاي فقد جاءت قراءة ابن كثير، ونافع، و أبي عمر على ما قرأ أهل الكوفة، وابن عامر بالزاي المعجمة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗاۚ﴾[٢]، وهو من النشز أي: الارتفاع[٣] ومنه،((نشزَ الشيءُ، أي: ارتفع)). [٤]

أمّا قوله: تنشر يقال نشر الله الموتى فنشروا، وأنشرهم، وفي الكتاب العزيز {وانظر إلى العظام كيف ننشرها} من أنشره الله من الانشار فيريدُ به الإحياء[٥]، ومنه ما دلّ على الطِيبِ كما أورد الخليل، ((النَّشر: الرِّيحُ الطَّيبة)).[٦]

إذاً لاختيار هذه اللفظة عند المتنبي غايةٌ؛ وذلك لِتعدد الدلالةِ لها، فقراءتها ما بين نطقها بالراء، ونطقها بالزاي له أوجه دلالية، وهذا ما سنبحثُ عنه في القراءات القرآنية، وأهل اللغة؛ كي نبين سبب اختيار المتنبي لهذه اللفظة .

فنبدأُ بابن مجاهد البغدادي الذي هو أوّل مَنْ ذكر هذا الاختلاف القرائي الحاصل بين الرَّاء وَالزَّاي من قَوْله: {كَيفَ ننشزها} ((فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأبو عَمْرو:{ننشرها }، بالراء، وَقَرَأَ عَاصِم، وَابْن عَامر، وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {ننشزها} بالزاي))[٧] .

---

(١) ديوان المتنبّي، ١ / ٢٦٤ ، قاله: عند رحيله مِن أنطاكية .

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩ .

(٣) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري ، ٣ / ٦ .

(٤) العين، ٦ / ٢٣٢ .

(٥) يُنظر: الفَسْر لابن جني ، ٢ / ٦٦٥.

(٦) كتاب العين، ٦ / ٢٥١ .

(٧) كتاب السبعة في القراءات،١ / ١٨٩ ، و يُنظر: معاني القراءات للأزهري، ١ / ٢٢٢.

ثُمّ جاء أبو منصور الأزهري مُبينًا المعنى لكلا القراءتين فيرى: أنّ مَنْ قَرَأَ (نُنشِزُها) بالزاي فالمعنى: نجعلها بعد بِلاهَا، وهُمودِها نَاشِزَةً، أي مُرتفِعَةً ، ومنه قول الشاعر:

ترى الثّعلبَ الحَوْليَّ فيها كأنّهُ إذا ما عَلا نَشزاً حِصانٌ مجَلّلُ[1]

وتَنشُز بَعضَهَا إلى بَعض، أي: ترتفع، وهذه اللفظة مأخوذ من نشَزَ، والنشْزُ هو: ما ارتفع من الأرض، فكيف ترتفعُ الأرض إذا كانت هامدةً ميتةً ؟ فكأنه جاءت القراءةُ الثانيةُ مُكملةً بمدلولها القرائي للقراءةِ الأولى فقد قَرَأَ: (نُنشِرها) بالراء فمعناهُ: نحييها، يقال: أنشَرَ الله الموتى،أي: أحياهم فنشروا، أي: حيوا، ولا يكونُ الإحياء إلّا بعد الارتفاع كأنّه يوجد ترابط دلالي بين القراءتين؛ لأنّ من قرأ (ننشرها) فهو مأخوذ من النشر بعد الطي أي بعد الموت، أو الهلاك. [2]

لكنّ أبا علي الفارسيّ قد بيّن المعنى الذي حملته قراءة من قرأ بالراء؛ إذ وضّحَ أنّ من قرأ ،{ كيف ننشرها } جاءت على معنى فيه: كيف نحييها[3].

مُسْتَدلًا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾[4]، وكذلك عضّدَ اسْتدلاله بقولِ الأعشى: [5]

[5]

حتى يقولَ النّاسُ مِمّا رَأَوْا يَا عَجَبَا لِلْمَيّتِ النّاشرِ

يتبينُ مما أورده أبو علي الفارسي أنّ لفظة (النشر) تعني الإحياء، ولم يُفَصّل في قراءة (النشز) بقدر ما ذكر فيها من القرّاء فقط .

أمّا عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ) فقد أوعزَ بقراءة الراء المهملة غير منقوطة في مكان الزاي التي وصفها بالمعجمة في (ننشزها) ؛ لأنّ دلالة اللفظة المعنوية لـ(نشر) ،لا تدِلُّ إلا على الإحياء.[1]

(١) ديوان الأخطل، ١ / ٢٦ .
(٢) يُنظر: معاني القراءات للأزهري،١/ ٢٢٢ – ٢٢٣ ، و الحجة للقراء السبعة،٢ /٣٧٩– ٣٨١.
(٣) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، ٢ / ٣٧٩ .
(٤) سورة عبس، الآية: ٢٢ .
(٥) ديوان الأعشى، ١ / ١٤١ .

كذلك نهج محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ) منهج سابقيه في دلالة اللفظة على (الإحياء) فقد ذهبَ إلى أنّ المعنى الذي تحمله هذه اللفظة وهو (الإحياء) أي: انظر إلى عظام حمارك التي قد أبيضت من مرور الزمان عليها كيف نحييها أمّا مَن قرأ بالزاي المعجمة، فهي من (النشز) وكل شيءٍ ارتفعَ من الأرض فهو ناشز، ومنه المرأة الناشز، وهي المرتفعةُ عن موافقة زوجها، وهذا المصطلح الذي استمر إلى يومنا هذا، والذي يطلق على كلِ زوجةٍ لا تطيعُ زوجها بـ(الناشز) أي بمعنى: وانظر إلى العظام كيف ترتفع بعضها على بعض في التركيب للأحياء. (٢)

ولم يتركْ أهلُ معاني القرآنِ هذه المسائل القرائية المُختَلَفَ فيها دون المساس لها ، فهذا الإمام الفرّاءُ قد تناول هذه اللفظةَ مُبيّنًا: أنّ من قرأها (نُنْشِزُها) فهي بمعنى ننقلها إلى موضعها، و أمّا مَنْ قرأها (ننشرها) ، فهي بمعنى: أحياؤها. واحتجّ بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ مُعَضِّدًا رأيه بقول الأعشى الذي أسلفناه آنِفًا(٣) .

ولم يُخالف ابن قتيبة سابقيه في دلالة اللفظة لِمَنْ قرأ بالراء؛ لكنّه أضاف دلالةً جديدة لها لِمَنْ قرأ بالزاي فقال: ومن قرأ {نُنْشِزُهَا} بالزاي، أراد: نحرك بعضها إلى بعض ونزعجه(٤) ؛ إذ وصف عملية تحريك العظامِ بالانزعاج.

و ذكر أبو عبيد (ت: ٤٠١ هـ) ما ذهب إليه ابن عرفة؛ إذ فسّرَ{ كيف ننشرها } بمعنى كيف نعلي بعض العظام على بعض، أي كيف نركب بعضها على بعضٍ أي: ترتفعُ ، وتتحرك من النشر وهو ما ارتفع من الأرض، أمّا النشز فقد استدلّ لها بأكثر من دلالةٍ فمنها إذا كان الرجلُ قاعدًا فينهضُ قائما فهو ينشر، وينشز مُسْتَدِلًا بقوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾ (٥) أي: انهضوا إلى الحرب، أو إلى أيّ أمرٍ من الأمور الأخرى التي يأمركم بها الله تعالى، والاستدلال الآخر من قوله تعالى:﴿ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ

(١) يُنظر: شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، ١/ ٩٥ .
(٢) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، ١ / ٤٩٧ .
(٣) يُنظر: معاني القرآن١ / ١٧٣ .
(٤) يُنظر: غريب القرآن لابن قتيبة،١ / ٩٥ ، ويُنظر: تهذيب اللغة،١١ / ٢٠٩ .
(٥) سورة المجادلة ، الآية : ١١ .

﴾[1] أي: عصيانهن، وتعاليهن عما أوجب الله عليهن من طاعة الأزواج[2]، ولا نرى في هذه الدلالة الأخيرةِ ما كان يبتغيه المتنبي لذلك لم يأتِ بها بلفظة (الزاي) .

أمّا أهل التفسير فقد ذكر ابن عطية أنّ من قرأ (نُنْشِرُها) بضم النون، وكسر الشين، و (نَنْشُرُها)، بفتح النون، وضم الشين فأرادَ من أنْشَر الله الموتى ونشرهم. [3]

وكان لواضعي المعاجم الدور الأبرز في بيان دلالة الألفاظ ، فقد تناول الخليل بن أحمد الفراهيدي لفظة (نشر و نشز) فذهب إلى بيان دلالة النشر وهو ((الرِّيحُ الطَّيبة)).[4]

أمّا النشز فقد ذكر عدة دلالات له، منها: الارتفاع عن الأرض، أو الارتفاع عن أيّ مكانٍ ملموسٍ أو محسوسٍ، ومنه يُقالُ: قلبٌ ناشزٌ إذا ارتفع عن مكانه من الرُّعب، كذلك إذا زحف عن مجلسه فارتفع فويق ذلك، ومنه قول الله جل وعزّ : {فَانْشُزُوا} ثُمّ وصف المرأةَ التي لا تطيعُ زوجها بالناشز، وذلك يبدو بسبب عدم الطاعة، والتكبر والتعالي على زوجها إذا ضربَها، أو جفاها. [5] كأنّ المعنى خرجت المرأةُ وتحركت من طريق الطاعةِ إلى طريق العصيانِ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا ﴾.[6]

إذًا دلالة اللفظة الغالبة عليها هي الارتفاع، والتعالي ، والخروج ، فلم تخرج في مدلولها الدلالي عن هذه الدائرة الدلالية .لكن ليس ما كان يبتغيه المتنبي بهذه اللفظة .

من خلال ما استعرضناه من كُتبِ القراءاتِ يبدو أنّ الذي أراده المتنبي بهذه اللفظة (تنشر) هو الإحياء، والارتقاء، والارتفاع بالذكر لمن كان خامِلًا ؛ لأنّ هذه اللفظةَ تحملُ الكثير من دلالتها فالنشر بمعنى الحياة ، ومعنى نشر العطر، ومعنى التوسع في الانتشار وكأنّه يُريدُ القولَ سوف أجعلك مُرتفِعًا ، ومنتشِرًا ذكرك.

---

(١) سورة النساء ، الآية : ٣٤ .

(٢) يُنظر: الغريبين في القرآن والحديث،٦ / ١٨٣٨ .

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١ / ٣٥٠، و زاد المسير في علم التفسير، ١ / ٢٣٥ .

(٤) العين، ٦ / ٢٥١، نشر .

(٥) يُنظر: العين، ٦ / ٢٣٢، و المحيط في اللغة، ٧ / ٢٨٧ ، و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٣ / ٨٩٩، و تهذيب اللغة، ١١ / ٢٣١.

(٦) سورة النساء ، الآية ١٢٨ .

لذلك نرى للنغمةِ الصوتية من خلال الاستعاضة بالراء بدل الزاي كان لها أثرٌ واضحٌ في بيانِ دلالةِ الألفاظ فتغير الحرف بالقراءةِ قد غيّرَ دلالة اللفظة من الإحياء إلى الارتفاع ، لكن هذا الاختلاف قد جعل حلقة وصل في التوسع في المعنى الحقيقي لهذه اللفظة (ينشر) فجاءت بدلالة الإحياء للموتى، ولفظة (ينشز) جاءت بدلالة الارتفاع فلولا النشر ما حدث النشوز؛ أي: بمعنى آخر أنّ من يحيَ يرتفع ، أما الموت والضمور والاختفاء، والتخوف، فلا ارتفاع له ، وهذا يدلُّ على شجاعة الممدوح ؛ وكأنّ المتنبي يريد أنْ يخبرنا بأنّ من يعيش تحت رايةِ ممدوحهِ فإنّ ذكره سوف يُخرجه من الخمول، والضمور حتى يرتفع، ويعلو ذكره، وينتشر كما تنتشرُ الريحُ الطيبةُ التي كلّما مرّ شخصٌ من جنبِ صاحبها أحسّ بها .

لذلك نُلاحظُ براعة العكبري في بيان ما يبتغيه المتنبي من خلال رجوعه إلى القراءات القرآنية في بيان الدلالة الحقيقية التي يُريدها المتنبي مِنْ إيصالها إلى المستمِع ؛ وذلك لحصولِ الالتباس في فهم الألفاظ ، أو النصوص عند بعض الناس في فهم بعض الفاظ شعر المتنبي.

فالعكبري يُفّسِرُه:((أَنْت تجير من رمته اللَّيَالِي بصروفها وقصدته بخطوبها وتحيي كل من سقط ذكره وَدَفنه خموله فتجير ذَلِك بحمايتك وتحييه بكرامتك تضمه إلى إحسانك وتعمه بإنعامك)). [1]

(١) شرح ديوان المتنبّي للعكبري ، ٣ / ٦ .

الفصل الثاني

المسائل الصرفية

المسألة الأولى: ما بين فِعَال و فِعّال

قال المتنبي[1]:

وإنّ مَديحَ الناسِ حَقٌ وبَاطِلٌ وَمَدْحُكَ حَقٌ لَيسَ فيهِ كِذابُ

تناول العكبري في بيت المتنبي أعلاه لفظة (كِذَاب) التي وردت مصدراً، فقال:(كِذَاب مصدر) [2]؛ إذ عدّ اللفظة التي جاءت على وزن (فِعال) غير (مشددة العين) من المصادرِ، مُستَدِلاً على تفسيره هذا بقراءة الكسائي، من قوله تَعَالَىٰ:﴿ لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا كِذَّٰبٗا ﴾[3]؛ إذ قرأها بالتخفيف مُفَسِرًا ذلك بالمصدر ((كقولك قاتل قتالا يقال كِذَب كِذْباً وكِذَباً فهو كَاذِبٌ وكذلك كَذَّاب وكَذوب و كَيْذُبان ومَكْذَبان ومَكْذَبانة وكُذَبَة مثل هُمَزَة وكُذُبذُب مخفف))[4]، وهذا ما ذكره ابن مجاهد ؛ إذ بيّنَ أنّ هذه القراءةَ التي انفرد الكسائي وَحده (وَلَا كِذَابا) بِفَتْح الذَّال الخَفِيفَة وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (كِذّابا) مُشَدّدَة دون بيان السبب في ذلك. [5]

لكنّ ابن خالويه قد بيّنَ وَجْهَ الحجةِ في أصل القراءتين، فذكر سبب قراءة التشديد التي لا توافقُ مع ما جاء به المتنبي ؛لأنّ من شدّد أراد المصدر الدال على الكثرة والمُبالغة في الكذب في قوله: (وكذّبوا) أي: تكذيبا أو كِذّابا، مُستدلين على الأولى بقوله تعالى:﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[6]، والدليل الثاني بقوله

تعالى:﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ﴾[7]، وأمّا الحِجّة لمن خفف: فإنّه أراد: المصدر من قولهم: كاذَبْته مُكَاذبةً وكِذَابًا، كما قالوا: قَاتَلْتُه مُقاتَلَةً وقِتَالًا. [8] ، وهذا الثاني هو ما يعنينا في بحثنا هنا لكونه

---

(١) ديوان المتنبّي ١ /٤٨١ ، يمدح شبيب العقيلي.
(٢) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١/٢٠٠ .
(٣) سورة النبأ، الآية : ٣٥ .
(٤) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١/ ٢٠٠ ، ويُنظر: الفَسْر لابن جني ١ / ٦١٤ .
(٥) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات ، ٦٦٩.
(٦) سورة النساء، الآية: ١٦٤.
(٧) سورة النبأ، الآية: ٢٨.
(٨) الحجة في القراءات السبعة، ٣٦١.

المقصود؛ إذ إنّه طابق المصدر الذي ورد في البيت الشعري عند المتنبي، لكنْ ما الذي دعا المتنبي بأنْ يستشهد به رُغم قلة ما مُتداول به من الشعر؟.

ربّما سنجدُ مبتغانا عند الأزهري؛ إذ يذكر ما جاء به الكسائي من التفريق بين المصدرين؛ إذ يرى أنّ الأول مقيدٌ بـ(كَذَّبوا) فقرأه (كِذَّابا) ؛ لأنّه مصدر (كَذَّبوا) الدال على الكثرة ، أمّا الثاني فقد خففه ؛ لأنّه نفى عنه التقييد بما قبله. (١)

ويبدو أنّ هذا الرأيَ أقربُ لما نبتغيه؛ لأنّ هذه الأخيرة هي التي انفرد بها الكسائي بقراءتها؛ لأنّه عدّها لفظة غير مقيدة ، وقد وافقت اللفظة التي جاءت في بيت المتنبي ، التي اعتمدها العكبري في تفسيره .

إنّ المتنبي قد بنى قصيدته على الحرف المخفف قبل الالف، والباء لذلك قال (كِذَاب) ولم يقلْ (كِذّاب) ، ولو قال (كِذّاب) لخرج من البناء العروضي الصحيح هذا أولًا، ثُمّ إنّ لفظة (كِذّاب) المشددة العين هي صيغة مبالغة دالّ على الكَثرةِ، والمبالغة، والمتنبي يريد أنْ ينفي الكذب عن ممدوحه، ويثبت أنّ كلامه كله حقٌ، وصِدقٌ، فكيف يأتي بصيغة المبالغة (فعّال) لـ(كذّاب) الدالة على كثرة الكذب فهو يُريدُ النفي، وبذلك سوف يصبح اختلال في المعنى؛ لأنّ الشخص إذا أراد النفي فإنّه ينفي عن شخص لم يُعهد إليه أنّه (كذَبَ) فلا ينفي الكذب عن الشخص المتصف بالكثرة في الكذب؛ لأنّه إذا جاء بصيغة (كِذّاب) فيعني أنّه كثيرُ الكذبِ، فلا يستطيع النفي عنه .

ومن أجل مواءمة المعنى المطلوب جاء بلفظة(كِذَابُ)، التي وافقت قراءة علي بن حمزة الكسائي من قوله تَعَالَىٰ:﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا ﴾(٢)، التي استدلّ العُكْبَري بها على صحة ما جاء به المتنبي في هذه اللفظة، التي نفى فيها الكذب عن ممدوحه الذي ليس (بكِذّابٍ) المشددة الذال، ويرى العكبري إنّما جاء المتنبي باللفظة المخففةُ ليثبت أنّه لا يكذب ألبتّه .

كذلك تناول أصحابُ كُتُبِ معاني القرآن اللفظةَ فقد ذكر الفرّاءُ أنّها لغةٌ مشددة يمانية فصيحةٌ، لكن قرأ بها عليّ بْن أَبِي طَالِب رحمه الله بالتخفيفِ(كِذَاباً)،وثقّلها عاصم، والْأَعْمَش،

(١) يُنظر: معاني القراءات للأزهري، ٣ / ١١٧ .

(٢) سورة النبأ، الآية : ٣٥ .

وأهلُ المدينة، والحسن الْبَصْرِيّ، وكان الكِسَائِيّ يخفف: {لا يَسْمَعُونَ فِيها لَغْواً وَلا كِذَّاباً} مُعلِلًا ذلك؛ لأنّها ليست مقيدة بفعل يصيّرها مصدرًا، لذلك كان يشدّد من قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[1]؛لأنّ كذّبوا يقيدّ الكِذابَ بالمصدر. [2]

إنّ ما يؤيد هذا أنّ أصحاب التفاسير قد ذهبوا في تفاسيرهم لهذه اللفظة موضحين ما كان قد خُفيَ على القارئ من دلالات، فقد أوضح الإمام الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) في تفسيره لـ((قوله عَزَّ وَجَلَّ (كِذَّابًا) إنْ قُرِئ بالتخفيف فهو من الكذب؛ أي: لا يكذبون، وإن قُرِئ بالتشديد فهو من التّكذيب؛ أي: لا يكذب بعضهم بعضا))[3]، ثم يذهب الإمام الماتريدي في نسبتها إلى القبائل التي تناولت هاتين اللغتين؛ إذ يروي((عن الكسائي أنّه قال: بالتّخفيف لغة مضر، وبالتشديد لغة يمانية؛ يقولون: كذّبه تكذيبا، وكذابا، وخرّبه تخريبا وخرابا)).[4]

إنّ ما نسبه الماتريدي يبدُو لا يحمل المعنى الدلالي بقدر ما تحمل نسبتها إلى البيئةِ الناطقةِ لها ، فنحنُ نعلمُ بأنّ اللغة العربيةَ تحملُ في طيّاتها في كُلِّ حركةٍ معنى ؛ فكيف إذا كان حرفًا مُشددًا.

وذهب فخر الدين الرازي(ت: ٦٠٦ هـ) إلى أن المبالغة في نفي أداء الكذب إذا كانت القراءة بالتخفيف على عكس قراءة التشديد التي تفيد المبالغة في ثبوت الكذب والنسبة إليهم ، حيثُ يفسِّر الرازي قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴾[5]

إنّ المقصود المبالغة في أنّهم لا يسمعون الكذب البتّةَ ، والحاصل أنّ هذا اللفظ يفيد نفي المبالغة، واللائق بالآية المبالغة في النفي، والجواب، لذلك إنّ الكسائي قرأ الأول بالتشديد، والثاني بالتخفيف ، ولعل غرضه ما عرضناه في هذا السؤال ؛ لأنّ قراءة التخفيف ههنا تفيد أنّهم

(١) سورة النبأ، الآية: ٢٨.
(٢) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٣ / ٢٢٩ .
(٣) تفسير الماتريدي ، ٥/ ٣٧٠.
(٤) المصدر نفسه، ٥/ ٣٧٠ .
(٥) سورة النبأ، الآية : ٣٥ .

لا يسمعون الكذب أصلاً ؛ لأنّ الكذاب بالتخفيف، والكذب واحد، فإذا كان كذلك كانت القراءةُ بالتخفيفِ تفيدُ المبالغةَ في النفي ، وقراءة التشديد في الأول تفيد المبالغة في الثبوت[١]

وقد وَردتِ الصيغتان(التخفيف، والتشديد) في الشعر العربي[٢]، وفي التخفيف منه قول الشاعر[٣]:

فَصدّقْتُها وَكَذَبْتُها وَالمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُه

على ما يبدو أنّ هذه الصيغة كانت قليلة الاستعمال في اللغة العربية والذي يؤكد ذلك أنّ البيت الشعري الذي استشهد به العكبري على بيت المتنبي، أنف الذكر لم نقفْ على قائله، يبدو لقلّةِ ورودها في الشعر العربي لذلك عَدّ العكبري هذه اللفظة غريبة .[٤]

لذلك يفسرها العكبري قائلًا:((والكَذِب جمع كاذب مثل راكع وركع والكِذّاب جمع كذوب مثل صبور وصبر)) [٥] المعنى يقول: ((الناس يمدحون بما هو حق وباطل ومدحك حق ليس فيه كذب بل هو حق لا يشوبه باطل)) [٦]

من خلال ما استعرضناه من كتب القراءات، وعلوم القرآن، والتفاسير نستبينُ أنّ المتنبي كان يقصدُ انتقاء هذه اللفظة ؛ لأنه أراد نفي الكذب عن ممدوحه وهذا جعله يعدل عن استعمال المشددة الذال إلى المخففة، و ثمّة أمرٌ آخر مهم جدًا يُعنى بالجانب العروضي ؛ إذ الأبيات الشعرية لابدّ أن تستقيم على وزن عروضي مُعين وهذا عاملٌ مؤثرٌ آخر أدّى إلى عدوله من التشديد إلى التخفيف .

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٤٥٥٢ – ٤٥٥٣ .
(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١/٢٠٠ .
(٣) لسان العرب، ٤ / ٢٤١٧، وقد نَسَبَه إلى الأعشى ولم أجده في ديوانه .
(٤) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١/ ٢٠٠ .
(٥) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١/ ٢٠٠ .
(٦) المصدر نفسه، ١ / ٢٠٠.

المسألة الثانية : الفعل أتبع بين القطع والتشديد:

قال المتنبي[١] :

رَحَلَ العَزَاءُ برِحْلَتي فكأنّمَا أتْبَعْتُهُ الإنْفَاسَ للتَّشْييعِ

وقف العكبري على لفظة (أتْبَعْتُهُ) في قول المتنبي ، وبيّنَ دلالتها ، وفرّق بينها وبين (تبعتهُ) من حيثُ المعنى فقال:((أتبعته وتبعته قَالَ الْأَخْفَش هُوَ بِمَعْنى كَمَا تَقول ردفته وأردفته وَقَالَ غَيره تبِعت الْقَوْم إِذا مشيت خَلفهم أَو مروا بك فمضيت مَعَهم وَكَذَا أتبعتهم وَهُوَ من بَاب افتعلت وأتبعت الْقَوْم على أفعلت إِذا كَانُوا قد سبقوك فلحقتهم وأتبعت أَيْضا غيرى يُقَال أتبعته الشئ فَتَبِعَهُ)) [٢]، وَاخْتلف الْقُرَّاء في قراءةِ قوله تعالى:﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾[٣] ما بين همزة الوصل، وتشديد التاء، وهمزة القطع، وإسكان التاء؛ إذ استدلّ على هذه اللفظةِ بقراءة الثلاثةِ[٤] من الكوفيين، وابن عامر من قوله تعالى: بقطع الألف، والتخفيف، وأمّا قراءة غيرهم مِمَّن قرأ بالوصل، والتشديد فهذه القراءةِ التي قرأ بها أكثرُ القُرّاءِ[٥] ، لكنّها لا تعنينا بقدر ما تعنينا القراءةُ الأولى؛ إذ جاءت موافقةً لما جاء بها المتنبي، التي استدلّ بها العكبري في شرحهِ على بيت المتنبي .

هذا ما نحاول معرفته من خلال عرضنا لكتب القراءات، وكتب اللغة ، وكتب التفاسير، والمعاجم ، وهذا ما وضّحه ابن خالويه؛ لنا في كتابه ؛ إذ فرّق بينهما من حيثُ الوزنُ ، والدلالة فعنده((هما لغتان: أفعل يُفعل أتبع يتبع، وافتَعل يفتَعِلُ اتّبع يتّبع، وفرق قوم بينهما فقالوا: اتبعته: سرت في أثره، وأتبعته لحقته)) [٦] .

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٣٩، قال في صباه مرتجلاً .
(٢) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢٤٩/٢ .
(٣) سورة الكهف ، الآية : ٨٥ .
(٤) وهم (ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٣٩٧ ، .
(٥) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٣٩٧ – ٣٩٨، و الحجة للقراء السبعة، ٥ / ١٦٦ – ١٦٧ .
(٦) إعراب القراءات السبع وعللها، ١ / ٤١٢ .

إنّ كلام ابن خالويه يشير إلى أمرين اعتمدهما المتنبي في اختياره لهذه اللفظةِ الأول: هو الوزن الصرفي من أجل استقامة الوزن العروضي للبيت الشعري ، وثانياً: الدلالة اللغوية التي تحقق ما يُريده المتنبي من أجل إيصال الصورة الشعرية للسامعِ .

وهذا ما تناوله الأزهري؛ إذ بين أنّ مَنْ قَرَأَ (فاتَّبَع) بتشديد التاء فإنّ اللفظةَ تدِلُّ على(تَبعَ)، وَمَنْ قَرَأَ (فأتْبَعَ) بقطع الألف فدلالته على اللَّحوقِ.[١]

وقد روى أبو زرعة أنّ مَن قرأ بالتشديد فإنّ المشهور من كلام العربِ أنْ يُقالَ: اتّبع فلانٌ أثرَ فلانٍ إذا ما سار بعده، وسلك طريقه، ولحقه، وَأمّا من قَرَأَ بالتخفيف، والقطع من{فأتبع} فهي جاءت للدلالة على من لحقَ، فنقولُ: أتْبعتُ الرجُلَ ألحقته خيرا، أَو شرًا[٢]، و شابه ذلك قَوْلِه تعالى:﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾[٣] ويرى أبو زيد الأنصاري: أنّ مَن نطق أتبعتهم بِالتَّخْفِيفِ فهو يُرِيدُ إِذا سبقوك فأسرعت نحوهم، وأمّا من نطق فاتّبعتهم اتّبَاعا بِالتَّشْدِيدِ فالدلالةُ على الذهاب مَعَهم وَلم يسبقوك لذلك يرى أبو عُبيد أنّ الْقِرَاءَةَ {فأتبع} بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهَا من الْمسير[٤].

وَأمّا الإتباع فَإِن مَعْنَاهُ اللحاق كَقَوْلِه تعالى:﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾[٥]، و قد ذهب قومٌ إلى أنّهما لُغَتَانِ (أتبع يتبع)، وَ(اتبع يتبع) لا فرق بينهما[٦]،

إنّ ما ذكره أبو زرعة من آراء اللغويين يشيرُ إلى أنّ هذه اللفظةَ لم تخرجْ عن(اللحاق) بقراءتها بالقطعِ.

ومن ثُمّ جاء مكي القيسي، وبين أنّ((حجة من شدد أنه بناه على (افتعل) مطاوع فعل (تبع)، فهو يتعدّى إلى مفعول واحدٍ)) [٧]، و((حجة من همز وخفف أنه بناه على (أفعل) منقول

(١) يُنظر: معاني القراءات للأزهري، ٢ / ١٢٠ – ١٢١ .
(٢) يُنظر: حجة القراءات، ١ / ٤٢٨ .
(٣) سورة الصافات، الآية: ١٠ .
(٤) حجة القراءات، ١ / ٤٢٨ .
(٥) سورة الشعراء، الآية: ٦٠.
(٦) يُنظر: حجة القراءات، ١ / ٤٢٨ .
(٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٢ / ٧٢ .

من (فعل) جعله يتعدّى إلى مفعولين، زاد مفعولا لدخول الهمزة))[1]،ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗۖ ﴾ [2]

إذاً من خلال كتب القراءات القرآنية التي اطّلعنا عليها نلاحظُ البدءَ بظهورِ ضياءِ الدلالةِ التي اختارها المتنبي في بيته الشعري ؛ إذ يبدو هناك عِدّة أسباب جعلت المتنبي بأنْ يختارَ لفظةَ القطعِ، والتخفيف لبيتهِ الشعري، منها اللغة السائدة في بيئته اللغوية، التي عدّها الأكثر تناسبًا للبيت الشعري الموافق للوزن الصرفي الذي يدلّ على التعديةِ لأكثر من مفعولٍ واحدٍ وهذا ما يحتاجه الوزن العروضي المناسب للدلالة اللغوية.

ويرى الفرّاءُ أنّ(أتْبَع) تحديدًا في هذا الموضع فإنّها تكون أحْسَنُ بيانًا في الدلالة على المعنى من (اتّبع) ؛ لأنّ معنى اتَّبَعْتُ الرجل: إذا كان يسير، وأنت تسير وراءه ، وإذا قلت: أتبَعْته فكأنك قَفَوْتَهُ.[3]

إذاً قد فضّل الفرّاءُ قراءةَ التخفيفِ، والقطع على غيرها من القراءاتِ ، ونحن نعلمُ أنّ الفرّاءَ كوفيٌ وأنّ المتنبي نشأ في البيئةِ الكوفية ،على الرُغم من الفارق الزمني بينهما لربما كان اختيار المتنبي هو تَعَصُّبًا للبيئةِ ، على الرغم من تفضيل أكثر أهلُ اللغةِ، والقراءاتِ للتشديدِ، أو كان سبب الاختيار هو ما أملاه عليه الوزن العروضي في البيت الشعري، أو كان هناك اختلافٌ دلاليٌ حقيقيٌ بين البنيتينِ قد وجهه المتنبي في اختيار لفظة القطع والتخفيف؟

أمّا أبو البقاء العكبري فيرى أنّ هذه القراءةِ إذا ما قُرِأت بوصلِ الهمزةِ، وَالتشديدِ، فهي دلالة الفعل على التعدية لمفعولٍ واحدٍ، وإذا ما قُرِأت بقطعِ الهمزةِ، وَالتخفيفِ، فهي دلالة الفعل على التعدية إلى أكثرِ من مفعول [4] لذلك ناسب ما ذكره المتنبي عندما قال في بيته الشعري: أتْبَعْتُهُ الإنْفَاسَ؛ إذ نصب الفعل (أتْبع) مفعولين الأول الضمير المتصل (الهاء)، والثاني (الأنفاسَ).

---

(١) المصدر نفسه، ٢ / ٧٣ .

(٢) سورة القصص، الآية: ٤٢ .

(٣) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء،٢ / ١٥٨ .

(٤) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن،٢ / ٨٥٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد،٤/ ٣١٧ .

كذلك كان لأهل التفسير دورٌ بارزٌ في بيان دلالة اللفظة؛ إذ نقل ابن عطية الأندلسي عن بعض العربِ أنّهم جعلوا ((أتبع بقطع الألف: هي عبارة عن المجد المسرع الحثيث الطلب، و (اتبع) إنما يتضمن معنى الاقتفاء دون هذه القرائن.)) [١] وهذا التفسير يقودنا إلى دلالةٍ جديدةٍ لم يتطرق إليها قبله أحدٌ، فهل كان بيت المتنبي يَحمِلُ من شذراتها عندما قال: (أَتْبَعْتُهُ الإِنْفَاسَ)؟.

رُبّما نجدُ الإجابةَ عند أهل المعاجم؛ إذ فصّلوا في هذه اللفظة كثيرًا فقد ذكر أبو منصور الأزهري الهروي أنّ أبا عمرٍ ابن العلاء كان يقرأُ (اتَّبَعَ سَببا) بتَشديد التَّاء، ناسبًا القِرَاءَةَ إلى أهل المَدِينَة، ثُمّ يستدركُ كلامه بأنّ الكسائي كان يقرؤهَا: {ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَباً} مَقْطُوعَة الألف، وَمَعْنَاهَا: لحِق وَأدْرَكَ. [٢]

يقول ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ): وأنّ ((التاءُ وَالباءُ وَالعَينُ أَصلٌ وَاحِدٌ لَا يَشِذُّ عَنهُ منَ البَابِ شَيءٌ، وَهوَ التّلوُّ وَالقَفْوُ. يُقَالُ تَبِعتُ فُلَانًا إِذَا تَلَوتَهُ اتَّبَعتَه. وَأَتْبَعتُه إِذَا لَحِقْتهُ. وَالأَصلُ وَاحِدٌ، غَيرَ أَنّهُم فَرَّقُوا بَينَ القَفوِ، وَ اللُّحُوقِ فَغَيَّرُوا الْبِنَاءَ أَدْنَى تَغْيِيرٍ. قَالَ اللَّهُ: {فَأَتْبَعَ سَبَبًا}، {ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا} فَهَذَا مَعْنَاهُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ اللُّحُوقُ، وَمِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مَنْ يَجْعَلُ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدًا)). [٣]

من خلال ما اسْتِطلَعنا عليه من كُتبِ القراءاتِ والتفاسير يتبين لنا أن البنية الصرفية للفظة كان لها الأثر الواضح في توجيه الدلالة فالهمزة هي التي تحكمت بتعدية الفعلِ إلى أكثرِ من مفعولٍ، قد أفادت الإسراع، والإلحاق بمتبوع حيثُ يُفسّرها ابن عطية ((المجد المسرع الحثيث الطلب))[٤]، كذلك اللغة السائدة في بيئته اللغوية، التي عدّها الأكثر مناسبةً للبيت الشعري الموافق للوزن الصرفي الذي يدلّ على التعديةِ لأكثر من مفعولٍ واحدٍ، وهذا ما يحتاجه الوزن العروضي المناسب للدلالة اللغوية.

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣ / ٥٣٨ – ٥٣٩ .

(٢) يُنظر: تهذيب اللغة،٢ / ١٦٧ .

(٣) معجم مقاييس اللغة، ١ / ٣٦٢ – ٣٦٣ .

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣ /٥٣٩ .

المسألة الثالثة: لفظة (المطلع) بين المكان والمصدر:

قال المتنبي(١) :

يُمْسِكُ فَاهُ خَشْيَةَ السُّعَالِ من مَطلعِ[٢] الشّمسِ إلى الزّوالِ

شرح العكبري لفظة (مطلع) التي وردت في شعر المتنبي، التي اختلف القرّاءُ في قراءة حركة اللّامِ؛ إذ ذكر في شرحهِ للديوانِ قائلاً: ويقال: مطلِع بكسر اللام وفتحها، وبالكسر قرأ الكسائي [٣] من قوله تعالى:﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [٤]. فقد فسّر العكبري بيتَ المتنبي أنّ((كل وَاحِد مِنْهُم يمسك فَاه أَن يسعل هَيْبَة لَهُ وَقد طَال مقَامه من الْغَدَاة إلى الزَّوَال كل هَذَا إجلال لَهُ ولحرمته)) [٥]

لذلك جاء العكبري؛ كي يستدل عليها بقراءة الكسائي؛ ليثبتَ بوجود اللفظة في قاموس اللغةِ العربيةِ، والمبتغى الدلالي الذي أراده فيها، هذا ما سنبحثه في بحثنا كي نكشف عن الحقيقة الدلالية عند المتنبي.

لذلك كان لابن مجاهد الوهلةُ الأولى في ذكر الاختلاف القرائي حيثُ قال: ((قَرَأَ ابن كثير وَنَافِع وَأبو عَمْرو وَابْن عَامر وَعَاصِم وَحَمْزَة {مطلع} بِفَتْح اللَّام وقَرَأَ الكسائي {مطلع} بِكَسْر اللَّام))[٦] ، ثُمّ جاء ابن خالويه، مُبيّنًا الفرق الدلالي بين القراءتين، فذكر أنّ قِراءةَ كسرِ اللاّمِ التي اشتهر بها الكسائي وحده ؛ إذ أراد بها الدلالة على الموضعِ، والاسم معًا مُخالِفًا القُرّاءَ الذين أجمعوا على فتحها، والذين أرادوا المصدرَ لـ(طلوعٍ).[٧]

---

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٥٦١ ، قاله: في مدح عضد الدولة .

(٢) (مطلع) بفتح اللام وجدتها في شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣١٤/٣.

(٣) يُنظر: حجة القراءات ، ١ / ٧٦٨ .

(٤) سورة القدر، الآية: ٥ .

(٥) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣١٤/٣ .

(٦) كتاب السبعة في القراءات ، ١ / ٦٩٣ .

(٧) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ٢ / ٥١٠ ، الحجة في القراءات السبع، ١ / ٣٧٤ ، الحجة للقراء السبعة، ٦ / ٤٢٧.

لكنّ الأزهري علّل سببَ القراءةِ بالفتحِ، والكسرِ؛ فأمّا قراءةُ فتحَ اللامِ لم يبعدْ في تعليله عن أصحاب القراءات؛ إذ جعلوها مصدرًا، أمّا قراءةُ الكسرِ فقد أشارَ في بيانِ دلالتها إلى وقتِ طلوعِ الشمسِ معللًا ذلك بأنَ العربَ قد وضعتِ الاسمَ موضعَ المصدرِ [١] إذاً الاختلاف الحاصل ما بين القرّاء فيما إذا كانت مصدرًا أو اسمًا نائبًا عن المصدر الدّالِ على المكانِ ، ويبدو أنّ ما قصده المتنبي هو الموضِعُ، لذلك جاء باللفظة مكسورة اللام.

وأمّا أبو زرعة فقد قال:((وكل مَا كَانَ على فعَل يفعُل مثل قتَل يقتُل ، وطلَع يطلُع، فالمصدر، وَالْمَكَانُ على مفعَل بِفَتْح الْعين نَحْو المقتَل، والمدخَل، وَقد جَاءَ مثل المطلِع، والمنبِت على غير الْفِعْل)). [٢]

ثُم يستشهدُ أبو زرعة بقول الْكسَائي: ((من كسر اللَّام فَإِنَّهُ من طَلَع يطلِع وَمَات (يطلع) قَالَ: وَقد مَاتَ من لُغَات الْعَرَب كثير وَأعلم أَن كل مَا كَانَ من فعَل يفعِل بِكَسْر الْعين فالموضع مِنْهُ المفعَل والمصدر مِنْهُ (مفعِل) تَقول جلَس يجلِس مَجلِسا والموضع الْمجلِس وَكَذَلِكَ طلَع يطلِع مطلَعا والمطلِع اسم الموضع)) [٣]

لكنَّ مكي القيسي قد وصف قَراءة الكسائِي بكسرِ اللامِ بالندرة (إذا دلت على المكان)؛ وَذلك لأنّ استحقاقه الفَتحُ ، ثُمّ بيّن أنّها ألفاظٌ قد خرجت مُبتعِدَة عن القياس نحوَ المَسجِدِ، وَالمَحِيضِ، وَقَد ذَكَر (المسكنَ) فِي قِرَاءَةِ مَن كَسرَ الكافَ.[٤]

وعلى ما يبدو أنّ أصحاب القراءات لم يبتعدوا بقراءاتهم في دلالة اللفظة عن الموضع، والمكانِ، أو الاسم رغم اختلاف حركة اللام في اللفظة، وهذا ما دفع العكبري إلى الأخذ به مستدلًا بالقراءات، و مفسرًا بأنّ الذي يبتغي إليه المتنبي ويريدُ الوصول إليه لإخبار السامع بأنّ هذه اللفظة تحمل دلالة الموضع .

(١) يُنظر: معاني القراءات للأزهري، ٣ / ١٥٥ .
(٢) حجة القراءات ، ١ / ٧٦٨ ، ويُنظر: إعراب القرآن للنحّاس، ٥ / ١٦٧ .
(٣) حجة القراءات ، ١ / ٧٦٨ ، ويُنظر: إعراب القرآن للنحّاس، ٥ / ١٦٧ .
(٤) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٢ / ٣٨٥ .

كذلك لم يقف أصحابُ كُتُبِ معاني القرآنِ، وعلومه بعيدًا عن القرّاءِ فقد ذكر الفرّاءُ بأنّ قراءةَ الفتحِ في (المطلع) هي قراءةُ عوامِ القُرّاءِ، وهي الأقوى التي سطعتْ بها ألسنتهم ؛ وقد علّلَ ذلك بأنّ(الطلوعَ) هو الاستدلالُ على الشمولِ، والعموم، أمّا قراءةُ الكسرِ (مطلِع)، فكسره يَحيى بن وثّاب وفضّل قراءةَ العوامِ مُعلِلًا ذلك؛ لأنّ المطلَع بالفتح هُوَ: الطلوع، والمطِلع: المشرق، والموضع الَّذِي تطلع مِنْهُ إلّا أنّ العربَ يقولون: طلعت الشمس مطلِعا فيكسرون، وهم يريدون المصدر.[١]

ثمّ جاء النحاس ليصفَ قولَ سيبويه بالحسن؛ إذ ذكر: وأحسن ما قيل في هذا قولِ سيبويه؛ إذ قال:((وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل، قالوا: أتيتك عند مطلع الشمس، أي عند طلوع الشمس))[٢]، ناسِبٌ اللُغةَ إلى بني تميم؛ إذ إنّ أهل الحجاز يقولون: مطلع، والمطلع المكان ، ثُمّ فسّر النّحّاسُ أنّ ما جاء على فعل يفعل فالمصدر منه مفعل بالفتح، اسم المكان، ويكون الزمانُ بالكسرِ، ثمّ يُفنّدُ أبو جعفر القراءةَ ذاهبًا بعدم جوازِ القِراءةِ بها ؛ وذلك لمخالفتها السواد.[٣]

لذلك أنّ ما ذكره القرّاءُ، وأهلُ اللغة يكاد لا يخرج عن دلالةِ الموضعِ للفظة ، ويبدو أنّه الاختيارُ المناسبُ عند المتنبي ليُخبر به موضعَ الإمساك ، ويبدو لنا أنّ الكسرةَ هي علامةُ الخوفِ، أو الانكسار ، فنرى أنّ ما جاء به المتنبي قد وافق في دلالته على إجلالِهم، واحترامِهم، وخضوعهم للأمير.

إذا ما فتّشنا في كُتُبِ التفاسيرِ ، فإننا لا نجد إلّا ما ذهب إليه أهلُ القراءاتِ، واللغة في حملِ دلالةِ اللفظةِ فقد بيّن السمعاني (ت: ٤٨٩هـ) دلالة القراءتين فمن قرأ بِكسر اللَّامِ، فدلالتها على وقتِ الطلوعِ ، ومن قرأ بالفتح فالدلالة على المصدر ، فلم ينسبها السمعاني إلى الموضع وإنّما نسبها إلى الوقت أي بمعنى إلى وقتِ طلوع الشمسِ[٤] .

(١) يُنظر: معاني القرآن للفراء، ٣ / ٢٨٠ – ٢٨١ .
(٢) الكتاب لسيبويه، ٤ / ٩٠ .
(٣) يُنظر: إعراب القرآن، ١ / ١٣٤٨.
(٤) يُنظر: تفسير القرآن للسمعاني ، ٦ / ٢٦٢.

وبيّن السمينُ الحلبي أنّ من قرأ بفتح اللام فقد أراد المصدر ويراه القياس في ذلك ثُمّ يذكر بأنّ له أخوات وردت بالكسر[١].

كذلك أهل اللغة لم يتركوا هذه اللفظةَ سُدى فقد نسب سيبويه القِراءةَ إلى بني تميم ، فبيّن أنّ من قرأ بكسر اللام فكانت القراءةُ على لغتهم ، وأمّا من فتحها فكانت القراءةُ على لغة أهلِ الحجازِ[٢] إذًا سيبويه يقرُّ بوجودِ اللغتين لكنّه لم يوضِّح الفرقَ الدلالي بينهما، فهو نسب كُلَّ قراءةٍ إلى القبيلةِ التي نطقتْ بها وبهذا نفهم من كلامه أنّه لا يوجدُ فرقٌ بين القراءتين .

وأمّا أصحاب المعاجم فقد رفدوا لغتنا العربيةَ بالدلالات المعنويةِ التي تخرجُ من طيّات هذه اللفظةِ فقد ذكر الخليل أنّ((المطْلَعُ: الموضع الذي تَطْلُعُ عليه الشمس. والمطلع: مصدر من طَلَعَ، ويُقْرأ مَطْلَعِ الْفَجْرِ وليس بقياس)). [٣]

إنّ ما ذكره الخليل لقراءةِ الفتحِ تحملُ دلالةَ الموضعِ مع المصدرِ، إلّا أنّه أشارَ إلى قراءةِ الكسرِ؛ إذ نبّه إليها بأنّها قراءةٌ لا يقاسُ عليها أي: بمعنى قراءةٌ لا يُعتد بها في اللغةِ العربيةِ ، لكنّ ابن فارس خالفه في تخريج دلالة اللفظ ؛ إذ ذكر أنّ المَطلِع: هو مَوضِعُ طُلوعِ الشمسِ. قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[٤]. فَمَنْ فَتحَ اللامَ فقد أَرَادَ مَصدرَ الفعلِ طلَع ، وَمَن كَسرَ فإنه أَرادَ المكان الذِي تَطلِعُ مِنه. [٥]

من خلال النظر القرائي، والمعجمي، واللغوي في المادة يتبينُ لنا حنكة المتنبي في اختيارِ الألفاظ التي جعلتْ الشارحَ يقفُ عليها للكشفِ عن المضمون الحقيقي لها ؛ إذ إنّ دلالةَ اللفظةِ عندَ المتنبي لم تخرجْ في معانيها عن الموضعِ فعندما يقولُ:

يُمْسِكُ فَاهُ خَشْيَةَ السُّعَالِ من مَطلِعِ الشّمسِ إلى الزّوالِ

(١) يُنظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، ٢ / ٤١١ .

(٢) يُنظر: الكتاب، ٤ / ٩٠، و الأصول في النحو، ٣ / ١٤٠ .

(٣) كتاب العين،٢ / ١١، ويُنظر: التقفية في اللغة، ١ / ٥٥١ – ٥٥٢ ، و جمهرة اللغة،٢ / ٩١٥، تهذيب اللغة ، ٢ / ٩٩ – ١٠٠،

(٤) سورة القدر، الآية: ٥ .

(٥) يُنظر: معجم مقاييس اللغة، ٣ / ٤١٩، و لسان العرب، ٤/ ٢٦٨٩ .

لذلك شرح أبو العلاء المعري البيت الشعري وذكر أنّ((كل عليل يعني مريضًا فوق هذه الخيل، وهو من المختالين الذين تلحقهم الخيلاء لعظم قدرهم عند نفوسهم؛ يمسك فاه خشية أن يسعل لفرط الهيبة.)) [١] فشبهه بالخائف المنكسر حتى في فتح موضع فيه ، فجاء المتنبي باللفظة مكسورةَ اللامِ (مطلِع) التي تحملُ معنى الموضع كي يناسب الوضع الذي هم فيه.

إذ فسّرها العكبري ((كُلَّ وَاحِد مِنْهُم يمسك فَاه أَن يسعل هَيْبَة لَهُ وَقد طَال مقَامه من الْغَدَاة إلى الزَّوَال كل هَذَا إجلال لَهُ ولحرمته)) [٢]، فدلالةُ الكسرِ هي الأنسب للّفظةِ التي تُبينُ حالهم الضعيف أمام الأمير فهم يمسكون فمهم إجلالًا أمام الأمير من وقت طلوع الشمس إلى وقت زوالها، لذلك نلاحظ أن البنية الصرفية، و العروضية لهما الأثرُ الواضحُ في بيان دلالة اللفظة، وهذا ما أراد العكبري أنْ يوضِّحه من خلال الاستعانة بالقراءات القرآنية .

(١) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ١١٠٧ .

(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣١٤/٣ ، ويُنظر: الفَسْر لابن جني ، ٣ / ٢٩١.

المسألة الرابعة: لفظة (مقام) بين المصدرية، و المكانية :

قال المتنبي[١] :

مَلِلْتَ مُقامَ يَوْمٍ لَيْسَ فيهِ طِعانٌ صادِقٌ وَدَمٌ صَبيبُ

فسّرَ العكبري لفظة (المقام) في البيت أعلاه، وقال هو: ((بمعنى الإقامة يُفتح ويُضم)) ؛ إذ بيّن سبب الخلاف في نطق حركة (الميم) ما بين الفتح، والضم؛ مُفسِّرًا: الْمقَام بِمَعْنى الإقامة، وقد يكون بمعنى موضع القيام فمن اشتقها من الفعل،(قام يقوم) فهو مفتوح الميم،(مَقام)، وهذه قراءةُ القرّاءِ، ومن ضمّ الميم (مُقام) فهو مشتق من الفعل (أقام يُقيم)، وهذه قراءة ابن كثير[٢] في سورة مريم ومنه قوله تعالى:﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا وَأَحۡسَنُ نَدِيّٗا ﴾ [٣]بِضَم الْمِيم، وَلكنّ حَفْصًا لم يُقرأ بها، وإنّما قرأ في سورة الأحزاب من قوله تعالى:﴿ وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْ ﴾[٤] بِالضَّمِّ، وكذلكَ لم يقَرَأَ نَافِع، وَابْن عَامر في هاتين السورتين بهذه القراءةِ إلّا في سورة الدخان من قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٖ ﴾[٥] بِالضَّمِّ، وقد علل العكبري أنّ هذا الاختلاف؛ بأنّ (للقرآنِ مقامات).[٦]

وقد فصّل ابن مجاهد البغدادي في ذكر الاختلاف القرائي مع بيان أصحاب هذه القراءةِ؛ إذ بيّن للقارئ أنّ من القُرّاءِ من قرأوا بالضم، والفتح من ميم (مقام) أي بمعنى أنّ هذه اللفظةَ المتكررةَ في سُورِ القرآنِ لم يتفقْ القُرّاءُ على حركتها ويبدو أنّ هذا الاختلافَ له دلالةٌ معنويةٌ تختلفُ من لفظةٍ إلى أُخرى، وهذا يؤكد ما التفتَ إليه العكبري عندما قال:((فهذه مقامات

---

(١) ديوان المتنبّي ١ / ٣٦٢ ، قال في سيف الدولة يعوده من دمل .

(٢) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات،١ / ٤١١، و إعراب القراءات السبع وعللها،٢ / ٢١، و معاني القراءات للأزهري،٢ / ١٣٧، و المبسوط في القراءات العشر، ١ / ٢٩٠ .

(٣) سورة مريم، الآية: ٧٣ .

(٤) سورة الأحزاب، الآية : ١٣.

(٥) سورة الدخان، الآية: ٥١ .

(٦) يُنظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري ، ١ / ٧٣ .

القرآن))[١] أي منازله ودلائله؛ إذ ذكر قائلًا: وَاختلفوا في الضَّمِ، وَالْفَتْحِ للميم في قَوْله تعالى: ﴿ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾ [٢] .

فَقَرَأَ ابْن كثير {خير مُقَاما} بِضَم الْمِيم[٣] لكنّه لم يقرأ بها في سورة الدخان من قوله تعالى: ﴿ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾[٤]، وإنّما قرئها بِفَتْح الْمِيم، وكذلك في الأحزاب من قوله تعالى: ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾[٥] بِالْفَتْح ايضا لكنّ نَافِع وَابْن عَامر قرأوا {فِي مقَام أَمِين} بِضَم الْمِيم، و{خير مقَاما} بِفَتْح الْمِيم، و{لَا مقَام لكم} بِفَتْح الْمِيم أَيْضا مخالفين قراءةَ ابن كثير .

أمّا عَاصِم فقد قرأ في رِوَايَة أَبي بكر، وَأبي عَمْرو، وَحَمْزَة، والكسائي {خير مقَاما}، و {فِي مقَام أَمِين}، و {لَا مقَام لكم} بِالْفَتْح فِيهِنَّ جَمِيعًا ولم يقرأ بالضم منهن ، وكأنّه جعل اشتقاقهن من فعلٍ واحدٍ من،(قام يقوم)، وروى حَفْص عَن عَاصِم القراءةَ التي كانت موافقة لابن كثير.[٦]

أمّا ابن خالويه، فقد فسّرَ المقامَ بقوله:((فالمُقامُ: الإقامة. يقال: طال مُقامي بالبلد، وأقمتُ بالبلد مُقامًا، وإقامة، والمَقام بالفتح)) [٧] كقوله تعالى: ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[٨] ، ثمّ يبينُ الحجة لِمن قرأ بالضمّ أنّه جعله من الإقامة أي مشتقّةً من الفعلِ أقام يُقيم ، أمّا من قرأ بالفتحِ فقد جعلها اسمًا للمكانِ فهي مشتقةٌ من الفعل قام يقوم . [٩]

---

(١) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٧٣/١ .

(٢) سورة مريم، الآية: ٧٣ .

(٣) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ٢ / ٢١ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع،٢ / ٩١ .

(٤) سورة الدخان، الآية: ٥١ .

(٥) سورة الأحزاب، الآية : ١٣.

(٦) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات،١ / ٤١١، و إعراب القراءات السبع وعللها،٢ / ٢١- ٢٢ ، و معاني القراءات للأزهري،٢ / ١٣٧، و المبسوط في القراءات العشر، ١ / ٢٩٠ .

(٧) إعراب القراءات السبع وعللها،٢ / ٢١ .

(٨) سورة آل عمران، الآية: ٩٧ .

(٩) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ١ / ٢٣٩.

وذهب أبو علي الفارسيّ ، بذكر اختلافِ القُرّاءِ، ولم يزد على سابقيه من أصحاب الكتبِ؛ لكنّه أضافَ قوله: ((وكذلك المقام، يستقيم أن يكون اسما للمصدر ويستقيم أن يكون اسم الموضع. وأما أقام يقيم فالمصدر والموضع يجيئان منه على مُقام)). [١]

إنّ ما جاء به أهلُ القراءاتِ من دلالةِ اللفظةِ لا تخرج عن دلالةِ الإقامة، وموضعها لمن قرأ بضم الميم ، و يبدو هذا ما يُريدُ المتنبي أنْ يُبلّغه للسامعِ فـ(المُقام) أليس مُشتقًّا من الفعل(أقام – يقيم)؟ على وزن (أفعل) الدال على التعدية الذي يُغيرُ حالةُ الاسمِ من الفاعلِ إلى المفعول، أي: من حالة إلى أخرى .

كذلك من دلالةِ صيغة الفعلِ هو صيرورةُ الشيء، وهو تغيير الحالة التي هو عليها إلى حالةٍ مغايرةٍ لما هو عليه، كذلك مِن دلالاتِ صيغة الفعل هو السلبُ، والإزالةُ والدخولُ في الشيء[٢] فهذه دلالاتُ صيغة الفعلِ الذي اشتقَ منه لفظةُ(مُقام) التي جاء بها المتنبي في بيته الشعري، التي يبدو أنّها الأكثرُ تناسُبًا للفكرةِ التي يُريدُ أنْ يستدلَّ بها المتنبي لممدوحهِ فكأنّ لسانَ حالهِ ينطقُ ((أَنْت من عادتك الطعان في الْأَعْدَاء وَسَفك دِمَائِهِمْ فَإِذا أَقمت يَوْمًا وَاحِدًا لم تفعل هَذَا مللت وَطلبت الْخُرُوج إلى الْعَدو حَتَّى تصب دِمَاءَهُمْ)). [٣]

إن ما ذهبنا إليه من تخريجٍ يدعونا إلى الذهابِ إلى كُتُبِ معاني القرآن، والتفاسير، و اللغةِ حتى نتأكدَ من تحقيقِ غايتنا التي نسعى إليها.

فقد نحا أهلُ القرآنِ، وعلومه منحى القُرّاءِ في تعرضهم لهذه الألفاظ التي اختلف القرّاءُ فيها ، فهذا الفرّاء قد ذكر دلالةَ اللفظةِ (مقام) ؛ لكنْ دون المساسِ بحركةِ حرف الميم الأولى منها فقد ذكر قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾ [٤] موجهًا بدلالةِ اللفظةِ على المجلس لا غير.[٥]

---

(١) الحجة للقراء السبعة، ٥ / ٢٠٥، ويُنظر: حجة القراءات، ١ / ٤٤٦، و الكشف عن وجوه القراءات السبع، السبع، ٢ / ٩١، و مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ١ / ٢٧٠ .

(٢) يُنظر: شذا العرف في فن الصرف،١ / ٢٣.

(٣) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٧٣/١ .

(٤) سورة مريم، الآية: ٧٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء، ٢ / ١٧١ .

وذكر أبو البقاء العكبري أنّ من يقرأ بالفتح لـ(مقاما) فالقراءةُ على وجهين الأول: موضع الإقامة، وَالثَّانِي: هُوَ مَصْدَرُ الإقامة. [١]

وكذلك فسّر أبو شامة (ت: ٦٦٥هـ) هذه اللفظةَ؛ إذ يرى المقام بالضم بمعنى الإقامة، وموضعها، أمّا بالفتح فتدلُّ على معنى القيام، أو موضعه ذاكرًا الخلافَ في هذه السورة [٢] من قوله تعالى: ﴿ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾ [٣]، وبذلك لم يخرجوا عمّا ذهبَ أهلُ القراءاتِ في تخريجِ دلالةَ اللفظةِ دلالة على الإقامة، والموضعِ .

إنّ ما جاء به المتنبي من لفظةِ (مُقام) المضموم العين ذهب القُرّاءُ، وأهلُ الُّلغةِ إلى أصله من (أقام – يقيم) وليس من (قام – يقوم) ، فإذا ما تأملنا فيها وسألنا فما السبب في ذلك الأصل لهذهِ اللفظةِ ؟.

لِنرى بماذا فسّرها أهلُ التفسيرِ، من أجل الكشفِ عن الدلالة الحقيقيةِ للّفظةِ التي قرأ بها بعضُ القُرّاءِ واسْتدلّ العكبري على بيت المتنبي من خلالها لربما نجدُ مُبتغانا عند الأخفش الأوسط عندما ذكرَ قراءةَ من قرأ من قوله تعالى: ﴿ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾[٤] فمن اشتقّ من الفعل(قاَم)، ومضارعه(يَقوم) فقراءته(مَقام أمين)، وأمّا من اشتقّ من الفعلِ (أَقامَ) ومضارعه(يُقِيمُ) فكانت قراءته (مُقامٍ أَمين).[٥] فهذه إشارة من الأخفش إلى بيان سبب القراءة بضم الميم فهو يعودُ يعودُ إلى أصل الفعل الرباعي (أقام) .

و أشارَ الطبري(ت ٣١٠هـ) إلى قوله تعالى: ((لا مُقامَ لَكُمْ بضم الميم؛ يعني: لا إقامة لكم)) [٦]، وبين الإمام الماوردي (ت ٤٥٠هـ) إلى وجود فرقٍ في الدلالة بين القراءتين (ضم الميم ، وفتحها) من لفظة (مقام) ((أحدهما: وهو قول الفرّاء أنّ المقام بالفتح الثبات

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٨٧٩ .
(٢) يُنظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، ١ / ٥٨٤ .
(٣) سورة مريم، الآية: ٧٣ .
(٤) سورة الدخان، الآية: ٥١ .
(٥) معانى القرآن للأخفش، ١ / ٢٥٣.
(٦) جامع البيان في تأويل القرآن، ٢٠ / ٢٢٦، ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٤ / ٢١٩ ، و تفسير القرآن للسمعاني ، ٤ ، ٢٦٥.

على الأمر ، وبالضم الثبات في المكان. الثاني: وهو قول ابن المبارك أنّه بالفتح المنزل وبالضم الإقامة)). [١]

كذلك طرقنا أبوابَ المعاجمِ من أجلِ البيانِ، والاستدلال بهذه اللفظة، فيبدو أنّ أصحاب القراءات قد استفاضوا من منابعها في بيان التوجيهِ القرائي لهذه اللفظةِ التي اختلف القراء في حركة الميم منها.

فذكر الخليل التوضيح لهذه اللفظة بالحركتين عندما قال:((والمَقامُ: موضع القَدَمَيْنِ، والمُقامُ والمُقامةُ: الموضع الذي تقيم فيه.)) [٢] أمّا أبو عُبيد فقد ذكر:((المَقام: الْمَكَان والمُقام من الإقامة)) [٣]

ومنه قول لبيد[٤] :

عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بمنًى تأبَّدَ غَوْلُها فَرِجَامُهَا

وذكر أبو هلال العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) أنّ ما كان بالفتحِ فهو ((مصدر قَامَ يقوم مقَاما وَالْمقَام أَيْضا مَوضِع الْقيام)). [٥]

و بعد هذا الاستطراد في التفاسير يمكننا التعريف بهذه اللفظةِ بقوله :((فهذه مقامات القرآن))[٦]؛ إذ إنّ من خلال القراءاتِ القرآنيةِ استشهدَ بها العكبري على تفسير لفظة (المقام)؛)؛ لأنّها لا تخرجُ عن معنى المكان، أو المنزلة الرفيعة ، وهذا ما أرادَ المتنبي أن يُبَلّغَه للمتلقي

(١) تفسير الماوردي(النكت والعيون)، ٤ / ٣٨١ –٣٨٢ ، و يُنظر: التَّفْسِيرُ البَسِيْط ، ١٤ / ٣٠١ ، و فتحُ البيان في مقاصد القرآن، ٨ / ١٩١ .

(٢) العين، ٥ / ٢٣١ قوم ، وينظر البارع في اللغة، ١ / ٥١٦، و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ٥ / ٢٠١٧ .

(٣) غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي ٤ / ٢١٤ .

(٤) ديوان لبيد بن ربيعة العامري ،١ / ٢٩٧ .

(٥) الفروق اللغوية، ١ / ٣٠٧، وينظر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم،٨ / ٥٦٦٨ ، مختار الصحاح، ١ / ٢٣٢ .

(٦) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٧٣/١ .

باستعماله اللفظةَ التي هي أفضلُ أسلوبٍ للتعبير عن مكانةِ الممدوحِ، وإيصال حقيقته للذين لا يرومون الخيرَ له، ويدبرون له المكائدَ .

فبيت المتنبي:[1]

مَلِلْتَ مُقامَ يومٍ ليْس فيه طِعانٌ صادقٌ وَدَمٌ صَبيبُ

جاء بمعنى هذه الإقامة التي أقمتها هنا قد مللت منها لكونك تُريدُ العدْوَ على العدوِ كي تُغيرَ من حالهِم، وتسلِبَ راحتَهم، وحريتَهم، وتصيّرُ حالهم من المتكبرين إلى المذلولين .

لذلك نلاحِظُ أنّ للبنيةِ الصرفيةِ دورًا في بيان الدلالةِ اللغويةِ التي جاء بها المتنبي، و فسّرها العكبري من خلال الاستدلالِ عليها بالقراءات القرآنية.

(١) ديوان المتنبّي ١ / ٣٦٢ .

المسألة الخامسة : لفظة (الظلال) جمعُ (ظُلة) أم (ظِل)؟

قال المتنبي[١]:

ما تُريدُ النّوى منَ الحَيّةِ الذ وّاقِ حَرَّ الفَلا وبَرْدَ الظِّلالِ

خصّ العكبري في شرحهِ لشعر المتنبي لفظة (الظِّلال) إذ بيّن بأنّها جمعٌ فقال: ((والظِلال جمع ظِل)) [٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴾[٣]، وقد استدلّ بالقراءات القرآنية على جمعها إذ أورد قراءةَ (الأخوان)[٤] برفعِ ظُلَل التي تُجمع ظُلَّة [٥].

فما الدلالة التي تحملها اللفظة حتى يأتي بها المتنبي في شعره موافقةً لجميع القراءات مُخالِفًا حمزة و الكسائي في قراءتهما؟.

هذا ما نُحاولُ الكشف عنه من خلال تتبعنا لكتب القراءات؛ إذ كان لابن مجاهد الدورُ السبْقُ على أصحاب المؤلفاتِ في ذكر الخلاف القرائي، فقد نسبَ قراءةَ الرفعِ إلى حَمْزَة، والكسائي {فِي ظُلَلٍ}، ونسبَ قَرَاءة الكسر إلى باقي القُرّاء، {فِي ظِلالٍ}[٦]، ثُمّ جاء ابن خالويه، وبيّن الحجةَ لمن قرأ بضم الظاء؛ إذ جعله جمعَ (ظُلّة)، وليس جمعُ (ظِل)، مُسْتَدِلًا[٧] بقوله تعالى:﴿ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [٨] ذاكرًا :((الحجة لمن كسر الظاء؛ إذ جعله جمع (ظِل) وهو ما ستر من الشمس في أوّل النّهارِ إلى وقت الزوالِ، وما ستر بعد ذلك فهو فيءٌ، لأنّه ظِل فاء من مكان إلى مكان أي: رجع))[٩]، ودليله قوله تعالى:﴿ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾ [١٠]، وبذلك يضعُ ابن خالويه لمسةً

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ١٢١، يمدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي.
(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٩٣/٣ .
(٣) سورة يس ، الآية : ٥٦ .
(٤) حمز والكسائي، يُنظر: غيث النفع في القراءات السبع، ١٢٦ .
(٥) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٩٣/٣ .
(٦) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٥٤٢ .
(٧) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ١ / ٢٩٩، و معاني القراءات للأزهري، ٢/ ٣١٠ .
(٨) سورة البقرة ، الآية :٢١٠ .
(٩) الحجة في القراءات السبع، ١ / ٢٩٩، و يُنظر: معاني القراءات للأزهري، ٢/ ٣١٠ .
(١٠) سورة الواقعة ، الآية ٣٠ .

توضيحيةً نستطيعُ أن نَسيرَ على دربها في الكشف عن المضمون الدلالي الذي يُريده المتنبي بكسر الظاء من(ظِلال).

فأضاف المتنبي لفظةَ (البردِ) إلى الظلالِ ، وهذه الإضافة لربما وضّحت أنّ دلالةَ اللفظِ ما كان مفرده (ظِل) وليس (ظُلة) لكنّ أبا علي الفارسيّ قد ذهب في جمعِ لفظةِ (ظِل) تحتمل الجمعين؛ إذ ذكر: ((وأمّا ظِلال فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون جمع ظُلّة، كعلبة وعلاب، وجفرة وجفار، وبرمة وبرام، فيكون على هذا معنى القراءتين واحدا، ويجوز أن يكون ظِلالٌ جمع ظِلَلَ))[١] وفي التنزيل: ﴿ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ ﴾ [٢]، ومنه قولُ الشاعرِ:

تتبّع أفياء الظّلال عشيّة على طرق كأنّهنّ سبوب[٣]

وكذلك بيّنَ أبو زرعة الحجّةَ في إجْمَاع الْجَمِيع على قَوْله تعالى: ﴿ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾[٤]؛ إذ خالف أبو علي الفارسي برأيه مستدِلًا بقَولَه تعالى: ﴿ لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ ﴾[٥] مُبينًا العِلّةَ بأنّ ردّ مَا حصل الاختلافُ فيه إلى مَا أَجمعُوا عَلَيْهِ من الأولوية، وأمّا قَرَاءةُ الْبَاقينَ {فِي ظِلال} بالألف فهي (جمعُ ظُلّة)، ومثل لها بـ(قُلَّة وقِلال وحُلَّة وحِلال)، وبذلك تتساوى دلالة القراءتين فيكونان بمعنى واحِدٍ، ومِن ثُمّ سمح للقارئ بالجواز فيمن جمعَ ظلّ بـ(ظِلال) مسْتدلينَ على حجتهم[٦] بقوله تعالى:﴿ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ ﴾ [٧] .

من خِلال ما اطّلعنا عليه من كُتبِ القراءاتِ يتبين بأنّ دلالةَ اللفظةِ التي جاء بها المتنبي في بيته الشعري (الظِل) يحملُ دلالةُ السترِ الذي يحمي من حرّ الشمسِ؛ إذ أقرنه المتنبي بلفظة (برد) إذن هي على ما يبدو جمعُ (ظِلّ) وليس جمعُ (ظُلّ)، لكن هل اطلاعنا على كُتبِ القراءاتِ قد بيّنت لنا الدلالةَ الحقيقيةَ التي أرادها المتنبي ؟ هذا ما نحاول الكشف عنه من

(١) الحجة للقراء السبعة، ٦ / ٤٤ .
(٢) سورة النحل، الآية: ٤٨ .
(٣) ديوان علقمة الفحل ، ١/ ٤٠ .
(٤) سورة البقرة ، الآية :٢١٠ .
(٥) سورة الزمر، الآية: ١٦ .
(٦) يُنظر: حجة القراءات، ١ / ٦٠١ ، و القراءات وأثرها في علوم العربية، ١ / ٥٩٧.
(٧) سورة النحل، الآية: ٤٨ .

خلال استعانتنا بكُتُبِ علومِ القُرآنِ، و اللغة؛ لنبحثَ فيما إذا وجِدَتْ دلالةً جديدةً تُضافُ إلى المخزونِ الدلالي الذي تحمله هذه اللفظةُ.

لذلك قد تناولَ أصحابُ هذهِ الكُتُبِ القراءةَ مُفَصّلين فيها ، بيد أنّها لم تكن غائبةً عن مخيلتهم الفكرية ، فذهب الفرّاءُ إلى أنّ ((قوله: {فِي ظُلَلٍ} أراد جمع ظُلَّة وظُلَل، ويكون أيضًا (ظِلَالًا) وهي جمع لظُلَّة كما تَقُولُ: حُلّة وحُلل فإذا كثرت فهي الحلال، والحِلال والقلال . ومن قال: (في ظلال) فهي جمع ظلّ)) [١]

لكنّ النحاسَ جوّزَ في ظِلال بأنها جمعُ ظِل، و جمعُ ظُلة، ولم يسمح لـ(ظُلل) بهذا الاختيار؛ إذ اختصرها على جمع ظُلة لا غير.[٢]

وذكر أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) بجواز القولِ في أصل الظل (الدوام) وهو أنْ تبقى مُسْتمرًا في عملك ، وفعلك ، أو أصله (الستر)، ومنه ظلَّ الليل ، أي: ظلمته، وستْرَه ؛لأنّها تسترُ كُلّ شيءٍ، وقال بعضهم: الظلّ ما يُستراحُ إليه، وأمّا قوله تعالى: {وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ} معناه دخان جهنم، واليحموم الأسود، وأراد أنّه يغشاهم فيسترهم؛ فسماه ظل؛ لأنّ الظِلّ الستر.[٣]

الستر.[٣]

فمن خلال ما اطلعنا عليه من القراءاتِ القرآنيةِ، وكُتُبِ إعراب القرآنِ، يبدو أنّ هذه اللفظةَ (ظِلال) التي وردتْ في شعرِ المتنبي لم تخرجْ عن معنى السترِ، والدوامِ ، وأنّها جمعٌ لـ (ظِل) لا جمعَ (ظُلة) ؛ إذ إنّ دلالةَ اللفظةِ عند أهلِ القراءاتِ، واللغة، والمعاجم، وغيرها كادت أنْ تجمعَ على أصلها الدالُّ على السترِ مع البرودةِ لذلك جاء بها المتنبي مُضافةً إلى البردِ.

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٠ .

(٢) يُنظر: معاني القرآن للنحاس، ٥ / ٥٠٨ ، والتبيان في إعراب القرآن، ٢ / ١٠٨٤ .

(٣) يُنظر: الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري ، ١ / ٣٣١ .

المسألة السادسة : (طيفٌ) أم (طائفٌ)؟

قال المتنبي: [١]

إنّي لأبغِضُ طَيفَ من أحْبَبْتُهُ إذْ كانَ يَهجُرُنا زَمانَ وِصَالِهِ

بيّن العكبري لفظة (طيف) في بيت المتنبي أعلاه، وقد صنّفها من ضمن حقول الغرابة؛ إذ ذكرَ:((الغريب الطيف الخيال يقال طيف وطائف)) [٢] مُستدِلًا عليها بالقراءات القرآنية من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ فَطَافَ عَلَيۡهَا طَآئِفٞ مِّن رَّبِّكَ ﴾[٤]؛ إذ أوردَ أنّ هذه اللفظةَ قد اشتهرتْ بقراءتين عند أصحاب القراءات قائلًا: ((فقد قرأ القرّاء بهما فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي طيف بغير ألف[٥] والباقون بألف ويقال طاف الخيال يطيف طَيْفًا ومَطافا))[٦]، واستشهد بقول كعب بن زهير:

أنَّى ألمَّ بك الخيالُ يطيفُ ومَطَافُهُ لك ذِكْرةٌ وشُعُوفُ [٧]

فما السبب الذي جعل المتنبي يأتي بلفظة (طيفٍ)؟ أتحملُ دلالةً لغويةً يريدُ المتنبي أنْ يحققها بها، أم الوزن العروضي الذي أملى عليه؟.

هذا ما نحاولُ معرفته من خلالِ البحثِ في كُتُبِ القِراءاتِ كي نستدلَّ على ما يبتغيه المتنبي في بيته الشعري.

---

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٢٨٤ ، يمدح سيف الدولة .
(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٥٦/٣ .
(٣) سورة الأعراف، الآية : ٢٠١ .
(٤) سورة القلم، الآية : ١٩ .
(٥) السبعة في القراءات، ١ /٣٠١ .
(٦) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٥٦/٣ .
(٧) ديوان كعب بن زهير، ١ / ٤٩ .

فجاء ابن خالويه، مُوجّهًا القراءةَ بحذف الألف، واثباتها؛ مُبينًا الحجّةَ لمن أثبتها من القُرّاءِ بأنّه جعلها اسمَ فاعلٍ من: ((طاف الخيال: إذا طرق النائم، وهما لغتان طاف طَوْفًا، وأطَافَ مَطَافا، ومعنى طائف الشيطان: وساوسه ولممه وختله))[١]، ومنه قولُ الأعشى:

وَتُصْبحُ مِنْ غِبّ السُّرَى ، وَكَأنّما ألمّ بهَا مِنْ طَائِفِ الجِنّ أوْلَقُ [٢]

وهو شاهدٌ على من قرأ بـ(طائف) ، وهي القراءةُ الأكثرُ.[٣]

لكنّ الذي يهمنا هنا هو قراءةُ (طيف)، التي ذكر ابن خالويه الحجّةَ لمن حذفها: أنّه أراد بهذهِ القراءةِ بِردّها إلى الأصل.

وأصل (طيف): هو(طويف)، مُبينًا السببَ في قلب الواوِ إلى ياء، وهو لسبقها بالسكون، وأدغمت السكون في الياء، فثقل عليهم تشديد الياء مع كسرها، فخففوها، وذلك من خلال إبعادهم إحدى الياءين اختصارًا، وأسكنوا الأخرى كما قالتِ العربُ: هين، لين، ميت.[٤]، ومنه قولُ حسان حسان بن ثابت[٥]:

جِنّيـــــــــةٌ أرّقَنِي طَيْفُها تَذْهَبُ صُبْحًا وَتُرَى فِي الْمَنَامِ

إنّ ما تناوله ابن خالويه لم يُشبعْ قريحتنا الدلالية التي نرومُ إليها في بيان الأسبابِ التي دعت المتنبي بأنْ يأتي بهذه اللفظةِ بدون الألف أهو الضرورة الشعرية، أم لغاية دلالية ؟.

لربما سنجد ضالتنا عند أبي علي الفارسي ؛ إذ بيّنَ آراء أهل اللغة في بيان سببِ الاختلافِ في القراءة فقد ذكر الاختلافَ الدلالي بين اللفظتين مُسْتدِلًا بقول أبي زيدٍ: ((طاف الرجل يطوف طوفا، إذا أقبل وأدبر، وأطاف يطيف إطافة، إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفا، إذا ألمّ في المنام)). [٦]

---

(١) الحجة في القراءات السبع،١ / ١٦٨ .
(٢) ديوان الاعشى، ١ / ٢٢١ .
(٣) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ١ / ٢١٨ .
(٤) يُنظر: الحجة في القراءات السبع،١ / ١٦٩ .
(٥) ديوان حسان بن ثابت، ١ / ٢٢٤ .
(٦) الحجة للقراء السبعة، ٤ / ١٢٠، ويُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١ / ٤٨٧ .

إنّ ما تناوله أبو علي الفارسي ربما يُرشدنا إلى طريق الاستدلال التي نبتغيها؛ إذ بيّنَ بأنّ من دلالات الطيف هي الاستدارة، والإتيان من جميع النواحي، ونحن نعلمُ أنّ الطيفَ ليس له جِهةٌ يأتي علينا منها فهو ليس (يُقْبِل أو يُدْبِر) لكونِ الإقبال، والإدبار شيءٌ ملموس، وهو من دلالات(الطائف)

ثمّ يذكرُ ثبْتَ ما ذكره أبو زيد ((من قولهم: يطيف طيفا، أنّ الطيف مصدر، فكأنّ المعنى: إذا مسّهم وخطر لهم خطرة من الشيطان، ويكون: (طائف) بمعناه، مثل العاقبة والعافية، ونحو ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعل وفاعلة.)) [١]، فيبيّن أبو علي الفارسي أنّ لهذه اللفظةِ هي الأكثر تداولًا في اللغة ؛ مُعلِلًا ذلك بأنّ ما جاء من المصادر على هذا الوجه هو الأكثرُ في كلام العرب[٢]،ونحن نعلمُ أنّ المصدرَ هو ما دلّ على الثبوتِ أي: بمعنى أنّ الطيفَ ثابتٌ في المجيء كُلّما فارق محبوبه، ولا يحتاجُ إلى زَمَنٍ يُقيده في عمله فهو خارجٌ عن الإرادة على عكس (طائف) فهو اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ يحتاجُ إلى من يقومُ به وله زمنٌ يتقيدُ فيه .

إذاً مِن خلالِ ما استعرضناه مِن كُتُب القِراءات نُلاحظُ أنّ لفظة (طيف) تدلُّ على الإلمام والإتيان من جميع النواحي وهي مصدر من الفعل (طوف) فهي اللفظةُ الأنسب عند المتنبي كونها شيء محسوسًا فهذا الشيء المحسوس يكرهه في منامه عندما يأتيه ويُلِمّ به من جميع الجهات؛ إذًا لفظة طائف هنا لا تناسب ما يبتغيه المتنبي ،لأنّ هذه اللفظة من دلالتها الإقبال، والإدبار[٣] بمعنى أنّ لها شيئًا ملموسًا، وإذا ما التمس إقبالها ربما يتجنبها في إدبارها بمعنى سوف يتحكمُ هو بإرادته بـ(الطائف) ويبعده عنه بنفسه لكنّه يُريدُ المتنبي أنْ يُخبرنا بأنّ هذه اللفظةَ تأتيه وقتَ المفارقةِ عن محبوبه فمجيئها هو عملٌ خارجٌ عن إرادته .

حتّى نُثبِتَ ما ذكرناه آنِفًا نحاول أنْ نتطلعَ إلى كُتُبِ علومَ القرآنِ، والتفاسير، وكُتُبِ اللغةِ؛ كي نُعزِزَ ما ذكرناه ، فقد تناول أهلُ علومِ القرآنِ اللفظةَ من أجل بيان دلالتها المعنوية، فقد

(١) الحجة للقراء السبعة، ٤ / ١٢١، و يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١ / ٤٨٧ ، و القراءات وأثرها في علوم العربية، ١ / ٥٤٩ .

(٢) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، ٤ / ١٢١ .

(٣) المصدر نفسه ، ٤ / ١٢٠ .

وضّح الفرّاءُ قوله تعالى:﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾[1] بقوله: ((لا يكون الطائف إلَّا ليلا، ولا يكون نهارًا)) [2]،فلم يتناول الفرّاءُ (الطيفَ)، إلا بمعنى((اللمم و الذنب))[3]، ولم يذكر أيَّ دلالةٍ أخرى لها.

لكنّ أبا جعفر النَّحَّاس بيّن دلالتها المعنوية في اللغةِ العربيةِ؛ إذ فسّر الطيفَ: هو ما يراه الانسانُ في نومه، أو يتخيله في قلبه ، وثُمّ يستدرك كلامه عن (الطائف)، وهو كذلك أي: مُشابِهًا لـ(طيف) في الدلالة[4].

وذكر أبو البقاء العكبري أنّ لفظة (طَيْفٌ) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، فِيها وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أصله طَيِّفٌ، مِثْلُ مَيِّتٍ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرُ طَافَ يَطِيفُ. [5]

كذلك بيّن أهل التفسير، دلالةَ اللفظةِ ، فهذا الأخفش الأوسط قد ذكر بأنّ لفظةَ(طيف) هي الأكثرُ في كلام العربِ لكنهم يقرؤونها (طائِف)، وأوضح السببَ في ذلك ؛ بأنّ جميعَ القُرّاءِ عليها.[6]

أمّا مكي القيسي فذكر أنّ اللفظةَ عند البصريين بدلالةٍ واحدةٍ سواء بالمصدر، أو بصيغةِ اسمِ الفاعلِ فدلالتها ما شابه الخيالَ، أو الشيء الذي يُلمّ بك ، لكنّ الكوفيين لهم رأيٌ آخر هو أنّ (الطّائفَ) من وسوسةِ الشيطانِ التي تطوف على الإنسان، والطيفُ من اللمم والمَسّ، ثُمّ يَستَدِلُّ القيسي برأي الكسائي عندما فسّر(الطيفَ) بـ(اللهوِ)، والطائفُ ما يطوفُ حول الإنسان.[7]

---

(١) سورة القلم، الآية : ١٩ .

(٢) معاني القرآن، ٢ / ١٧٥ .

(٣) المصدر نفسه ،١ / ٤٠٢ .

(٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس،١ / ٣٣٨.

(٥) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن،١ / ٦٠٩ .

(٦) يُنظر: معانى القرآن للأخفش، ١ / ٣٤٤ .

(٧) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ، ٤ / ٢٦٩٤ .

ثُمّ تتباين دلالة(الطيف) عند ابن جبير، ومجاهد؛ إذ عدّاها من الغضبِ ، أمّا ابن عباس فَقد فسّر دلالة (طَائِفٌ) بأنّها (لمّةٌ) [١] من الشيطان.[٢]

وذهب الماوردي أنّ القُرّاءَ اختلفوا((في هاتين القراءتين على قولين: أحدهما: أن معناهما واحد وإن اختلف اللفظان ، فعلى هذا اختلف في تأويل ذلك على أربعة تأويلات: أحدها: أن الطيف اللمم كالخيال يلم بالإنسان. والثاني: أنه الوسوسة ، قاله أبو عمرو بن العلاء. والثالث: أنه الغضب ، وهو قول مجاهد. والرابع ، أنه الفزع ، قاله سعيد بن جبير. والقول الثاني: أن معنى الطيف والطائف مختلفان ، فالطيف اللمم ، والطائف كل شيء طاف بالإنسان)) [٣]

أمّا أصحاب المعاجمِ، فقد فصّلوا فيها كثيرًا ؛ إذ ذكر الخليل في هذه اللفظةِ قائلًا:((طيف: كلُّ شيء يَغشَى البَصَرَ من وَسواس الشّيطان فهو طيف)). [٤]

وأمّا ابن دريد فذهب إلى:((الطَّيف: الخيال الطَّائِف فِي الْمَنَام طيف الخيال وطائف، وَقد قرئَ: {طَيْفٌ من الشَّيْطَان}، و{طائفٌ من الشَّيْطَان}[٥].))[٦]

وذكر ابن فارس قائلًا: ((الطَّائِفُ، وَهُوَ الْنعَاسُّ. وَالطَّيْفُ وَالطَّائِفُ: مَا أَطَافَ بِالإنسان مِنَ الْجِنانِ. يُقَالُ طَافَ وَاطاف)). [٧]

و وضّح ابن سيده (الطيفَ) وذكر أنّها من الإلمام في النَّومِ، أي ألمّ به [٨] مُستشهِدًا بقول الشاعر[٩]:

أَنَّي أَلَمَّ بِكَ الخَيالُ يَطِيفُ ومُطافُه لكَ ذُكْرَةٌ وشُعُوفُ

(١) لمّة:(المسّ) مجمل اللغة لابن فارس، ١ / ٧٩٠.
(٢) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ، ٤ / ٢٦٩٥ .
(٣) تفسير الماوردي (النكت والعيون)، ٢ / ٢٨٩ .
(٤) كتاب العين، ٧ / ٤٥٩ .
(٥) سورة الأعراف، الآية: ٢٠١ .
(٦) جمهرة اللغة، ٢ / ٩٢٢ .
(٧) مقاييس اللغة، ٤ / ٤٣٢ .
(٨) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٩ / ٢٢٣ .
(٩) ديوان كعب بن زهير، ٤٩.

من خلال استطلاعنا على القراءات القرآنية، وكتبِ علوم القرآنِ، والمعاجم يتضح لنا إنّ العكبري قد لفتت انتباهه لفظة(طيف) التي وردت في شعر المتنبي التي اختلف القرّاءُ في قراءتها بأنّها لفظة غلبت على مدلولها اللغوي الصورة الخيالية التي تراودُ صاحبها ليلًا ، فهو يكره حتى خياله إذا أتاه ليلًا لأنّ مجيء الخيال دلالة على الانقطاع الحاصل بينه وبين محبوبه.

إنّ ما استعرضناه من كُتُب القِراءات، والتفاسير، وكتب اللغة يبدو لنا أنّ دلالة اللفظتين متقاربةٌ فيما بينهما.

يبدو أنّ البنيةَ الصرفيةَ فرضت هيبتها على المتنبي، وجعلته رهنَ الألفاظِ اللغوية التي بمجيئها توافق الوزنَ العروضي في البيت الشعري مما جعل المتنبي أنْ يأتي بها على هذه الصيغة .

المسألة السابعة: (يحلل): بضم اللام، وكسرها

قال المتنبي[١]:

وَحَلَلْتَ مِنْ شَرَفِ الفِعالِ مَواضِعا لَمْ يَحْلُلِ الثَّقَلانِ مِنْها مَوْضِعا

وذهبَ العكبري في تفسيره للفظة (يحلل) في بيتِ المتنبي ذاكرًا: إنّ الغريب في لفظة (يحلل) ينزل ويقال يحلل بضم اللام، وكسرها[٢]، وقرأ الكسائي بضم اللام [٣] من قوله تعالى:﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴾[٤]، وكأنّ العكبري يُريدُ هذه القراءة القراءةَ إذ فسّر لنا معنى البيت قائلًا: ((نزلت بشرف فعالك وحللت في مكان عال لا يحله أحد من الإنس والجن لعلو قدرك عليهم))[٥].

لقد جاء المتنبي بلفظة(يحلل) بضم اللام لا بالكسر، فما السبب الذي دعا المتنبي يأتي برفعها دون الخفض؟ هذا ما نحاول الكشف عنه في بحثنا من خلال الاستدلال بكتب القراءات القرآنية وغيرها من الكتب التي تناولت اللفظة حتى يتبين لنا المدلول اللغوي الذي يبتغيه المتنبي في بيته الشعري أعلاه .

إذ استعان الشارحُ بأصحاب القراءات في شرحهِ لهذه اللفظةِ من أجل الاستدلال والوصول إلى ما كان يبتغي الشاعر من استخدامه لهذه اللفظةِ، التي اختلف القرّاءُ في حركة اللام من هذه اللفظةِ ، فقد ذكر ابن مجاهد البغدادي في وجوه الاختلاف بين القرّاءِ دون التفصيلِ فيها؛ إذ ذكر: الاختلاف الحاصل في قَوْله

تعالى:﴿ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴾ [٦] فقد استثنى قِراءةَ الكسائي من جميع القراءات؛ إذ بيّن قراءته التي قَرَأَها وَحده {فيحل عَلَيْكُم} بِضَم الْحَاء {وَمن يحلل} بِضَم اللَّام

(١) ديوان المتنبّي، : ١ / ١١٩ ، يمدح عبد الواحد بن العباس بن أبي الأصبع الكاتب .
(٢) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري، : ٢٦٥/٢ .
(٣) السبعة في القراءات، ١ / ٤٢٢ ، ويُنظر: المبسوط في القراءات العشر، ١ /٢٩٧ .
(٤) سورة طه، الآية :٨١ .
(٥) شرح ديوان المتنبّي للعكبري، : ٢٦٥/٢ .
(٦) سورة طه، الآية :٨١ .

، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {فيحل} {وَمن يحلل} بِكَسْر الْحَاء، واللَّام، ولم يَخْتَلِفُوا في كسر الْحَاءِ من قَوْله تعالى:﴿ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ ﴾[1]، فقد اتفقوا على كسرها.[2]

وقد فضّلَ ابن خالويه قراءة الكسر، وهو الاختيار عنده، معللاً سبب ذلك؛ لإجماع الجميع على قوله تعالى:﴿ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ ﴾ بكسر الحاءِ، فذاك مثله، والعرب تفرّقُ بين الضم، والكسر(حلّ يحُلُّ): نزل ووقع، وحلّ يحِلُّ: وجب عليه العذابُ، والأمرُ بينهما قريبٌ. [3]

كذلك الأزهري بيّنَ دلالةَ القراءةِ بالرفعِ، والقراءةِ بالكسر، وذكر أنّ((من قَرَأ (فيحُل)، و(يَحْلُل) فإنّ أصله من الحُلُول، وهو: النزول، وَمَنْ قَرَأَ (فيحِلّ و (يَحْلِل) فهو بمعنى: يَجبُ ، وقال الفراء: جاء التفسير بالوجوب لا بالوقوع)).[4]

من خلال اطّلاعنا على كُتبِ القراءاتِ، فإنّ هذه اللفظةِ رغم اختلاف القُرّاءِ في حركة اللام لها فإنّنا نلاحظُ الأثرَ الواضحَ في مدلول اللفظة التي تناولها العكبري عند شرحهِ للبيت الشعري ؛ لكِنّها لا تخرج عن معنى (النزول) في رفع اللام، (والوجوب) في كسرها فهما معنيان متقاربان فكأنه يريد القول بوجوب النزول.

و ذكر الفرّاء بأنّ الكسرَ فيهِ أحبُّ إليّ من الضم ؛ مُفسِرًا بأنّ الحلولَ ما وقع من يَحُلّ، ويَحِلُ: يجب، ثُمّ بيّنَ مجيء التفسير بالوجوب لا بالوقوع ثُمّ بيّن سببَ قراءةِ الْكِسَائي في اختياره للرفعِ؛ إذ جعله عَلَى الوقوع.[5]

---

(١) سورة طه، الآية : ٨٦ .

(٢) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٤٢٢ ، و المبسوط في القراءات العشر، ١ /٢٩٧، و حجة القراءات، ١ / ٤٦٠ .

(٣) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها ، ٢ / ٤٨ .

(٤) معاني القراءات للأزهري، ٢ / ١٥٦ ، ويُنظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ١ / ٢٧٦ ، و الحجة للقراء السبعة، ٥ /٢٤٢ .

(٥) يُنظر: معاني القرآن،٢ / ١٨٨ ، و إعراب القرآن للنحاس، ٣ / ٣٧ ، و الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٣ / ٤٦٥، و التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٨٩٩ ، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، ١ / ٤٤٧، ويُنظر: التحرير والتنوير، ١٦ / ٢٧٥ – ٢٧٦..

و بيّن أهلُ التفسير دلالةَ اللفظة، فقد أجاز الزجّاجُ القراءتين لكنّه عدّ القراءة((ومن يَحْلِلْ بكسر اللام أكثر.)) [١]

كذلك قد اطّلعنا على بعض المعاجم العربية من أجل الكشف عن مدلولات هذه اللفظة، وما تخفيه مِن أسرارٍ ؛ لكنّنا لم نجد ما هو بعيدٌ عن المدلول الذي جاء به المتنبي ، فهذا الخليل بن أحمد بن الفراهيدي يُفسِّرُ لنا مدلول اللفظة ؛إذ يرى أنّ من قَرَأَ: يَحْلِلْ بالكسرِ فالدلالة على نزولِ الغضبِ، ومن قَرَأَ: برفعِ يحلُلْ يُفْسَّر: يحبُ من حَلَّ عليه الحقُّ يحُلّ محلاً.[٢]

فهذه اللفظة المستعملة مع حركاتها قد نبهت العكبري على دلالة اللفظة التي جعلته يذهب إلى أصحاب القراءات مستعيناً بقراءاتهم من أجل الاستدلال بحقيقة ما يُريده المتنبي من إيصاله للمستمِع، فالكسر يحمل نوعًا من الأمر؛ لأنّه يدلُّ على الوجوب في الشيء، فكيف يمدحه وهو يُريدُ أن يفرض عليه أو يأمره بالوجوب ويريدُ نفيَ الإنزالِ عن الإنس، والجن للمكان الذي حلَّ به، فجاء بالضم لأنّ دلالته على النزول فهو ينفي نزول الإنس، والجن .

ويبدو أنّ حذاقة المتنبي في قول الشعر وتمكنه منه هي التي جعلته ينتقي الألفاظ التي تدِلُّ على أكثر من معنى متقارب كي يجعل القارئ في دهشةٍ، وحيرةٍ ، وكأنّه قصد الألفاظَ القرآنيةَ التي اختلف القُرّاءُ فيها فينتخبها لأبياته الشعرية.

من خلال ما تناولناه يتبينُ لنا أن للقراءات القرآنية ، والبنية الصرفية لهما الأثر الواضح في بيان دلالة اللفظة لبعض ألفاظِ شعر المتنبي التي يبدو قد تعسّر فهمها على العوامّ، فاستعان العكبري بها في الكشف عن المضمون الدلالي للبيت الشعري .

(١) معاني القرآن وإعرابه،٣ / ٣٧٠ .

(٢) يُنظر: كتاب العين، ٣ / ٢٧ ، والمحيط في اللغة، ٢ / ٣١٤ .

المسألة الثامنة: التفصيل في اسم الفاعل:

قال المتنبي [١]:

فَلِمْ لا تَلُومُ الذي لامَهَا وَمَا فَصُّ خاتَمِهِ يَذْبُلُ

وضّحَ العكبري لفظة(خاتم) في بيت المتنبي أعلاه مُشيرًا إلى جودة اللغة المستعملة فيها ذاكرًا الأقوال لهذه اللفظة مع ذكر جمعها؛ إذ وضّحها في شرحه ذاكِرًا: الخاتم بكسر التاء وفتحها: لغتان فصيحتان، وقرأ عاصم (وخاتم النبين) بفتح التاء ومنه قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[٢]، ويقال: خاتَمَ بالفتح وهي الافصح، ويقرأ خاتِمَ، وكذلك وردتْ خَيْتامٌ، وخَاتامٌ والجمع خواتيم[٣].

إنّ اللفظة التي وردتْ في بيت المتنبي قد جاءت موافقة لقراءة بعضِ القُرّاءِ، وكما أشار العكبري بأنّ هذه اللفظة تأتي بفتح التاء، وكسرها ؛ لكنْ ما السبب الذي جعل المتنبي يأتي بها بحركة الفتح ؟ أهو اختلافٌ بالدلالةِ المعنوية ، أم لغايةٍ في نفسِ المتنبي ؟ من أجل ذلك سنقوم بتتبع القراءاتِ القرآنيةِ مُرْدَفةً بآراء واضعي كُتُبَ إعراب القرآن، والتفسير، و المعاجم؛ كي تتضحَ لنا الصورة الدلالية التي يُريدُ أن يوصلها المتنبي للسامعِ.

فكان ابن مجاهد البغدادي أوّلَ مَن عرضَ في الخلاف القرائي ؛ إذ أوردَ الاخْتلافَ الحاصلَ في فتح التَّاء وَكسرهَا من قَوْله {وَخَاتَم النَّبِيين} فذكر قَرَاءةَ عَاصِمٍ وَحده {وَخَاتَم} بِفَتْح التَّاء وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {وَخَاتِم} بِكَسْر التَّاء. [٤]

أمّا ابن خالويه فقد ذكرَ السبب الذي استندَ عليه عاصم في قراءته لقوله تعالى: {ولكن رسول الله وخاتم النبيين} بفتح التاء، ذاكرًا الروايةَ، التي مرّ عليٌ رضي الله عنه بأبي عبد الرحمن السلمى، وهو يقرئ الحسن والحسين { ولكن رسولَ الله وخاتِم النبيين} فقال له أقرئهما:

---

(١) ديوان المتنبّي: ١ / ٣٠٦ ، (لامها) الخيمة ، قالها: في سقوط خيمة سيف الدولة .

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤٠ .

(٣) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٦٧/٣، و الفَسْر لابن جني ، ٢ / ٧٥٩، و اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي،١ / ٩١٨ .

(٤) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ١/ ٥٢٢ .

{وخَاتَمَ النبيين} بفتح التاء ، وهذا دليلٌ على من أراد القراءة بالفتح، ثُمّ يلتفتُ إلى القراءةِ الثانية، التي قرأ بها جَمْعُ القرّاءِ:{وخاتِم} بالكسر، فيروي إلى إنّ ذلك هو الاختيار مُبينًا السببَ ؛ بكونِ هذهِ اللفظةِ (خاتم) فاعل من ختم الأنبياء، فهو خاتمهم ثُمّ يذكرُ ما سمعهُ من ابن حبان عندما ذكر بأنّ لهذه اللفظة أربعُ لغاتٍ،(خاتَم ، و خاتِم، وخاتام و خيتام). [١]

أمّا مكي القيسي فقد رجّحَ قراءةَ الكسرِ ؛ لأنّ النبي محمد ﷺ كان قد خُتِمَ به الأنبياءُ، فهو فاعلٌ من الفعل ختم أي لا نبيّ من بعده ، فهو آخرهم بمعنى لا نبيّ من بعده، أمّا قراءة الفتح فقد انفرد بها عاصمٌ وحده على معنى أنّ النبي عليه السلام خُتِم به النبيون. [٢]

وقد ذهب محمد سالم محيسن إلى قراءة عاصم بفتح التاء فيها مِن الدلالة الحسيّة على أن هذه اللفظة من دلالتها هي اسمٌ للآلة كالطابع. [٣]

((على معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم خُتِمَ به النبيونَ و لا نبي بعده، فمعناه: آخر النبيين. وقرأ الباقون وخاتم بكسر التاء، على أنه اسم فاعل)). [٤]

ولم يغفلْ أهلُ إعراب القرآنِ عن مسألة اختلافِ القراءات فقد ذكر الفرّاء ما سبقه من واضعي كُتِبَ القراءاتِ عندما ذكر بأنّ هذه اللفظةَ قد قرأها بالكسر جميعُ القرّاء، وخصّ بها الأعمش وأهل الحجاز، و أمّا مَن نصبَ(التاء) فقد انفرد بهذه القراءةِ عَاصِم ، والحسن، وقد أرادا بهذه القراءةِ آخر النبيين.[٥]

ويرى علي بن فَضَّال المُجَاشِعِي(ت: ٤٧٩هـ) أنّ مَن قرأ بالكسرِ كأنّه يريده هو آخرُ النبيين مُسْتَدِلًا بقراءة ﴿ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ﴾[٦] أي: آخره مسك. [٧]

---

(١) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ٢ / ٢٠١ – ٢٠٢، والحجة في القراءات السبع، ١ / ٢٩٠ ، و معاني القراءات للأزهري، ٢ / ٢٨٤، و حجة القراءات، ١ / ٥٧٨.

(٢) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع،٢ / ١٩٩ .

(٣) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية،١ / ٥٦٣ .

(٤) القراءات وأثرها في علوم العربية،١ / ٥٦٣ .

(٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء،٢ / ٣٤٤ ، و معاني القرآن للنحّاس،٥ / ٣٦٥.

(٦) سورة المطففين، الآية: ٢٦ .

(٧) يُنظر: النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، ١ /٤٩٣، و

وأمّا أبو البقاء العكبري فقد ذكر عِدّة آراء في تبيانِ هذه المسْألةِ فمَنهم مَن يقرأ بفتح التاء على معنى المصدر، وذكر آخرون هو فعل مثل قاتَلَ بمعنى ختمهم، وذهب آخرون إلى اسمية اللفظة فهي بمعنى آخرهم وقيل: هو بمعنى المختوم به النبيون كما يختم بالطابع ، وكأنه بمجيئه قد أنهى مجيء الأنبياء مثلما تنتهي من الشيء، ومن ثَمّ تختمه ، لذلك فقد تأرجحتِ الآراء ما بين الاسمية، والفعلية في فتح التاء عندَ العكبري، أمّا بالكسر فهي اسمٌ عنده ، ولا تعني سوى آخر الأنبياء. (١)

أمّا أهلُ التفسير، فلم يختلف السمعاني عن أهل القراءات في ذكر القراءتين فقد بيّن أنّ مِن القرّاء مَن قرأ وخَاتم بِنصب التَّاء، فَأَما قَوْله: {وَخَاتم النَّبِيين} بِالْفَتْح أَي: آخر النَّبِيين، وَأما بِالْكَسْرِ أَي: ختم بِهِ من تقدمه من النبيين، وأَنَّ في ظُهُوَرِهِ قد أغلق الباب لمن أراد الادعاء للنبوءة.(٢)

من خلال ما اطلعنا عليه من كُتب القراءات والتفاسير، نجدُ أن هذه اللفظة(خاتم) سواء بالفتح ، أم بالكسر لا تخرجُ عن دلالة نهاية الشيء وكأنّه غلق الباب لمن يريد الادعاء بالنبوة.

ثمّ نذهب إلى المعاجم العربية لنتزود من بحر دلالتها؛ لنستكشفَ عن دلالة اللفظة أكثر؛ لأنّ لهم الدورَ الأبرزَ في وضعِ حجرَ الأساسِ الذي اعتمدَ عليه واضعو كُتُبِ القراءاتِ في قراءتِهم فقد وضّحَ الخليلُ ابن أحمد الفراهيدي في دلالات هذه اللفظة ؛ إذ قال: ((خَتَم يختِمُ خَتْماً أي: طَبَع فهو خاتِمٍ. والخاتَمُ: ما يوضع على الطينة، اسم مثل العالم، والخِتام: الطين الذي يُخْتَمَ به على كتابٍ، ويقال: هو الخَتْم يعني: الطين الذي يختم به، وخِتامُ الوادي: أقصاه. ويقرأ: خاتمِهُ مِسْكٌ أي خِتامه، يعني عاقبته ريحُ المسك)). (٣)

إعراب القرآن للأصبهاني، ١ / ٣١٣ ، و مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ١ / ٣٣٣ .

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ١٠٥٨ .

(٢) يُنظر: تفسير السمعاني، ٤ / ٢٩١، و عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ١ / ٤٨٨، و التحرير والتنوير، ٢٢ / ٤٧ .

(٣) العين، ٤ / ٢٤١ – ٣٤٢، و يُنظر: جمهرة اللغة، ١ / ٣٨٩ ، و المحيط في اللغة، ٤ / ٣١٥ ، و مقاييس اللغة، ٢ / ٢٤٥ .

من خلال قراءتنا لكتب القراءاتِ وكتبِ علومِ القرآنِ ، والمعاجم نُلاحِظُ أنّ دلالةِ اللفظةِ تدِلُّ على نهاية العمل في أيّ شيءٍ مهما كانت حركة التاء سواء بالفتحِ ، أم بالكسرِ إلّا أنّ اللفظة التي جاء بها المتنبي بحركة التاء، التي من دلالاتها هو الخاتم الملبوس، قد سُبِقت هذه اللفظة بلفظة (الفص) التي تأتي مع الخاتم الملبوس وتعلوا فوقه وهذا ما كان يُريده المتنبي عندما جاء بهذه اللفظة بحركة الفتح ؛ لأنّ حركة الكسر للفظة (الخاتم) ليس لها دلالة إلّا الانتهاء من الشيء فكانت الحركة الأنسب لهذه اللفظة من أجل التوافق الدلالي.

لذلك شرحها العكبري قائلًا:((فَلم لَا نلوم من لامها على أَنه لَيْسَ فص خَاتمه يذبل وَهُوَ مُسْتَحِيل فِي أَن يكون فص خَاتم إِنْسَان يذبل لِأَنَّهُ لَيْسَ هَذَا فِي طاقته فَكَذَا هَذِه الْخَيْمَة لَا تقدر أَن تعلو الممدوح لقصورها عَنهُ، وَقَالَ ابْن الأفليلي[1]: لم لَا تلوم من لامها وَتقول: لَهُ إِن الرئيس تهيبته وأعجزني الأشمال عَلَيْهِ يقصر يذبل مَعَ عَظمته عَن فص خَاتمه ويخف عِنْد رزانته ويقل عِنْد جلالته فَكيف أُطِيق الاشتمال عَليّ من هَذِه حَاله)). [2]

ومن أجل الكشف عن المضمون الدلالي الحقيقي لهذه اللفظة فقد استعان العكبري بالقراءات القرآنية من أجل الكشف عن المعنى الحقيقي الذي يُريدهُ المتنبي لإيصاله لدى السامع ، وهذا يدِلُّ على نباهة العكبري في كيفية الكشف عن المضمون الحقيقي لدلالة الألفاظ التي قد تُشْكِلَ على القارئ في دلالتها، وبذلك نلاحظ أنّ للوزن الصرفي أثرًا واضحًا في تحديد مسار الدلالات المترابطة فيما بينها.

(١) إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري الاندلسي أبو القاسم ، يعرف بابن الافليلي: وله كتاب (شرح معاني شعر المتنبي)،يُنظر: معجم الأدباء،١ / ١٢٣ .

(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٦٧/٣، وينظر اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي،١ / ٩١٨ .

الفصل الثالث

المسائل النحوية

المسألة الأولى: عطف(كلّ) بين النصب والجر:

قال المتنبي(١):

نَاثِرُهُ الناثِرُ(٢) السيُوفَ دَمًّا وكُلَّ قَوْلٍ يَقُولُهُ حِكَمًا

وضّحَ العُكْبري في شرحهِ للبيت الشعري أنّ من((نصب السيوف فبأعمال اسْم الْفَاعِل وَمن خفضها كَانَ على الْإِضَافَة)) [٣] فهي عنده كالحسن الوجه، وجعل (دماً) في موضع الحال كأنه قال: ناثُر السيوفِ متلطخةً بالدمِ، واستشهد بقراءة الحرميين، وأبي عمرو، وابن عامر من قرأ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾[٤]

يبدو أنّ هناك اختلافًا في روايةِ البيت الشعري للفظة (ناثر) ما بين من أوردها مُحلى بأل و ما بين من جرّدها مِن (أل) بدليل الكلام الذي أورده الشارحُ في الاختلاف الحاصل بين من خفض (كُلَّ) الذي عطفه على السيوفِ وبينَ من نصبها عطفًا على المعنى أيضًا[٥]، وبهذا نرى أن لفظة السيوفِ جاءت مجرورة بالإضافة، ومنصوبة باسم الفاعل.

أمّا من نصبه فقد عطف على المعنى كقولك هو ضاربُ زيدٍ، وعمرًا وكقوله تعالى:، وأمّا أهلُ الكوفةِ فقرؤوا {وجعل الليلَ سَكَناً والشمسَ والقمرَ} عطفا على الليل، وأوضح (الخطيب): إنما هو عطف (كل)، على السيوفِ؛ لأنّه حمله على المعنى؛ لأنّ السيوفَ مجرورةٌ لفظًا منصوبةٌ محلًّا ؛ إذ يقول: الذي نثر الورد ينثر السيوف أي يفرقها في أعدائه وهي دم ؛ لأنها متلطخة بالدم وإذا قال قولًا كان حكمة[٦].

إنّ ما جاء به المتنبي في بيته الشعري من حيثُ الإعراب كان مُشَابِهًا لِما قرأ به القُرّاءُ، فقد شابه البيت الشعري عند المتنبي قوله تعالى:{وَجعل اللَّيْل سكنا}، لكنّ ما السبب الذي

---

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٥٥٦ ، قاله، في عضد الدولة في يوم الجلسان عندما نثر الورد عليهم .

(٢) وجدتها في شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٦٤/٤، (ناثرُ السيوفِ) بدون (ال)

(٣) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٦٤/٤.

(٤) سورة الأنعام ، الآية : ٩٦ .

(٥) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٦٤/٤، و ينظر: الفَسْر لابن جني، ٣ / ٦١٩ .

(٦) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٦٤/٤، وينظر: الفَسْر لابن جني، ٣ / ٦١٩ .

دعا الشّرّاحَ أنْ يختلفوا في صياغةِ، ودلالة(ناثر) في بيت المتنبي؟ أكانت اللفظة عنده تدلُّ على الحال أم دلّتْ على المضي؟.

فقد بيّنَ ابن مجاهد اختلافَ القُرّاءِ في إضافةِ الف الفاعل، وحذفها من قَوْله {وَجعل اللَّيْل سكنا} فَجَرّ(الليلَ) باسم الفاعل (جاعل) لدلالتهِ على ثبوت الحدث في المعنى وهذه القراءةُ التيَ قَرَأَ بها ابْن كثير، وَنَافِع، وَأبو عَمْرو، وَابْن عَامر { وَجَاعِلُ الَّيْلِ سَكَنًا بِأَلف} ، أمّا قَرَاءة عَاصِم، وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ فقد قرأوا { وَجَعَلَ الَّيْلَ سكنًا } بِغَيْر ألف ؛ أي بنصب (الليل) بالفعل (جعل) على المفعولية. (١)

أمّا ابن خالويه فقد فضّل سببَ الاختيارِ لقراءةِ الجر واصفُها بـ(الأحسن)؛إذ يقولُ:((وردُّ فاعلٍ على فاعلٍ أحسنُ من ردِّ فَعَلَ على فاعلٍ)) (٢) أي: بمعنى عطف المجرور باللفظ أفضل من عطفه على المعنى؛ لأنّ الاسم دال على الثبوت في الشيء.

و من بعد ذلك جاء أبو منصور الأزهري ليؤكِدَ ما ذهبنا إليه آنِفًا من وجودِ اختلافٍ حاصل في التخريج الإعرابي في بيت المتنبي أعلاه ؛إذ بيّن سبب((انتصاب قوله: {والشمسَ والقمرَ حُسبانًا} على قراءة من قرأ {وجاعلُ الليلِ} فإنّه عطف الشمسَ، والقمرَ على موضع النصب في قوله: {وجاعلُ الليلِ} لأنّ معناهُ: وجاعلَ الليلَ .)) (٣) أي : حمل معنى الآية على المضي ، ثُمّ يُستدرِك الأزهري قوله بما ذكره الفراء: في إعراب (الليل) التي فسّر نصبها؛ لأنّها في موضع نصبٍ على المعنى(٤)، وهذا يؤكد سببَ الاختلافِ الحاصلِ عند الشُرّاحِ في إعراب(كُلّ) في بيت المتنبي، فرَدَّ الشمسَ، والقمرَ على معناه لمّا فرّق بينهما بقوله: (سَكَنًا)،

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١ / ٢٦٣ ، ومعاني القراءات للأزهري، ١/ ٣٧٢ ، و المبسوط في القراءات العشر، ١/ ١٩٩.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها، ١ / ١٦٥، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١ / ٤٤٢، الحجة للقراء السبعة، ٣ / ٣٦١ .

(٣) معاني القراءات للأزهري، ١/ ٣٧٣ .

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٣٤٦ ، وينظر: إعراب القرآن للنحّاس،٢ / ٢٣

كذلك فرّق بين(كل)، وبينَ الليلِ بـ(دمًا) ، فيبيّنُ بعدمِ الخفضِ قال: وإذا لم يُفرّق بينهما بشيء استدلّوا بالخفضِ[١].

وبيّن أبو زرعة الحُجّةَ لِمن خفض؛ إذ أجروا (جَاعل اللَّيْل) على مَا تقدمه من اللفظ ؛ إِذْ جاء فِي سِيَاقه، ونصبوا {وَالشَّمْس وَالْقَمَر} على تَأْوِيلِ دلالةِ اللفظ على المضي[٢] ، من قوله تعالى:﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾[٣]ثُمّ يُبينُ الحجةَ لمن قرأ {وَجعل اللَّيْل سكنا} بأَنّ الأفعال الَّتِي جاءت بعدها والتي عُطِفت عَلَيْهِ جَاءَت بدلالة الْمَاضِي ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ ﴾[٤]، و﴿ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُم ﴾[٥]، و ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ﴾ [٦] فَإِنّ عطفها عطفها على شبهها فيما سبقها وجرى بلفظِها يكون أولى. [٧]

مما تقدّم يبدو أنّ إعراب (كل) الواردة في بيت المتنبي (بالنصبِ) أولى لوجود الفاصلِ بينَ كُل، والسيوف وهو(الدم)، والسبب الثاني يبدو أنّ إعرابها بالنصب أكثر توافقًا مع ما يبتغيه المتنبي؛ لأنّ النصبَ يدلُّ على الحالِ، والاستقبالِ أمّا الجرّ فإنّه يدلُّ على الماضي فقط، وأنّ الذي يُريدُ المتنبي من قوله للسامعِ بأنّ ممدوحه ينثرُ السيوفَ في كُلِّ وقتٍ ليس في الماضي، أو له وقتٌ يحدده .

كذلك كان لأهلِ التفسيرِ الأثرَ الواضحَ في بيانِ دلالةِ اللفظةِ؛ إذ بيّن ابن عطية السببَ لقراءةِ ((عاصم وحمزة والكسائي (وجعل الليل) ، وهذا لما كان (فالق) بمعنى الماضي فكأن اللفظ (فلق الإصباح)، وجعل، ويؤيد ذلك نصب الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ.)) [٨] ، وذكر ابن عاشور أنّ

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري، ١/ ٣٧٣ .
(٢) ينظر: حجة القراءات، ١ / ٢٦٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع، ١ / ٤٤١ – ٤٤٢ .
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٦ .
(٤) سورة الأنعام، الآية: ٩٧ .
(٥) سورة الأنعام، الآية: ٩٨ .
(٦) سورة الأنعام، الآية: ٩٩.
(٧) ينظر: حجة القراءات، ١ / ٢٦٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع، ١ / ٤٤١ – ٤٤٢ .
(٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٢ / ٣٢٦.

قراءةَ الجمهورِ((بصيغة اسم الفاعل وجرّ الليلَ لِمُنَاسَبَةِ الْوَصْفَيْنِ فِي الإِسمية وَالإضافة. وَقَرَأَهُ عَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ. وَجَعَلَ بِصِيغَة فعل الْمَاضِي وَبِنَصْبِ اللَّيْلَ.))[١]

وذكر أبو بكر ابن السراج أنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى، جاز لك في الاسم الذي عُطِفَ عليه أو فُصِل بينه، وبين الاسم الذي جاء بعد اسم الفاعل غير العامل بفاصلٍ النصب على المعنى؛ لبعده من الجار، فمن ذلك[٢] قوله سبحانه: ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾[٣]، وهذا مُشابِهٌ لما جاء به المتنبي في بيته الشعري.

وذهب أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ) أنّ الفصلِ الذي جاء بين الليل، والشمس كان سببًا في تقوية النصب وزاده قوّةً[٤]، وهذا دليلٌ على صحّةِ النصب من (كل) في بيت المتنبي؛ إذ فُصِل بينها، وبين ناثر بـ(الدم) ثُم يُفنِّد كلامه بأن لو كان (جاعل الليل والشمس والقمر) لكان الجرُ أقوى؛ لأنّه لم يَفصِل بينهما بفاصلٍ، ومِن ثُمّ يحملُ المعنى بجوازِ أنْ يكونَ (جاعلٌ) يحملُ دلالةَ المضي، ويجوزُ أنْ يكونَ فيه دلالةُ المستقبلِ.[٥]

لكنّ ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) يرى أنّ ((اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون إضافته حقيقية، بل هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، ومثله (فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى) و (فالِقُ الْإِصْباحِ) كما تقول: (زيد قادر عالم) ولا تقصد زمانا دون زمان)).[٦]

إنّ ما ذهب إليه ابن هشام يحملُ معنى الدلالةِ التي يبدو أنّ المتنبي قد أرادها فهو يرى أنّ نثرَ السيوفِ ليس في الماضي فقط، وإنّما حال نثرها مع الدم مُسْتمِرًا، وهذا فيه تخويفٌ، وترويعٌ للعدوِ؛ لأنّه إبلاغٌ ببطشه، وقوته، وعزيمته.

---

(١) التحرير والتنوير، ٧ / ٣٩١ .
(٢) ينظر: الأصول في النحو، ١ / ١٢٨ .
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٦ .
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ، ٢ / ٣٠
(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ٢ / ٣٠ .
(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥ / ٦٤١ – ٦٤٢ .

المسألة الثانية : (بين): بين الظرفية و الاسمية :

قال المتنبي[١] :

لأني كُلّما فارَقْتَ طَرْفي بَعيدٌ بَينَ جَفْني والصّباحِ

قصد العكبري الاختلاف الإعرابي الحاصل في لفظة،(بين) إذ وضّحَ أنّ:((من رفع (بين) يجوز أن يكون فاعلا ببعيد)) [٢] كقول الشاعر:[٣]

كأنّ رِمَاحَهم أشطانُ بئرٍ بعيدٍ بينُ جَالَيْها جَرُورِ

فبالرفعِ أخرج(بين) عن كونها ظرفًا؛ إذ رفعه بفعلهِ، وجاء فعله على معنى(تَبعّد)، وشابه ذلكَ بقراءةِ ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عباس، وحمزة، وأبي بكر من قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[٤] فالقراءةُ جاءت بالرفعِ، وخرّجَ أبو الفتح الرفعَ فيها على الابتداء، وخبره بعيدٌ، أمّا وجه النصب فذهب العكبري إلى أنّ النصبَ يكون على الظرفية مُشابهًا القراءة التي قرأ بها نافعٌ، والكسائي، وحفص عن عاصم، أو يجوز على إضمار (ما) بتقدير (بعيدٌ ما بين جفوني)، وهذه القراءةُ التي قرأ بها الأعمش التي جاءت برواية عبد الله بن مسعود (لقد تقطع ما بينكم) قال أبو الفتح: بإضمار (فعل)، أي: يبعد بين جفوني.[٥]

وذكر ابن مجاهد البغدادي الاختلاف القرائي الحاصل في هذه الآية الكريمة حيثُ قال: ((وَاختلفوا في رفع النون ونصبها من قَوْله {لقد تقطع بَينكُم} فَقرأَ ابْن كثير وأبو عَمرو وَعاصِم في رِوَاية أَبي بكر وَابن عَامر وَحمزَة {لقد تقطع بَينكُم} رفعا وَقَرَأَ نَافع والكسائي {لقد تقطع بَيْنكُم}

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٢١٤ .

(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢٥٧/١ .

(٣) البيت منسوب إلى المهلهل ابن ربيعة في التعازي و المراثي والمواعظ والوصايا، ١ / ٢٨٦، وينظر: الأغاني، ٥ / ٣٥ ،.

(٤) سورة الأنعام ، الآية: ٩٤ .

(٥) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢٥٧/١، وينظر: الفَسْر لابن جني، ١ / ٧٤٩ – ٧٥٠ .

نصبا، وروى حَفص عَن عَاصم {بَينكُم} نصبا فقد جعلها ظرفًا ، ومن قرأها بالضم جعلها اسمًا)). [١]

وفضل أبو منصور الأزهري قراءةَ الرفعِ ؛ إذ يرى أنّ قراءتها بالرفعِ فمعناها تقطع وصالكم؛ إذ إنّ (البَين) في كلام العرب تكون دلالته للوصالِ، والفراقِ، ثُم يُفضلُ أبو منصور قراءةَ الرفعِ؛ إذ يراها هي أرفعُ من قراءة النصبِ.[٢]

فإذا كانت قراءة الرفع هي الأفضل عند القرّاء فما السبب الذي دعا المتنبي بأنْ يأتي بها منصوبةً ؟.

لعلنا نجدُ الإجابة عند أبي زرعة ؛ إذ بين أنّ من قرأ بالفتح كانت حجّته على معنى لقد تقطع مَا بَينكُم، ففسر أنّ (مَا) عِند القُراءِ هي مَوصُولةٌ، وَلفظة (بَين) هي صلَة لكنهم حذفوا المَوصُول وَهُوَ (مَا)، وَبقيت الصِّلَة، وَهِي (بَينكُم)، لكنّ هذا الرأي واجه الرفضَ مِن أهلِ البصرَةِ ؛ إذ لم يُجيزوا النصبَ مُعللينَ ذلك بأنَّ الصِلَة، والموصول اسم وَاحِد، وذهبوا إلى أنّ هذا من الاستِحالةِ أَنْ يُحذفَ صدرُ الِاسمِ، وَيبقى آخره .[٣]

وجاء عند المفسرين تعريفٌ في دلالة اللفظة بما بينه أصحابُ القراءاتِ من الاختلاف الحاصل بين القراءتين، فقد فضّل الزجّاجُ قراءةَ الرفعِ؛ إذ عدّها أجود القراءتين، والنصبُ جائز.[٤] وهذا ما جاء به المتنبي في بيته الشعري.

وعدّ البغوي(ت:٥١٠هـ) لفظة (البين) مِن الأضداد؛ إذ ذكر ابن الأنباري قائلًا: ((والبين من الأَضْداد؛ يكون البيْن الفراق، ويكون البين الوصال؛ فإذا كان الفراق فهو مصدر بانَ يَبِينُ بَيْناً)) [٥] إذ تحملُ دلالتين متضادتين وَصْلًا، وَتكُونُ هَجْرًا.[٦]

---

(١) السبعة في القراءات ، ١/ ٢٦٣، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ، ١ / ١٦٤، والحجة للقراء السبعة ، ٣ / ٣٥٧.

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري: ١ / ٣٧٢.

(٣) ينظر: حجة القراءات : ٢٦١ – ٢٦٢ .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه،٢ / ٢٧٣ .

(٥) يُنظر: الأضداد، ١ / ٧٥.

(٦) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن تفسير البغوي،٣ /١٧٠ .

أمّا ابن الجوزي فقال:((الذين رفعوه، جعلوه اسماً، فأسندوا الفعل الذي هو (تقطَّع) إليه والمعنى: لقد تقطع وصلكم. والذين نصبوا، أضمروا اسم الفاعل في الفعل، والمضمر هو الوصل فالتقدير: لقد تقطع وصلكم بينكم)). [١]

ومِمّا جاد به كبراؤنا أهلُ علومِ القُرآنِ أنّهم لم يبتعدوا عمّا جاء به أهلُ القراءاتِ؛ إذ ذكر الفرّاءُ قراءةَ عبد الله [٢] (لَقَدْ تقطع ما بينكم)، فإنّه وجهٌ مِن أوجه الكلامِ؛ إذ جعل الفعل لـ(بين) ترك نصبًا، وهذا مُشابِهًا لِما ورَد في التراثِ اللغوي (أتاني دونك من الرجال) فترك نصبًا، وهو فِي موضع رفع؛ لأنّه جاء صفة. [٣]

وذكر أبو البقاء العكبري إنّ (بينكم) إذا قُرِئت((بالنصبِ فيها ثلاثةُ أوجُهٍ: أحدُهَا: هو ظَرفٌ لِـ (تقطَّعَ) ، والفاعلُ مُضْمرٌ؛ أَي: تقطَّعَ الوَصْلُ بَينَكُم، ودلَّ عَليهِ (شُركاءُ) ، وَالثَّانِي: هو وَصْفٌ مَحذُوفٌ؛ أَي: لَقد تقطَّعَ شَيْءٌ بَينَكُم، أَو وَصلٌ.

والثالِثُ: أَنَّ هذَا المَنصوبَ في مَوضِعِ رَفعٍ، وهو مُعربٌ، وجاز ذلِكَ حَملًا على أَكثرِ أَحوالِ الظَّرفِ)). [٤]

وقد صوّب المفسرون هذه القراءةَ، وأوضحوا سبب القراءة بها فقد أجاز ابن جرير الطبري القراءتين؛ إذ ذكر: والصواب من القول عندي في ذلك أنْ يُقالَ: أنّهما قراءتان مشهورتان باتفاق المعنى، وبذلك أجاز القراءتين بأيّ منهما قرأ القارئ فهو مصيبٌ بقراءته؛ مُعلِلًا بأنّ العربَ قد تنصب (بين) في موضع الاسم ، وقد ذكر سِماعًا منها: (أتاني نحَوك، ودونَك، وسواءَك)، نصبًا في موضع الرفع، وقد ذكر عنها سماعًا الرفع في (بين)، إذا كان الفعل لها، وجعلت اسمًا[٥]،واسْتدلّ على ذلك بالبيت الشعري المنسوب إلى المهلهل:

---

(١) زاد المسير في علم التفسير، ٢ / ٥٧، وينظر الدر المنثور، ٣ / ٣٢٣.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ، ١ / ١٦٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع، ١ / ٤٤١ .

(٣) ينظر: معاني القرآن ، ١ / ٣٤٥ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن، ١ / ٥٢٢ .

(٥) ينظر: تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن،٩ / ٤١٩ ، و تفسير الماتريدي ، ٢/ ١٤٩ .

كَأَنَّ رِماحَهُم أَشْطَانُ بِئْرٍ بَعِيدٍ بَيْنُ جَاليها جَرُورِ[١]

وقد أفاد السمين الحلبي أنّ مَن قرأ (بينكم) بالنصبِ على الظرفية فأراد صلة لِموصولهِ المحذوف أي: تقطّع الذي بينكم، وأمّا قراءةَ الرفعِ فأرادها على الفاعلية أي تقطع وصلكم. [٢]

وقد فصّل ابن جني في هذهِ القراءةِ ذاكرًا: إنّ منهم من قرأها بالنصب ، وهذه القراءةُ فيها وجهان :

أحدهما أنْ يكونَ الفاعل ضميرًا مستترًا، أي: لقد تقطع الأمرُ بينكم.

وأمّا الوجهُ الآخر: وهو أنْ يكون (بينكم) منصوبَ اللفظِ مرفوعَ الموضعِ بفعله إلا أنّه أفرضتْ على نصبه الظرفيةُ، وإنْ كان مرفوعَ الموضعِ لكثرةِ استعمالهم إياه ظرفًا إلّا أنّه قد بيّن أنّ استعمال الجملة التي هي صفةٌ للمبتدأ مكانه أسهل مِن استعمالها فاعلة مبين السبب في ذلك ؛ لأنّه ليس يلزم أنْ يكون المبتدأ اسمًا محضًا، كلزوم ذلك في الفاعل، ألا ترى إلى قوله: (تسمعُ بالمعيدي خير من أنْ تراه) [٣]، أي: سماعك به خير من رؤيته وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. [٤]

ويبدو أنّ ابن الجزري (ت: ٦٠٦ هـ) يميلُ إلى الرفع إذ ذكر مَن قرأ بالرفع فقد قرأ على الاتّساع ؛ وذلك بإسناد الفعل إلى الظرف، وشابه ذلك بقولهم: قوتل خلفكم وأمامكم. [٥]

أمّا رضي الدين الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ) فقد أنكر الرفع من لفظة (بينكم) في قوله تعالى: {لقد تقطع بينكم}، قال: ((بينكم مسند إليه، لكنه لم يرتفع، استنكارا لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله))[٦]، فهو قد وافق المتنبي في بيته الشعري.

---

(١) البيت منسوب إلى المهلهل ابن ربيعة في التعازي و المراثي والمواعظ والوصايا، ١ / ٢٨٦، وينظر: الأغاني، ٥ / ٣٥ ،.

(٢) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، ١ / ٢٥٠، والتحرير والتنوير، ٧ / ٣٨٥.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال،١ / ١٢٩ .

(٤) ينظر: الخصائص، ٢ / ٣٧٠، وشرح شذور الذهب لابن هشام ، ١ /٥٢ –٥٣ .

(٥) ينظر: البديع في علم العربية ، ١ / ٩٥ .

(٦) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ٣ / ١٠٤.

إنّ ما جاء المتنبي في بيته الشعري قد أدخل بعضُ أهلِ اللغةِ في خلافٍ في حركة لفظة (بينكم) ما بين ناصبٍ لها، وما بين رافعٍ، وما تناولناه آنِفًا من كُتُبِ القراءات، وكتب اللغة، والتفاسير يُشيرُ لنا بأنّ ما جاء به المتنبي يبدو بقراءِ النصب لأنّه يتكلم عن المفارقة، أي: الابتعاد عن محبوبه فهو يتطلبُ الظرفية المكانية، والزمانية، والظرفية تتطلب حركة النصب لا غير، لأنّ: ((المعنى يريد أني إذا فارقتك ولم أرك طال ليلى عليّ، فبعد ما بين جفوني، والصباحِ ذكر الواحدي: ولو قال بين عيني، والصباح لكان أظهر ؛لأن الصباح إنما يرى بالعين لا بالجفن[1] وتلخيص المعنى إني أحبك فلا أقدر أن أفارقك وإذا فارقتك طال ليلى وسهرت إلى الصباح شوقا إلى لقائك)) [2]، فنباهةِ العكبري، وفطنته العقلية هي التي مكنته من الاستعانة بالقراءات القرآنية لبيان المبتغى الدلالي عند المتنبي.

(١) يُنظر: شرح ديوان المتنبّي للواحدي: ٢ / ٩٢٠.

(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢٥٧/١ .

المسألة الثالثة : لغة(أكلوني البراغيثُ) (١):

قال المتنبي(٢) :

لا يستحي أحدٌ يُقالُ له نَضَلُوكَ آلُ بُوَيْهِ أوْ فَضَلُوا

شرح العكبري بيتَ المتنبي أعلاه مُرَكِّزًا على لفظةِ (نضلوك)، التي رفع الفعل(نضل) فيها لفاعلين الأول: علامة الجمع (الواو)، التي عدّها فاعلًا أول، و(آل بويه) الفاعل الثاني، و التي جاءت على لغة (أكلوني البراغيثُ) ، وذكر أنّ هذهِ اللغةٌ تُعَدُّ ضعيفةً عند أهلِها، لإمرين الأول: لأنّها وردتْ قليلةً في اللغة، وثانيًا أنّهم يجوّزون فيها إعرابًا آخر، وهو أنْ يكون بدلا من الضمير(٣).

وبالرغم مِن أنّ العكبريَ قد عدّها لغةً قليلة الاستعمال لكنّه قد اسْتَدَلّ على هذه اللغةِ بقراءةِ بعضِ القُرّاءِ، كقراءة حمزة، والكسائي من قوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾(٤)، فقد قرأوا(إمّا يبلغان عندك الكبر أحدهما)(٥).

لكنّ ابن جني خالف من عدّها ضعيفةً ؛ إذ جوّزَ لمن قال: ذهبوا إخوتك ، وقاما أخواك ، فجاء بعلامة التثنية ، والجمع فيها ، ذاكرًا ما حكاه سيبويه: (أكلوني البراغيثُ)، وقد فسّرها بأنّ لها من كلام العربِ نظائرَ كثيرةً. (٦)

وأوّلُ ما نسْتَدِلُ به على ما جاء به المتنبي، هو ما ذكره الأزهري في كتابه؛ إذْ أوردَ قولهُ تعالى: {إِمَّا يَبْلُغَانِّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ} مُوضِحًا: أنّها القراءةُ التي قرأ بها حمزة، والكسائي، والمرادُ منها للدلالة بها على اثنين(٧) .

---

(١) وهي لغة بلحارث بن كعب ، ولغة طيئ ، ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، ١ / ٢٧١ .

(٢) ديوان المتنبّي : ١ / ٥٤٩، يمدح عضد الدولة ويذكره وقعة مع وهشوذان بن محمد الكردي بالطرم.

(٣) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٠٩/٣ .

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٢٣ .

(٥) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٠٩/٣ .

(٦) ينظر: الفَسْر لابن جني:١ / ٦٧٠ – ٦٧١.

(٧) ينظر: معاني القراءات للأزهري، ٢ / ٩١ .

ويرى أبو منصور أنّ مَنْ قَرَأَ (إِمَّا يَبْلُغَانِّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ) فإنّه أراد التَثْنِيَةَ ؛ لأنّ الأبوين قد ذُكِرا قبله، فصار الفعل على عددهما، ثم قال: أحدهما، أوكلاهما على استئناف. وهذه إشارةٌ إلى بيان سببِ ما جاء به المتنبي لهذه اللفظةِ على هذه اللغةِ ، والدليل على ذلك هو ما ذكره من دلالة اللفظة لِمَنْ قَرَأَ (إمّا يَبلُغَنَّ) جعله فعلاً لأحدهما فكرر عليه (كِلاَهُمَا)، فالحجّةَ لِمَن أثبتَ الألف: أنّه جعلها ضميرا للوالدين، والتخصيص، والدلالة عليهما. (١)

وأمّا أبو علي الفارسيّ فلم يُجِزْ القراءةَ بثبوت الألف، مُعلِلًا ذلك؛ لأنّ (أحدهما) قد ((ارتفع بالفعل وقوله: أو كلاهما معطوف عليه، والذكر الذي عاد من قوله: (أحدهما) يُغني عن إدراج علامة الضمير في (يبلغان) فلا وجه لمن قال: إن الوجه إدراج الألف لتقديم ذكر الوالدين ، ووجه ذلك أنّه على الشيء الذي يذكر على وجه التوكيد)). (٢) إنّ ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في حجّته يُشيرُ لنا بأنّه لم يُجِزْ قراءةَ الإفرادِ لا غير.

وذهب أبو زرعة في بيان الحجة لمن قرأ بالألف(إِمَّا يبلغان) على الاثنين؛ لأَنّ الْوَالِدين تقدم ذكرهمَا فِي قَوْله تعالى: {وبالوالدين إحسانا} ؛ فيفسر ذلك بأنهم ((آخرجا الْفِعْل على عددهما مثنى)). (٣)

ثُمّ يبيّن الأوجه التي ارتفعت فيها {أَحدهمَا أَو كِلَاهُمَا} فأحّدُ الأوجهِ أَنْ يكون بَدَلًا من الضَّمِير(ألف الاثنين) فِي يبلغان، أمّا الوجه الإعرابي الآخر فإنّه ارتفع بِفعلٍ مُسْتَتِر تَقْدِيره إِمَّا يُبلغانِ عنْدك الْكبر يبلغهُ أَحدهمَا أَو كِلَاهُمَا، وَ أمّا قراءةُ {إِمَّا يبلغنّ } على التوَحِيد فكانت حجتهم إذا كان الْفِعْلُ مُتَقَدِمًا على فاعله فلا يجوز تثنيتهُ، أو جمعه. (٤)

لكي أسْتدِلَّ على ما أشرتُ إليه آنِفًا سأذهبُ باستقرائي لكتبِ أهلَ علومِ القرآنِ؛ كي أثبُتَ ما ارتأيتُ إليه من كُتُبِ القراءات ، ومن ثَمّ أُفَتِشُ عن سبب سيرهم في تخريج هذه القراءةِ ، التي سارَ عليها أهلُ القراءاتِ.

---

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري، ٢ / ٩٢ ، والحجة في القراءات السبع ، ١ / ٢١٦، والمبسوط في العشر، ١ / ٢٦٨.

(٢) الحجة للقراء السبعة، ٥ / ٩٦ .

(٣) حجة القراءات، ١ / ٣٩٩ .

(٤) ينظر: حجة القراءات، ١ / ٣٩٩ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،١ / ٣٥٦ – ٣٥٧.

فهذا الفراءُ قد عَلّلَ سببَ القراءةِ على التثنيةِ قائلًا: ((لأنّ الوالدين قد ذكر قبله فصار الفعل عَلَى عددهما)) [١] وهذا الرأي يُقوّي الحجة لما جاء المتنبي بهِ في بيتهِ الشعري.

لكنّ أبا جعفر النَّحَّاس كان مُخَالِفًا للفرّاءِ في تخريجهِ لهذه الآية الكريمة، فقد بيّنَ في رأيهِ بأنّ القِرَاءةَ بدون ألف الاثنين هي الأوضح، أو الأبين في العربية مُعَلِلًا ذلك؛ لأنّ (أحدهما) يعودُ على واحدٍ وليس الاثنان.[٢]

وجوّز أبو البقاء العكبري القراءتين، وخرّج الإعراب بين القراءتين، فقال:((يُقرأُ (يَبلُغانِ)، وَالألف فَاعلٌ، وَ(أَحدُهما أَو كلَاهمَا) : بَدلٌ منهُ. وقالَ أبو علِي: هو تَوكِيدٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهمَا مَرفُوعًا بِفِعل مَحذُوفٍ ؛ أَي إِنْ بلغَ أَحدُهما أَو كلَاهما ؛ وَفَائِدَتهُ التوكِيدُ أَيضًا. ويجُوزُ أَنْ تَكونَ الألف حَرفًا لِلتثنيَةِ، وَالفَاعِل أَحدُهما.)) [٣]

إنّ هذا الخلافَ القرائي بين أهلِ القراءاتِ، وكذلك بين أهلِ علومِ القُرآنِ لا ينفي بوجود اللغة التي جاء بها المتنبي في بيته الشعري ؛ بل إنّ إحدى القراءات التي قرأ بها القّرّاءِ تُثبِتُ ما جاء به؛ لذلك أفصح الزجاج عن رأيه فذكر: أنّ الألف من (يبلغان) فاعلٌ ويكون أَحَدَهُمَا، أو كلاهما بَدَل من الألف.[٤]

ويرى ابن عطية أنّ النون في(يبلغن) هي: النون الثقيلة مُعلِلًا ذلك ،لأنّها دخلتْ للتأكيد، وليست النون التي يُراد بها للتثنية، فعلى القراءتين الأوليين يكون قوله: أَحَدُهُما فاعلا، وقوله أَوْ كِلاهُما معطوفا عليه، وأمّا القراءة الثانية فيعرب قوله: أَحَدُهُما بدلاً من الضمير في يبلغان، وهو بدل مقسم ثُم يذكر أنّ بعضَ النحويين، ومنهم سيبويه ينكرون اللغة التي يجوز أنْ يكون أَحَدُهُما فاعلًا، وقوله أَوْ كِلاهُما عطف عليه، وهذه على لغة من قال أكلوني البراغيث.[٥]

نفهم من كلام ابن عطية أنّه يستبعد اللغة التي جاء بها المتنبي لإنكار النحويين لها.

---

(١) معاني القرآن، ٢ / ١٢٠ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن، ١ / ٥١٨ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٨١٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣ / ٢٣٤ .

(٥) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣ / ٤٤٨ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٧ / ٣٣٥.

أمّا أهلُ اللغةِ فقد ذهبوا إلى اتجاهينِ مُختلِفينِ ما بين مؤيدٍ لهذه اللغةِ، ومَنْ كان رافضًا لها بحجة قِلّةَ الشواهدِ اللغويةِ، والشعرية التي وردتْ عنها، وما كان حاضرًا منها، فهو لا يخرجُ عن الشذوذِ اللغوي الذي تكنّى بهذه الصفة من قِبلِ أهل اللغةِ، فهذا سيبويه يُفَسِّرُ سببَ ورود الضميرِ مُتَّصِلًا بالفعلِ؛ إذ يُشبهها بتاء التأنيثِ فيقول:((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضربباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة.))[١] مُسْتَدِلًا بقولِ الفرزدق: [٢]

ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّه بحَورانَ يعصِرنَ السّليطَ أقاربُهْ

إنّ ما جاء به سيبويه يُشعرنا بصحة ما جاء به المتنبي، و أنّ هذه اللغةَ ما زالت مُسْتعمِلةً في لغتنا الدارجةِ إلى يومنا تُسْتَعملُ في حياتنا اليومية، ولا يقصِدُ المتكلمُ من هذه الواو إلّا للدلالة على الجمعِ ، إذن ما أراده المتنبي من الواو في (نضلوك) للدلالة على الجمعِ .

إذ فسّرهاَ العكبري قائلًا: ((ونضلوك غلبوك والتناضل الْمُسَابقَة فِي الرَّمْي نضل الرجل إِذا ظهر عَلَيْهِ بِكَثْرَة الرَّمْي)) [٣]

وقد وصفَ ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) هذه اللغةَ بالشذوذِ، وَنفى الاستقامةَ عن كَلَام العرب؛ مُعَلِلًا ذلك بقوله: ((وَلَو كَانَ لَا فرق بَين تَقْدِيم الْفَاعِل وتأخيره، لوَجَبَ أَن يَسْتَوِي اسْتِعْمَال الْفِعْل فِي كَلَامهم.)) [٤] ثُمّ بيّنَ الوجوه الإعرابية لهذه اللغةِ ذاكرًا:((أَحدهَا: أَن يكون الْكَلَام على التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير، أَي: البراغيثُ أكلوني، وَهَذَا الْأَشْبَه بِهِ. وَ وجه آخر: أَنّه يجوز أَن يكون الْإِضمار وَقع على شريطة التَّفْسِير، فَيكون (البراغيثُ) بَدَلا من الْوَاو)). [٥]

أمّا الوجه الثالث: وهذا ما فسّره سيبويه ، وذكرناه آنِفًا بأنّ الواو علامة الجمع ؛ مُسْتَدِلًا على ذلك بأَنّ الأفعال لَا يجوز تثنيتها وَلَا جمعهَا، ثُمّ يُعلِل على ذلك بأنّ الْفِعْل لَو ثُنّي، وَجمع من أجل الاثنين، أَو جمَاعَة، لجَازت تثنية الفعل، وجمعه مع فاعل واحد إذا تكرر الفاعل أَيْضا

(١) الكتاب ، ٢ / ٤٠ ، والأصول في النحو، ١ / ١٧٢ ، .

(٢) ديوان الفرزدق ، ١ / ٤٤ .

(٣) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٠٩/٣ ، وينظر: الفَسْر لابن جني: ٣ / ٢٨٢ .

(٤) علل النحو:١ / ٢٧٢.

(٥) المصدر نفسه: ١ / ٢٧٣ – ٢٧٤.

فَكَانَ أولى بتثنيته، وَجمعه مَعَ الْوَاحِد [١] ثُمّ يستدِلُّ على ذلك بـ((أَنّ الْفِعْل يدل على مصدر مُبْهَم، والمصدر الْمُبْهم لَا يثنى وَلَا يجمع، فَكَذَلِك مَا يدل عَلَيْهِ)). [٢]

لكنّ ابنَ مالك نَسَبَ إلى بعضٍ من العرب أنّهم يأتون قبل الفاعل بألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو نون الإناث دالّين بها على حال الفاعل الذي سيأتي يُشّبهونها بتاء (فعلتْ هند) على تأنيث الفاعلة قبل أنْ يذكر اسمها، وهذه اللغة سمّتها بعضُ العرب: (أكلوني البراغيث). [٣] وقد تكلم بها النبي(ﷺ) فقال: ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)). [٤]

وعلى هذه اللغة جاء قولُ الشاعرِ [٥] يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

واستشهد ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) في شرحهِ الابياتَ الشعرية الدالّ على ما جاء به المتنبي إذ روى ما قاله الشاعر [٦]:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

وقول الآخر [٧]:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

(١) ينظر: المصدر نفسه : ١ / ٢٧٤ .
(٢) علل النحو: ١ / ٢٧٥ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،٢ / ٨٠ .
(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٢ / ١١٦ ، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، ١ / ٢٥٧، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١ / ١٧٠ .
(٤) موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، ١ / ٢٥١ .
(٥) ديوان عُبيد الله ابن قيس الرقيّات، ١ / ١٩٦ .
(٦) ديوان احيحة ابن الجَلّاح ، ١/ ٤٧، ت ١٣٠ ق هـ .
(٧) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ١ / ١٠٩ .

((فمبعد وحميم مرفوعان بقوله: أسلماه والألف في أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلي مرفوع بقوله يلومونني والواو حرف يدل على الجمع و الغواني مرفوع بـ رَأَيْنَ والنون حرف يدل على جمع المؤنث)). [١]

وفسّرَ ابن عقيل دلالته قائلًا: ((ومعناه أنه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع)) [٢] نفهم من كلام ابن عقيل أنّه جَوّز مجيء الضمير الدال على الاثنين، أو الجماعة، أو نون الإناث متصلة بالفعل قبل الفاعل ، وهذا ما جاء به المتنبي في بيته الشعري .

لذلك شرحها العكبري قائلًا: ((لَيْسَ بمستح من كَانَ مَغْلُوبًا بآل بويه؛ لأَنهم يغلبُونَ كل أحد فَلَا يستحي من قيل لَهُ فضلوك واستولوا عَلَيْك وغلبوك فيعترف بالتقصير عَنْهُم وَيجْعَل الإذعان وَسِيلَة فِي أَن يَأْخُذ بحظه مِنْهُم)) [٣]

يبدو أنّ ما أراده المتنبي بمجيء الواو في بيته الشعري من لفظة (نضلوك) أنْ يُحققَ غايتين: الأولى هي استقامة الوزن العروضي في بيته الشعري، والغاية الثانية ليُخبِر السامع بكثرة (آل بويه) فلا يحزن لغلبهم له .

فأراد العكبري أنْ يخبرَ المتلقي أنّ ما جاء به المتنبي لم يكن غريبًا، أو خارجًا عن المألوف؛ بل كان موجودًا عند القّرّاء ، لذلك استدلّ على بيت المتنبي بالقراءات القرآنية عليه.

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،٢ / ٨٤ .
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،٢ / ٨٤ .
(٣) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٠٩/٣ .

المسألة الرابعة: (ما) بين الحجازية، والتميمية:

قال المتنبي [١]:

ما كُلُّ مَنْ طَلَبَ المعالي نافِذًا فيها ولا كُلُّ الرجالِ فُحُولا

قصدَ العكبري في شرحهِ لديوان المتنبي اللَفظَتَيْنِ،(نافذًا وفحولًا)؛ إذ بيّنَ أنّهما منصوبان بـ(ما) الحجازية، التي جاء بها القرآنُ، مُسْتَدِلًا عليها بقولهِ تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[٢]، ثُمّ يذكرُ العكبري أنّ (ما) غير الحجازية لم تأتِ في القرآنِ إلّا في قراءة المفضل بن عاصم من قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٣] على أنّها مسبوقة بـ (ما) التميمية .[٤]

فهل كانت للمتنبي غاية بمجيئه لـ(ما) الحجازية دون التميمية، أم هي اللغة السائدة في عصره؟، هذا ما نُحاولُ الكشفَ عنه من خلال تتبعنا للقراءات القرآنية ، التي استدلّ العكبري بها على شعرِ المتنبي؛ لتكونَ شاهدًا على براعته في استنباط الدلالات اللغوية من النصوص الشعرية .

فقد فسّر أبو منصور الأزهري هذه القراءةَ واصفًا إياها باللغةِ التي ارتفعت على جميع اللغات؛ لأنّها لغةُ أهل الحجازِ التي نزل بها القرآنُ فيها، فيقولون: ما زيدٌ عالمًا، ومنه قوله تعالى :{ ما هذا بشرًا } ، ثُمّ يُشيرُ إلى القراءة الثانية التي من أراد أنْ يقرأ بها فيجوُز له ؛ لأنّها اللغة التي تُنْسبْ إلى بني تميمٍ، التي يرفعون الخبر فيها إذا كانت تُسْتَعْمَل في النفي.[٥]

لكنّ أبا علي الفارسي قد بيّن الحِجّة لهذه القراءةِ ؛إذ يرى أنّ قراءة الرفع هي لغةُ تميم التي ترفع المبتدأ والخبر، ثُمّ يذكرُ عن هذه اللغة ما قال: عنها سيبويه (وهو أقيس الوجهين) [٦]

---

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ١٤٨، قاله في بدر بن عمار في حادثةٍ مع الأسد.

(٢) سورة يوسف،: الآية: ٣١ .

(٣) سورة المجادلة، الآية : ٢ .

(٤) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣/ ٢٤٥ .

(٥) ينظر: معاني القراءات للأزهري، ٣ / ٥٨ .

(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه:٢ / ٣١٦ .

أي: الرفع، والنصب مُعلِلًا ذلك أنّ النفي كالاستفهام، لكن بما أنّ الاستفهامَ لا يُغيّرُ الكلامَ عمّا كان عليه في الواجب، فينبغي أنْ لا يُغيّر في النفي عمّا كان عليه في الواجب؛ بمعنى أنّ الكلامَ المُصاغ من المبتدأ، والخبر قبل النفي كان مرفوعًا ، سيبقى بعد النفي مرفوعًا.(١)

أمّا مَن ادّعا النصب: فإنّه جاء على لغة أهلِ الحجاز التي نزل بها القرآنِ ، والأخذ في التنزيل بلغتهم أولى، وعليها جاء قوله:{ ما هذا بشرا }، و وجهه من القياس، أنْ يدخل على الابتداء، والخبر كما أنّ (ليس) تدخل عليهما، وهي تنفي ما في الحال، كما أنّ (ليس) تنفي ما في الحال(٢).

كذلك تناول أهلُ كُتبِ معاني القرآنِ هذه اللفظةَ بشكلٍ واسعٍ فقد ذهب الفرّاءُ مُبينًا السببَ في قراءة النصبِ من قوله: {مَا هَذَا بَشَراً} ؛ بأنّها نصبت (بَشَراً)؛ لأنّ الباء قد استعملت فِيها ، وأنّ أهلَ الحجازِ لا ينطقونَ إلَّا بالباء، فلمّا حذفوها أحبُّوا أنْ يكون لِلباءِ أثرٌ فيما خَرَجتْ منه(٣).

لذلك نصبوا عَلَى ذَلِكَ الأثر، ثُمّ يُعَضِّدُ قولهُ: بأنّ كُلّ ما في القرآن أتى بالباء إلَّا قوله: {مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ} ، ثُمّ يستدركُ كلامه عن قراءةِ أهلِ نَجدٍ فأنّهم يتكلمونَ بالباء، وغير الباء، حتى إذا ما أسْقطوا الباء من اللفظةِ رفعوا اللفظة في الكلامِ (٤) ،ويُعَضِّدُ ما تناوله بما أنشده بعضهم: (٥)

لَشتَّانَ ما أَنْوِي وينوي بنو أبى جَميعاً فما هذان مستويان

وقد بيّن أبو البقاء العكبري أنّ من نصب(أُمَّهَاتِهِمْ) : فقد نصبها عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ(مَا) الحجازية ، وأَمّا من قرأ بِضَمِّ (أُمّهاتُهم) فجعل ما هنا تميمية.(٦)

ثُمّ نستدركُ كلامنا بما جاء به المنتجب الهمذاني في بيان رفع اسمها، ونصب خبرها فيرى: إذا اختلّ شرطٌ من شروطها كتقديم الخبرَ نحوَ:(ما حاضرٌ زيدٌ) ، أو نقضتَ النفيَ بـ

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة،٦ / ٢٧٧ ، وحجة القراءات، ١ / ٧٠٣ .
(٢) المصدر نفسه: ٢٧٧/٦ .
(٣) ينظر: معاني القرآن:٢ / ٤٢، و إعراب القرآن، ٢ / ٢٠١ .
(٤) ينظر: معاني القرآن:٢ / ٤٢، و إعراب القرآن، ٢ / ٢٠١ .
(٥) لم يُنْسَبُ إلى قائلِا ، وذكره الفرّاء في معاني القرآن،٢ / ٤٢.
(٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢١٢ .

(ألّا) كقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ﴾[١]، أو جاء بعدها ما هو مفعولُ خبرها نحوَ:(وما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ) رَفعتَ ما بعدها، فهذه الأمثلة الثلاثة التي خالفت القاعدة النحوية التي تسيرُ عليها (ما) تُخْرِجُها عن عملها في النصب [٢].

فإذا رجعنا إلى بيتِ المتنبي فإننا لا نجدُ ما وافقَ في البيتِ الشعري أيَّ مثالٍ ؛ لذلك نرى أنّ المتنبي جاء بـ (ما) عاملة في اسمها وخبرها .

يقول الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) : إنّ(ما) النَّافِيَة لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَالأفعال فَإِذا دخلت على الأسماء فهي كـ (ليس) تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ ما بعدها، وَقد وردتْ فِي الْقُرْآنِ الكريم فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ هي[٣]: في قوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ ﴾[٤] ﴾[٤] وقوله تعالى:﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ ﴾[٥]من قرأ بكسر التاء، وَقَوْلِهِ تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴾[٦].

وعلى هذا الرأي يبدو أنّ البيت الشعري للمتنبي قد جاء مُوافِقًا لقول الزركشي فجاء بـ(ما) التي تعمل عمل ليس ؛ لأنّها دخلت على الاسم ، ولم يأتِ بـ(ليس)؛ كي لا يختلُّ الوزن العروضي للبيت الشعري .

أمّا أهل التفسير فذكر الزجاج أنّ جميعَ النحويين القُدماء ، وعلى رأسهم الخليل، وسيبويه يزعمون أَنّ بشراً نُصِبتْ على أنها خبرَ مَا، من قوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ ﴾[٧] ﴾[٧] ويَعدّونها بمنزلة(ليس)، وَأمّا (مَا) فمَعناها معنى (ليس) في النفي، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ، الجيدَة ، ويرى بعضُ النحويين أنّ الرفْعَ في قولك: (مَا هَذَا بَشَرًا) أقْوى الوجهين، لكنّ الزجاج غلّطه؛ لأنّ لغة كتاب الله، ولغة رسول الله أقوى اللغات، ولم يُجوز الزجاج القراءة بلغة

(١) سورة القمر، الآية : ٥٠ .
(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ١٢١ – ١٢٢ .
(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن، ٤ / ٤٠٥ .
(٤) سورة يوسف،: الآية: ٣١ .
(٥) سورة المجادلة، الآية: ٢ .
(٦) سورة الحاقة، الآية: ٤٧ .
(٧) سورة يوسف،: الآية: ٣١ .

تميم ؛ لأن القُرّاءَ أجمعوا على قراءة قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾[1]، وما قرأ أحَد ما هُنَّ أُمهَاتُهمْ.[2]، وأمّا من زعم بأنّ الباء لا تزاد في خبر (ما)، إلّا إذا كانت عاملة[3] فقد ردّ عليهم السمين الحلبي بقول الفرزدق، وهو تميمي[4]:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّه ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

ثُمّ ذهب السمين الحلبي أنَّ المختارَ في (ما) أنْ تكونَ حجازِيةً؛ لأنّها تنصبُ الخبرَ لمَّا تسقط منه الباءُ ، و منه قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾[5]، و﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[6] وجاءت أكثرُ لغةِ أهل الحجاز بزيادةِ الباء في خبرها، حتى زعم بعضُهم أنّه لم يَحْفَظِ النصبَ في غير القرآن.[7]

إلّا في قول الشاعر[8]:

وأنا النذيرُ بحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِل الجيوشُ إليكمُ أَقْوادَها

أبناؤُها متكنِّفَون أباهُمُ حَنِقُو الصدورِ وما هُمُ أولادَها

أمّا أهل اللغة فكان لهم الدور الأبرز في بيان سبب عملِ (ما) عملَ(ليس) فقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي بأنّ النّصبَ يكون بفقدان الْخَافِض وَمَثّلَ له بقوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[9] أَي ببشر فَلَمَّا أسقط الْبَاء نصب ، ثُم ذكر أنّ تميم ترفع هَذَا كلما كَانَ بعد الِاسْم الْمُبْهم، والمكنى يجعلونه مُبْتَدأ، وخبرا ويقرؤون { مَا هَذَا بشرٌ}، فيجعلون هَذَا

(١) سورة المجادلة، الآية: ٢ .
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣ / ١٠٧ – ١٠٨، و المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٣ / ٢٤٠.
(٣) وهؤلاء أبو علي الفارسي وتبعه الزمخشري .
(٤) ديوان الفرزدق، ١ / ٢٧٠ .
(٥) سورة المجادلة، الآية: ٢ .
(٦) سورة يوسف،: الآية: ٣١ .
(٧) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،١ / ١٢٢ – ١٢٣ .
(٨) لم أقف على قائله، و وِردَ في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بلا نسبة،١ / ٣٠٢ .
(٩) سورة يوسف،: الآية: ٣١ .

مُبْتَدأ، وبشرا خَبره. [١] وثَمّ يُعَزِزُ كلامه بقوله: لَا يُقدّمُونَ خبر(مَا) عَلَيْهِ فلَا يَقُولُونَ قَائِماً مَا زيدٌ؛ مُعَلِلًا ذلكَ أنّ البصريين لَا يُقدّمون منفي على حرفِ نفي على عكس ما جاءت به تَمِيم فهي ترفعُ على الِابْتِدَاء، وَالْخَبَر فأنّهم يَقُولُونَ مَا زيدٌ قَائِمٌ أَي زيدٌ قَائِمٌ. [٢]

أمّا بيانَ سبب عمل (ما) عند الحجازيين فقد بيّنَ أبو العباس المبرد مُعَلِلًا ذلك؛ لأنّهم يرون فيها معنى(ليس)، فهي تقعُ مُبتدأ،(وتنفي ما يكون في الحالِ وما لم يقع في الحال)، فلما أشبهتها، ودلّت على ما تَدِلُّ عليها، وَلم يكن بَين نفييهما فصل الْبَتَّةَ حَتَّى صَارَت كل وَاحِدَة تُغْني عَن الآخرى أجروها مجْراهَا فَمن ذَلِك اسْتَدلوا بقَوله الله عز وَجل {مَا هَذَا بشرا} وقوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾[٣]، ثُمّ يبينُ السبب الذي جعل بني تميم يذهبون إليه في رفع اسمها وخبرها ، بأنّهم جعلوها حرفًا على هيأتها كأنّها بمنزلةِ (إنّما) فَيَقُولُونَ مَا زيدٌ منطلقٌ ، إذا قُلت: إِنَّمَا زيدٌ منطلقٌ. [٤]

وذكر أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) بأنّ الكوفيين لا يرون عمل (ما) في الخبر عند أهلِ الحجازِ؛ لأنّه منصوبٌ بحذف حرف الخفضِ، أمّا البصريون فيذهبون إلى عمل (ما) في الخبر، وهو منصوبٌ بها؛ إذ بيّن السببَ في عدم عملها عند الكوفيين؛ كونها غير مختصةٍ بالأسماء، والأفعال، فيذكر رأي الكوفيين بأنّ ما كان مُختصًا يعملُ وما كان غيرُ مُختصٍ كان غيرُ عاملٍ مُسْتَدِلينَ على ذلك بحروف الخفض التي خفضت الاسم كونها مختصّة بالأسماء ، وحروف الجزم كونها مختصة بالأفعال فقد عملت في الجزم [٥].

لذلك فقد شبّهوا (ما) بحرف الاستفهام كونها تدخلُ على الاسمِ، والفعلِ ، ما زيدٌ قائمٌ ، لذلك أوجبُوا عدم عملها ، وجعلوها مهملةً غيرَ عاملةٍ ، لكنّ البصريين ردّوا عليهم محتجين

---

(١) ينظر: الجمل في النحو،١ / ٩٣ – ٩٤ .

(٢) ينظر: الجمل في النحو،١ / ٣٠٥ ، الكتاب، ١ / ٥٩ .

(٣) سورة المجادلة، الآية: ٢ .

(٤) ينظر: المقتضب، ٤ / ١٨٨ ، وشرح كتاب سيبويه ١ / ٣٢٤ ، والإيضاح العضدي،١ / ١١٠.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ١ / ١٤٤ – ١٤٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣ / ١١٩٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٣ / ١١٥ .

بالأدلة: فالدليل الأول عندهم لعمل (ما) في نصب الخبر ، هو تشبيههم لها بـ(ليس) وأنّ وجه الشبه بينهما من وجهين:

الأول: دخولها على المبتدأ والخبر ، كما تدخل (ليس) عليهما.

الثاني: أنّ (ما) تنفي ما في الحال كـ(ليس) التي تنفي ما في الحال

والدليل الآخر على عمل (ما) هو دخولُ الباء في خبرها، كما تدخلُ الباءُ في خبر (ليس)، وهذا يقوي الشبه بينهما ، فإذا ثبت أنّها قد اشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أنْ تجري مجراه ، وتنصُب الخبر.[١]

بعد الاطلاع على كُتُبِ القراءاتِ القرآنية وكُتِبِ اللغة يبدو لنا أنّ (ما) التي جاءت في بيت المتنبي هي (ما) الحجازية وذلك؛ لأسبابٍ منها:

١ – هي اللغةُ السائدة، والأكثرُ شيوعًا ، فهي اللغة الابرزُ عند العربِ في كلامهم التي وصِفتْ بالحسنِ، والتي اختارها المتنبي لبيته الشعري بوصفها الأبرز والأعلى.[٢]

٢– أنّها تحملُ معنى (ليس) في النفي ، ونفيها يُفيدُ الحال، وهذا ما يريده المتنبي من ايصاله للسامع، فهو يُريدُ النفي لهذين الصنفين ، فجاء بـ(ما) الحجازية، والتي تحمل معنى (ليس) في نفي الحال ، والحال مُتجدد لا يُحدد بوقت[٣] .

إذاً لماذا لم ينفِ المتنبي بـ(ليس)؟

نقول: يبدو ذلك من أجل استقامة الوزن العروضي أوّلًا، وأنّ(ليس) مختصةٌ بالأسماء دون الأفعال على عكس (ما) فأنها غيرُ مختصةٍ ، وكأنّ المتنبي يريدُ النفي بغير المختص، و ليس بالمختص، هذا إنْ دلّ على شيءٍ فيدلُّ على بلاغته في انتقاء اللفاظ من اللغة العالية لقصائدهِ الشعرية فهو لم يختر ما كان ضعيفًا، أو ما كان محددًا في دلالته.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه .

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري، ٣ / ٥٨ .

(٣) ينظر: المقتضب، ٤ / ١٨٨ ، وشرح كتاب سيبويه ١ / ٣٢٤ ، والإيضاح العضدي،١ / ١١٠.

المسألة الخامسة: اسم (لا) النافية للجنس بين النصب والرفع:

قال المتنبي(١):

لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْديهَا ولا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لم تُسعِدِ الحالُ

قصد العكبري لفظة (خيل) ذاكرًا السببَ الذي دعا المتنبي إلى نصبها بـ(لا) مُعَلِلًا؛ لأنّها تنصبُ النكراتِ بغير تنوينٍ، في حين ثمّةَ إعرابٌ آخر ينسبهُ العكبري إلى الخليل، و سيبويه في جواز رفعِ النكراتِ بالتنوين،(٢) مُسْتَدِلًا عليه بما أنشده العجاج(٣):

تالله لولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ بِيَ الجحيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ

فقد بيّنَ سببَ الارتفاعِ بعد(لا) عند بعضِ النحويين لوقوعها (مُبتدأ) في قراءةِ مَن قرأ (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ) (٤) برفع الثلاث من قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ ﴾(٥) فقد رفعها على الابتداء، والخبر في الحج، وهذه القراءةُ المنسوبة إلى يزيد بن القعقاع، وثمة قراءةٌ آخرى قرأ بها((أبو عمرو وابن وكثير برفع الرفث والفسوق ونصب الجدال))(٦)

مُشَبِّهًا هذه القراءةَ بقولِ: أميّة بن أبي الصلت(٧):

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبدا مقيم

وقد أورد سيبويه بيتًا من الشعر قد نصب الأولين ورفع الثالث

هذا وجدِكُم الصَّغارُ بعيْنيهِ لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاك ولا أبُ(١)

---

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٤٨٦ ، قاله: في مدح أبي شجاع فاتك .
(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢٧٦/٣ .
(٣) ديوان العجّاج ، ١ / ٤٠٠
(٤) يُنظر: المبسوط في القراءات العشر: ١ / ١٤٥ .
(٥) سورة البقرة، الآية : ١٩٧
(٦) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢٧٦/٣ .
(٧) ديوان أميّة ابن أبي الصلت / ٥٤ ، لكن عجز البيت في الديوان وجدته(لا غولٌ ولا فيها مُليمُ)

وهذا محمول على الموضع؛ لأنّ الموضع الأول رفع بالابتداء، وتكون (لا) الأخيرة بمعنى(ما) النافية غيرَ العاملة[٢] ((فكأنك قلت ما رجل ولا غلام في الدار)).[٣] فيشرحُ العكبري البيت؛ إذ يقول:((لَيْسَ عنْدك من الْخَيل وَالْمَال مَا تهديه إلى الممدوح تجازيه بِهِ على إحسانه إِلَيْك فَإِذا لم يكن عنْدك هَذَا فليسعدك النُّطْق يُرِيد فامدحه وجازه بالثناء عَلَيْهِ إِن لم يعنك الْحَال على مجازاته بِالْمَالِ)). [٤]

ولعل ابن مجاهد البغدادي أوّلُ من تناول هذا الاختلاف؛ إذ ذكر أنّ القُرّاءَ قد ((اختلفوا فِي قَوْله: {فَلَا رفث وَلَا فسوق} فِي نصب الثَّاء، وَالْقَاف بِغَيْر تَنْوِين وضمهما مَعَ التَّنْوِين))[٥] لكنّه لم يُبيّنْ سببَ الاختلافِ، حتى جاء أبو بكر الأنباري ؛ إذ فصّلَ في قراءةِ الآية الكريمة { فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج } ذاكرًا لها ثلاث قراءات:

أوّلها: قراءة شيبة، ونافع، وعاصم، والأعمش، وحمزة والكسائي، التي جاءت قراءاتهم بالنصب كُلّهن بلا تنوينٍ فقد نفى حدوث جنس الثلاث في الحج ، وثانيها: قراءةُ أبي جعفر برفعهن كلهن مع التنوين، أمّا القراءة الثالثة والتي قرأ بها ابن كثير، وأبو عمر فيرفعان بها (فلا رفث ولا فسوق) بالتنوين، وينصبان، (ولا جدال).[٦]

الذي يعنينا من هذه القراءات الثلاث هو ما جاء في بيت المتنبي موافِقًا لها؛ إذ بيّن ابنُ خالويه الحِجّةَ في اختلاف القرّاء لهذه الآية الكريمة ذاكرًا: أنّ الحِجّة لمن نصب: أنّه قصد التبرئة بـ(لا) في الثلاثة، فبنى الاسم مع الحرف، فزال التنوين للبناء، والحُجّة لمن رفع (الرفث)، والفسوق أنّهما قد يكونان في حال من أحوال الحجّ، فجعل (لا) بمعنى ليس فيهما، ونصب

---

(١) الكتاب ، ٢ / ٢٩٢ ، نسبه سيبويه إلى رجل من بني مَذحِج ، ولم يُنْسَبه إلى قائل ، وينظر: عيون الاخبار ٢ / ٤٢٩ .

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣/ ٢٧٧ .

(٣) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣/٢٧٦-٢٧٧ .

(٤) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣/٢٧٧، وينظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ١ / ١٠٧٥.

(٥) كتاب السبعة في القراءات، ١ / ١٨٠ ، وينظر: الحجة للقراء السبعة، ٢ / ٢٨٦ .

(٦) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء،١ / ٥٤٦ ، والمبسوط في القراءات العشر، ١ / ١٤٥ .

(الجدال) في (الحج) على التبرئة لأنّه يُريدُ به المُراء، والشك في تأخيره، وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها. [١]

وذكر أبو علي الفارسي أنّ القراءة واضحةٌ في نصب ما بعد (لا) من قوله: {فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ}، وأما قوله: وَلا جِدالَ فإنّ لا مع جدال في موضع رفع، فقد اتفقت الاسماءُ في ارتفاعها بالابتداء، فلا يمنع من أنْ يكون قوله: في الحَجِّ خبرًا عنها، وهذا ما شابه بيت المتنبي أعلاه، ثُمّ يستأنف كلامه، ويبينُ الحُجّةَ لمن فتح الثلاث من قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾(٢)، بأنّها إذا فتحها فإنّه ينفي جميع الرفث والفسوق، مُشبّهًا ذلك لقوله تعالى:﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[٣] فقد نفى جميعَ هذا الجنسِ كله ، فهو يرى الأكثر مطابقةً للمعنى المقصود من الآية الكريمة، فإذا رفع، ونوّن فكأنّ النفي لواحد منه. [٤]

وذهب صاحبُ الإتحاف، بأنّ من قرأ بالفتح كان قد جعل (لا) على التبرئةِ ومن قرأ بالرفع بلا تنوين فكان على التخفيف، وأمّا قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب بـ(الرفع والتنوين) التي وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن؛ إذ بيّنَ وجهُ رفعِ الأولين مع التنوين؛ لأنّ الأولَ اسمُ (لا) المحمولةَ على معنى (ليس) فجاء على معنى النهي أي: لا يكونن رفث، ولا فسوق ، والثاني قد عطفه على الأول، و(لا) قد كُرِّرتْ للتأكيد، ونفي الاجتماع، وبناء الثالث على الفتح على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج، وأمّا مَنْ قرأ بالفتح بلا تنوين في جميعهنْ فيذهب إلى إنّ (لا) لنفي الجنس عاملة عمل أنّ مركبة مع اسمها كما لو انفردت. [٥]

يبدو من خلال البحثِ أنّ من قرأ بالنصب فهو يُريدُ نفي الجنس كله، وهذا ما يريدُ المتنبي قوله للسامعِ ، ونحاولُ أنْ نؤكده بما جاد علينا أهل اللغة من البيان لهذه القراءةِ.

---

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع،١ / ٩٤ ، ومعاني القراءات للأزهري،١ / ١٩٦ – ١٩٧.

(٢) سورة البقرة، الآية : ١٩٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٢ / ٢٩١ .

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ١ / ١٧٦ – ١٧٧ .

ولم يبتعد المُفسِّرونَ، وأربابُ اللغةِ عمّا تقدّم عند المتخصّصين بالقراءات؛ إذ ذكر الفرّاءُ أنّ ((مَن نصب أتْبعَ آخر الكلام أوّله، ومن رفع بعضًا ونصب بعضا فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون.)) [١]

أمّا النَّحَّاس فذكر أنّ يزيد بن القعقاع قرأ بالرفع؛ إذ جعل (لا) بمعنى (ليس)،أو إنْ شئت رفعت بالابتداء، ويجوز في الكلام على النصب فلا رفث، ولا فسوقًا، ولا جدالًا في الحج عطفا على اللفظ على ما كان يجب في (لا) [٢] مُسْتَدِلًا بقول الشاعر[٣]:

لا أبَ وابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وابنِه إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدى وتأَزَّرَا

ورجّحَ العكبري قراءةَ الفتحِ فيقول:((وَالْفَتْحُ فِي الْجَمِيعِ أَقْوَى لِمَا فِيهِ مِنْ نَفْيِ الْعُمُومِ)). [٤]

كذلك كان لأهلِ التفسير الأثرُ الواضحُ في بيان الاختلافِ القرائي في الآية الكريمة فذهب الأخفش الأوسط بتوجيههِ القرائي للنصبِ؛ مُعلِلًا ذلك أنّ المنفي كُلّه نكرة ، ثُمّ يستأنف كلامه بقراءة من قرأ بالرفع مُبينًا السببَ في ذلك؛ لأنّه قد يكون هذا المنصوب كُله مرفوعاً في بعض كلامِ العربِ[٥]. مُستدِلًا على ذلك بقول الشاعر[٦]:

وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ ليَ في هذا وَلَا جَمَلُ

وممّا جاد به كبراؤنا اللغويّون أنّهم لم يبتعدوا عمّا جاء به أهلُ القراءاتِ؛ إذ ذكر الخليل أنّ (لَا) التي جاءت للتبرئة كَقَوْلِك: ((لَا مَال لزيد وَلَا عقل لعَمْرو وَمِنْه قَول الله تبَارك وَتعالى: {لَا ريب فِيهِ}[٧] وَمِنْه {فَلَا رفث وَلَا فسوق وَلَا جِدَال}[١] و {لَا بيع فِيهِ وَلَا خلة وَلَا شَفَاعَة}[٢] وَمن وَمن رفع جعل لَا فِي معنى لَيْسَ بيع فِيهِ وَلَيْسَ خلة وَلَيْسَ شَفَاعَة))[٣].

---

(١) معاني القرآن، ١ / ١٢٠ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ١ / ٨٥ ، والتبيان في إعراب القرآن ، ١ / ١٦١ .

(٣) يُنْسَب للفرزدق، وليس في ديوانه المطبوع، ونسب إلى رجل من عبد مناة بن كنانة، وهو من شواهد سيبويه التي لم يُعرف قائلها،٢/ ٢٨٥، وانظر أيضا: المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٠

(٤) التبيان في إعراب القرآن،١ / ١٦١ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ١ / ٢٥ .

(٦) ديوان الراعي النميري، ١ / ١٩٨.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢ .

وقد شبّهه سيبويه (لا) بـ (أنّ)؛ إذ قال: ((و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها)) [٤]، ثُمّ يسْتَدْرِكُ كلامهِ بلزومِ ترك التنوين، مُعَلِلًا ذلك؛ لأنّها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، وهذه أولًا، أمّا ثانيًا فلأنّها لا تعمل إلّا في نكرة، فقد نفى سيبويه عملها في المعرفة ، مؤكِدًا بأنّها لا تعمل إلّا في النكرة مُشَبِهًا لها بـ (رب) التي لا تعمل إلّا في النكرة، ومثلها (كم) في الخبر، والاستفهام ، لذلك فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها، أمّا إذا عَمِلتْ (لا)، و(ما) فإنّها تعمل فيه في موضع ابتداء[٥].

إذاً نفهمُ مما تقدّمنا من كُتُبِ القراءاتِ، والتفسير، واللغة والنحو بأنّ ما جاء به المتنبي هو لنفي جنس الخيل في (لا) الأولى، لأنّ نفي جنس الخيل يمكن أن يتحقق بعدم التملك لها فجاء معها بـ (لا) النافية للجنس ، أمّا المال فجاء به مرفوعًا وذلك لأنّه لا يستطيعُ نفي جنس المال من التملك له ؛ لأنّ تملكه من عدمه غير مُستقر ، فجاء به مرفوعًا حملًا على معنى ليس، ولم يأتِ بـ(ليس) في البيت الشعري من أجل استقامة الوزن العروضي أوّلًا ، وكي لا ينفي من تملك جنس المال منه ؛ لأنّ المالَ يأتي، ويزول بين الحين، والآخر.

(١) سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤ .

(٣) الجمل في النحو ١ / ٣٠٣.

(٤) الكتاب، ٢ / ٢٧٤ .

(٥) ينظر: الكتاب، ٢ / ٢٧٤ .

المسألة السادسة: الفعل (يواريهم) بين الرفع، والنصب:

قال المتنبي: (١)

ألزمت نفسك شيئًا ليس يلزمها أن لا يُواريَهُمْ أرضٌ ولا علمُ

تناولَ العكبري لفظة (يواريهم) التي وردت في بيت المتنبي أعلاه ذاكرًا مجيئها منصوبة بـ (أنْ)، وقد استدلّ على هذا النصبِ بقراءة عاصم، وابن كثير، ونافع، وابن عامر[٢] من قوله تعالى:﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾(٣) بنصبهم الفعلَ (تكون) [٤] ((المعنى يقول قد ألزمت نفسك ما لم يكن يلزمها وكلفتها ما لا يحق عليها من أن عدوك لا يواريهم أرض تشتمل عليهم ولا يسترهم عنك جبل يحول بينك وبينهم وهذا غاية التكلف))[٥].

فما الغاية الدلالية التي أرادها المتنبي حتى يُبقي الفعل منصوبًا رُغمَ وجود فاصل بين (أن) و الفعل المضارع ؟، هذا ما نُحاولُ الكشفَ عنه من خلال تتبُعنا لكتُبِ القراءاتِ المشُابِهة لبيت المتنبي من الناحية الإعرابية، من أجل الكشف عن الحركة الإعرابية؛ حتى يتبينَ لنا المدلولُ اللغوي الذي أراده المتنبي، الذي استدلّ العكبري على شرحه بالقراءات القرآنية على الألفاظ التي اختلف الروّاة في رواية حركاتها.

إنّ حنكته النحوية قد جعلته أنْ يستدلَ على ما يُريد شرحه لبيت المتنبي بالقراءات القرآنية، كأنّ لسانَ حالِه يقولُ لنا بأنّ ما جاء مُختَلِفًا فيه في البيت الشعري عند المتنبي ، كان هذا الاختلافُ موجودًا عند القُرّاءِ .

ولعل ابن مجاهد أوّلَ مَن ذكر هذا الاختلافَ القُرّائي الحاصل في رفع النون، ونصبُها من قَوْله تعالى:﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾[٦]: دون التفصيلِ فيها، فنسب قراءة (النصب) إلى

(١) ديوان المتنبّي: ١/ ٣٣١، قاله: عندما حدث خطاب بينه وبين قومٍ متشاعرين، وظن الحيف عليه والتحامل
(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ١ / ٢٤٧ .
(٣) سورة المائدة، الآية: ٧١ .
(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٦٥/٣ .
(٥) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣٦٥/٣، و ينظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ١ / ١١٨٥.
(٦) سورة المائدة، الآية : ٧١ .

ابن كثير، ونَافِع، وعَاصِم، وابن عَامر، وأمّا قراءة (الرفعِ) فنُسِبتْ قِراءتُهاَ إلى أَبي عمرو، وَحَمْزَة، والكسائي[1]، دون التفصيل فيها.

لكنّ ابن خالويه ذكر هذه القراءة، وفصّل فيها؛ إذ يرى أنّ مَن قرأ بالرفع فقد حَمَلها على معنى (ليس) أي: (ليس تكونُ فتنةٌ)، أو بإضمار الهاء في(أنّ) . المعنى(أنّه لا تكونُ فتنة) ، وأمّا من نصب الفعل بعدها فهو وجه الكلام؛ لأنّ (أنّ) و (أنْ لا) تنصبان المستقبل ، وهذا ما جاد به علينا الكوفيون .

أمّا البصريون فيجعلون (أنْ) هنا مخففة من المشددة، والأصل فيها {أنّه لا تكون فتنة} مُسْتدلينَ على ذلك بمواضعَ آخر من قوله تعالى:﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾[2] أي: أنّهم لا يقدرون على شيء، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[3] أي: أنّه لا يرجع إليهم قولاً، فمن نصبه فقد نصبه بـ (أنْ)، و (لا) لا تكونُ فاصلًا بين العامل، والمعمول فيه، وشبّه ذلك كمن قال: أحبُّ أن تذهبّ وأحب أن لا تذهب. [4] إنّ ما جاد به علينا ابن خالويه خالويه يُعطينا إشارة إلى سبب النصب عند المتنبي؛ إذ حمَلَ النصبَ إلى عمل أنْ المخففة.

وأمّا عبد الله ابن المبارك المقرئ، (ت: ٧٤١هـ) فذكر أنّ من شروط عمل (أنْ) الناصبة : أن لا تقع بعد فعل من أفعال اليقين ، وبذلك فقد أُهمِلَ عمل (أنْ) الواقعة بعد اليقين فيرفع الفعل المضارع بعدها، وهذا قليلٌ في اللغة العربية مُسْتَدِلًا على ذلك بقولِ أبي حيان: وليس في الواقعة بعد الشك إلّا النصب، لكنّه لم يُشِرْ إلى تركِ عملها بسبب وجود الفاصل بين (أن)، و الفعل إنّما ذكر أنّ الأكثرَ في كلام العرب النصب، وهو الأرجح. [5]

أمّا أهلُ كُتُبِ علومِ القرآنِ فلم يبتعدوا عن أهلِ القراءات فكان تعليلهم للقراءةِ مُشابِهًا لهم فقد فسّر الفرّاءُ سببَ القِراءةِ بالرفعِ، والنصبِ؛ إذا وقعتْ (لا) بين الفعل، و(أنْ) كفّتْ (أنْ) عن

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ١ / ٢٤٧ .

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٣) سورة طه، الآية: ٨٩.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ١ / ١٤٨، والحجة للقراء السبعة، ٣ / ٢٤٦ ، ومعاني القراءات للأزهري، ١ / ٣٣٧ ، وحجة القراءات ، ٢٣٣.

(٥) ينظر: الكنز في القراءات العشر، ١ / ٧٢ .

العمل، وجاء بعدها الفعل مرفوعًا، و أمّا إذا حُذِفَ منه (لا) فلا يكونُ الكلامَ إلّا نصبا مُعَلِلًا ذلك؛ لأنّ (ليس) تصلح مكان (لا) فيمن رفع بـ حتّى، و فيمن رفع ب (أنْ) [١] ، فهذه إشارة من الفراء إلى أنّ ما جاء به المتنبي لا يجوزُ فيه إلّا النصبَ.

وقد وضّح أبو عبيدة (ت: ٢٠٩هـ) الفرقَ بين من قرأ بالرفع ، والنصبِ فمن رفع فكان على إضمار الهاء في (أنّ) كأنّه قال: (أنّه لا تكون فتنة) ، ومن نصب (تكون) على إعمال (أنْ) فيها، ولا تمنع (لا) النصبَ في عمل الفعلِ.[٢]

ويرى أبو البقاء العكبري أنّ مَنْ قرَأَ بِالنَّصْبِ فعَلَى معنى (أَنِ) ناصِبَةَ لِلْفِعْلِ، وَأَنّ (حَسِبُوا) بِمَعْنَى الشَّك، وَمن قرَأَ بِالرَّفعِ فعَلَى معنى (أَنِ) الْمُخَففةَ مِنَ الثقِيلَةِ، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ، وَ قد أَجَازواَ ذَلِكَ لوجود الفاصل (لَا) بَيْنَهَا، وَبَيْنَ الْفِعْلِ، وَحَسِبُوا عَلَى هَذَا بِمَعْنَى عَلِمُوا. [٣]

وكان لأهلِ اللغةِ الدورُ الابرزُ في التوجيه القرائي من أجل بيان دلالة اللفظة ؛ إذ ذكر ابن الوراق(ت: ٣٨١هـ) بأنّ(لا)الواقعة بين(أنْ)، والفعل المضارع لها موقعان، فأمّا واقعة عوضًا عن اسم، وفي هذه الحالةِ يرتفعُ الفعل بعدها لأنّها عِوضٌ عن الخبر، وأمّا إذا لم تكن (لا)عوضًا عن اسمٍ ، فأمّا تأتي (أن) خفيفةٌ، أو غيرها ، فإنْ كانت(أن) خفيفةً فأنّ الفعل ينتصب بعدها ؛ لأنّه لم يَجْعَل (لَا) عوضا عن اسمٍ، فَعمِلت (أَنّ) فِي الْفِعْل فنصب بهَا، ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾(٤)، وأمّا إذا كانت(أن) خفيفةٌ، وَقُرِئَ بعدها بِالرفْع، فَإنّه جعل (أَن) مُخَفّفَة، وأضمر اسْمهَا، وَجعل (لَا) عوضا، لذلك ارتفع الْفِعْل، لِأَنّهُ فِي مَوضِع خبر (أَن) وهذه حِجّةُ مَن قرأ بالرفع[٥] من قوله تعالى:﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ ، وهذا الرأي نراه أكثرَ توافِقًا لما جاء به المتنبي في بيته الشعري:

إذاً ما كان يحتمل التعويض بين (أن)، و(لا) فيكون الفعل مرفوعًا، وما لا يحتمل التعويض فيكون الفعل منصوبًا ، لذلك فالدلالة في بيت المتنبي لا تحتمل التعويض عن الكلام

(١) ينظر: معاني القرآن ، ١ / ١٣٥.
(٢) ينظر: مجاز القرآن، ١ / ١٧٤
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١ / ٤٥٢ .
(٤) سورة المائدة، الآية: ٧١ .
(٥) ينظر: علل النحو، ١ / ٤٤٩.

فيطول المراد ؛ لأنّه أراد ((أن عدوك لا يواريهم أرض تشتمل عليهم ولا يسترهم عنك جبل يحول بينك وبينهم وهذا غاية التكلف)) [١] فلا مجال للراحة لهم فهو يطاردهم في كلِّ مكانٍ، أمّا مَن أراد الرفعَ فهو يخرجُ بتأويل التعويض في الكلام ، وأنّ ما يُريده المتنبي بعدم التعويض في الكلام فهو يُريدُ أنْ يُسرِع في عمله، وعدم إعطاء الراحة للعدو لا في الحال، ولا في المستقبل ، وأنّ ما يؤيد ما ذهبنا إليه هو ما ذكره الرماني (ت: ٣٨٤هـ) من خصائص(أنْ) المخففة الناصبة للفعل؛ إذ أنّها تنقلُ زمنه إلى المستقبل.[٢]

ونرى هذا ما أراد المتنبي أنْ يُبلّغهُ للسامعِ ، فجاء بالفعل المضارع الدال على الحال مسْبوقًا ب(أنْ) المخففة التي حوّلت زمنه إلى المستقبل وكأنّ لسان حاله ينطقُ بأنّ عدوك لا يستطيعُ التخفي عنك ، ولا يأمن منك لا في الحال ولا المستقبل.

وذكر المرادي ((إذا قيل أن: المصدرية فاللفظ صالح لـ(أن) الناصبة للفعل، ولـ(أن) المخففة، والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل علم فهي مخففة، وإن كان فعل ظن جاز الأمران، نحو { وحسبوا أن لا تكون فتنة }[٣]، فمن جعلها الأولى نصب، ومن جعلها الثانية رفع)). [٤]

إنّ المرادي يرشدنا إلى لسان حالِ المتنبي، وكأنّه يقولُ: إنّه علِم لما يقومُ به ممدوحهِ فجاء بالفعل الدال على الحال مسبوق بالأداة المصدرية الدالّة على الثبوتِ وفصل بينهما بالأداة التي تحولُ زمن الفعل، ودلالته إلى المستقبل، وهذا اجهادٌ في السياق اللغوي، وكأنّ لسان حال المتنبي يقول لنا: ما جئتُ به مُجهدًا هو حال ما كان يبتغيه ممدوحه من الجهد والمشقّةِ . يبدو هذا ما أراد العكبري أنْ يوصله للقارئ من خلال استدلاله بالقراءات القرآنية للكشف عن المضمون الحقيقي لها ، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على براعة العكبري في شرحه لشعر المتنبي.

---

(١) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣/٣٦٥ .

(٢) ينظر: رسالة منازل الحروف، ١ / ٤٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٧١ .

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني، ١ / ٢١٩ – ٢٢٠ .

المسألة السابعة: لفظة(حقّه) بين الابتدائية، والمفعولية:

قال المتنبي[١] :

فَعَلَتْ بنا فعلَ السماءِ بأرضه خِلَعُ الأمير وَحَقَّهُ لم نقضهِ

استهدف العكبري لفظة (حقه) في بيت المتنبي أعلاه قائلًا: ((وحقه نصبه بإضمار ما فسره)) [٢]، وهذا النصبُ شبههُ بقراءةِ أهلِ الكوفةِ، وعبد الله بن عامر من قوله تعالى :﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[٣]، وكذلك ما جاء مثله (والذئبَ أخشاه)[٤]، كذلك فسّر إعرابَ اللفظةِ مِمَن سبق العكبري، وعاصر المتنبي، كابن جني، أو جاء بعده بقليل كأبي العلاء المعري (ت: ٤٤٩ هـ)؛ إذ ذهبوا بأنّ لفظةَ و(حقه) يجوزُ فيها النصبُ، والرفعُ؛ فالنصب على إضمار فعلٍ، كأنّه قال: ولم نقضِ حقه، فلمّا أضمره فسّره بقوله:(لم نقضه)، ثم جاء الفعلُ الثاني مُفسِرًا للأول المضمر، وأمّا من أراد الرفعَ، فيجب أنْ يكون حقه مبتدأً، وجعل (لم نقضه) خبرًا عنه، والواو عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ، و أوّلُ الجُملةِ الأولى فعلٌ، وأوّلُ الثانية اسمٌ ، وقد ورد منه كثيرٌ في القرآنِ الكريم، والشعر. [٥]

فإذا ما أردنا أنْ نكشِفَ عن الغايةِ الدلاليةِ عند المتنبي فيجب علينا معرفة الحركة الإعرابية التي جاء بها؛ لأنّ الروّاة قد اختلفوا في نقل حركة(حقه) ما بين ناصبٍ لها، وما بين رافعٍ لذلك استعان العكبري بالقراءاتِ القُرآنيةِ في تفسير شعر المتنبي ومن أجل الوقوف على بيان حركة اللفظةِ الحقيقية علينا أنْ نتتبع كُتُبَ القراءاتِ، وهذا ما نحاولُ الكشفَ عنه من خلال تتبُعُنا للقراءاتِ القرآنية لنستدِلّ بها على المبتغى الحقيقي الذي أراده المتنبي .

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٢٨٣ .
(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢١٧/٢ .
(٣) سورة يس، الآية : ٣٩.
(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢١٧/٢ .
(٥) ينظر: ينظر: الفَسْر لابن جني، ٢ / ٣١٠ – ٣١١، و اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ١ / ٦٦١.

لذلك كان لابن مجاهد السبقُ في ذكر هذا الاختلاف القرائي؛ إذ بيّنَ قراءةَ ابْن كثير، وَنَافِع، وَأَبُي عَمْرو في رفع (راء) القمرِ من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[1]، وقراءة عَاصِم، وَابْن عَامر، وَحَمْزَة، والكسائي بنصب (راء) الْقَمَرِ[2].

إلا أنّ ابن خالويه بيّن الحجّةَ لمَن رفع ؛ إذ فسّرَ رفعه على الابتداء، وما بعده خبرًا عنه، وما يؤكد ذلك اتصال الهاء بالفعل (قدّرَ) العائدة على المبتدأ، والحجة لمن نصب جعلوه على تقدير إضمار الفعل الذي يُفسّره بما جاء بعده فكأنّ في تقدير الكلام،(وقدّرنا القمر قدّرناه)[3].

من خلال تتبعنا لكتب القراءات نُلاحظُ أنّ أصحابها كادوا أنّ يجمعوا على أنّ من قرأ بالرفع فقد رفعه على الابتداء، ومن قرأ بالنصبِ فيحمله على المفعولية بدليل ما يُفسِّره الفعل الذي بعده لحمله الضمير العائد على المفعول .

لذلك سنقوم بالاطلاع على كُتُبِ إعراب القرآنِ، كي نتحقق مما أسلفناه آنِفًا؛ إذ كان لهم أثرٌ واضحٌ في بيان الدلالةِ، فقد ذكر الفراء بأنّ قراءةَ الرفعِ فِيهِا أعجب إليّ من قراءةِ النصب، مُسْتَدِلًا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[4]؛ إذ جعل الشمسَ، والقمرَ تابعينِ إلى الليل، وهما عنده آيات مثله. وأمّا من قرأ بالنصب فإنّه أراد (وقدَّرنا القمر منازلَ)، كما فعلنا بالشمسِ. فردّه عَلَى الْهَاء من الشمس فِي المعنى، وشبّه ذلك بما جاء فِي كلام العربِ ؛ إذ جاء في الأثر: عبد الله يقوم وجاريته يضرُبها، فالجارية مردودة عَلَى الفعل لا عَلَى الاسم، لذلك نصبناهَا. [5]

وذكر النَّحَّاس بأنّ الكوفيين قرأوا (وَالْقَمَرَ) بالنصب على تقدير إضمار الفعل. وهذا ما اختاره أبو عبيد، مُعَلِلًا في ذلك ؛ لأنّه جاء قبله فعلٌ وبعده جاء فعلٌ و مثّل له بما جاء قبله كـ(نَسْلخ) وبعده كـ(قدّرناه) ، ثُمّ يستأنف النحاس كلامه يردُّ فيه بأنّ أهلَ العربية جميعهم فيما علمت قد خالفوا رأيّ الفراء والذي يرى فيه بأنّ (الرفعَ أعجب إليّ)، وإنما كان الرفع عندهم(

(١) سورة يس، الآية : ٣٩.
(٢) كتاب السبعة في القراءات، / ١ / ٥٤٠ .
(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ١ / ٢٩٨ ، ومعاني القراءات للأزهري، ٢ / ٣٠٧.
(٤) سورة يس، الآية: ٣٧.
(٥) ينظر: معاني القرآن، ٢ / ٣٧٨ .

أولى)؛ لأنّه معطوف على ما قبله فمعناه: (وآية القمر) والذي يرى مِن أنّ قبله (نسلخ) فقبله ما أقرب إليه منه وهو (يجري) وقبله: والشمس بالرفع، والذي ذكره بعده وهو (قدّرناه) قد عمل في الهاء. و وجه ثان في الرفع يكون مرفوعا بالابتداء.[١]

أمّا علي بن فَضَّال المُجَاشِعِي (ت : ٤٧٩هـ) فقد فضّل النصب، وعنده أجود من الرفعِ لأنّ من نصب فقد نصب على إضمار فعل يدل عليه الفعل الذي يليه {قَدّرناهُ}، أي بمعنى عطف فعل على فعل، لكنّه حذف الفعلَ الأول لدلالة الفعل الثاني عليه مُستشهِدًا على ذلك بقولِ الربيع بن ضبع الفزاري[٢]:

وَالذِّئْبَ أخشاه إن مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وأخْشَى الرِّيَاحَ والمطرا

يريد: وأخشى الذئب أخشاه.[٣] وعلى هذا الرأي فإننا نراه الأقربَ إلى بيت المتنبي

ويرى أبو البقاء العكبري: إنّ من قرأ، و(القمرُ) بِالرَّفْعِ فهو قرأهُ على الابتداء، وَخبره الجملة الفعلية في (قَدَّرْنَاهُ) ، وأمّا من قرأ ، و(القمرَ) بِالنَّصْبِ فكان على تقدير فِعْلٍ مُضْمَرٍ؛ أَيْ وَقَدَّرْنَا الْقَمَرَ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ، فَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ. [٤]

إنّ ما ذهب إليه أهلُ علومِ القرآنِ لم يكن مُخالِفًا لِما ذهب إليه أهلُ القراءاتِ فجميعهم فسّرَ قراءة النصب بتقدير الفعلِ المضمر الذي يفسره ما بعد الاسم، والذي يحملُ الضميرُ العائد على الاسم .

أمّا أهل التفسير فلم يختلِفوا مع أهل القراءات ، فقد ذكر أبو إسحاق الزجاج هذا الاختلاف القرائي ويرى أنّ من نصب فعلى تقدير، وقَدّرنَا القمَرَ مَنازلَ قَدرنَاهُ مَنَازِلَ، وأمّا من قرأ بالرفع

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس،١ / ٨٢١ .

(٢) لم أقف على ديوانه، و وجدته في الجمل في النحو،١ / ١٠٧، والكتاب،١ / ٩٠، والمحكم والمحيط الأعظم، ٨ / ٢١٥ .

(٣) ينظر: النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، ١ /٥١٦.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ١٠٨٢.

فعلى معنى وآية لهم القَمَرُ قَدَّرْنَاهُ ، ويجوز أن يكون على الابتداء وخبره الجملة الفعلية من (قَدَّرْنَاهُ). [١]

ونختم بحثنا في هذه المسألة بما جادوا علينا أهل اللغة من بيان سبب الاختلاف؛ إذ أجاز ابن جني القراءتين مُعلِلًا ذلك بقوله:((لأن العربي، إذا شغل الفعل عن المفعول بضميره، استجاز رفع المفعول بالابتداء، ونصبه بإضمار فعل. فمن قال: (والقمر قدّرناه)، بالرفع[٢] ، فهو: مبتدأ وخبر. ومن قال: (والقمر قدرناه)، بالنصب، فالقمر: منصوب بإضمار فعل يفسره (قدرناه) كأنه قال، مثلا: وقدرنا القمر، فأضمر (قدرنا) استغناء عنه، بقوله: (قدرناه)، والاختيار، في مثل هذا، الرفع، والنصب جائز حسن. فأما إذا كان هذا المفعول الذي شغل الفعل بضميره، بعد جملة من فعل، وفاعل، نحو قولك: قام زيدٌ، وعمرا، كلمته، فالاختيار فيه: النصب. والرفع جائز. وإنما اختير النصب، لإضمار فعل معطوف على ما تقدم من الفعل، والفاعل، ليكون موافقا له، ومطابقا)). [٣]

وهذه إشارة من ابن جني بأنّ ما جاء به المتنبي هو من أجل المطابقة في الكلام ويبدو أنّه في نيّة تقديم المفعول به فيه نوع من التأكيد عند المتنبي .

لذلك يُفسرَ العكبري البيتَ الشعري؛ إذ يقول:((خلع الأمير قد أحيتنا كَمَا يحيى الْقطر الأَرْض وَنحن لم نقص وَاجِب حَقه أي مَا يسْتَحقّهُ ويستوجبه وَإِنَّمَا قَالَ فعل الْمَطَر بِالْأَرْضِ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَن الْخلْع موشاة وفيهَا الرقوم وَهَذِه مَوْجُودَة فِيمَا تنْبت الأَرْض من فعل الْمَطَر من الأزهار والألوان)) [٤] كأنّ في قراءة النصب أراد المتنبي تأكيد إكرام الأمير لهم .

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٤ /٢٨٧، وتفسير القرآن للسمعاني، ٤ / ٣٧٨، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٤ / ٤٥٤.

(٢) وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، و رَوْحٌ ، ينظر: النشر في القراءات العشر ، ٢ / ٣٥٣ .

(٣) شرح اللّمع في النحو، ١ / ٢٣٦ – ٢٣٧ .

(٤) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٢١٧/٢ .

المسألة الثامنة: لفظة (آخر) بين الرفع، والخفض:

قال المتنبي[١] :

رَماني خساسُ الناسِ من صائبِ اسْتِهِ وآخر[٢] قُطْنٌ من يَدَيهِ الجَنَادِلُ

يحاول العكبري الكشف عن سبب الاختلاف الإعرابي الحاصل في لفظة (آخر) فهو يرى أنّ من رواها بالرفع فقد عطفها على الموضع لـ(صائبٍ)، مُستدِلًا على ذلك بقراءة الجماعة من قوله تعالى :﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ ﴾ [٣] مُستثنيًا منهم علي بن حمزة الكسائي الذي قرأها بالخفض الذي عطفها على لفظ (إله)، كذلك، وَمن (نصبه) جعله عطفا عل لفظ (صائب)، وَمن صائب جاءت للتبعيض كقولك: جاء القوم من ضاحك وباك.[٤]

وهذا يعني أنّ مصطلح النصب الذي أطلقه يُريدُ به (الفتح)؛ لأنه ممنوع من الصرف فـ(آخر) معطوف على لفظة (صائب) المجرورة ؛ لأنّ علماءنا كانوا يُعبّرون بالنصبِ ويريدون الفتح[٥] مُسْتَشْهِدًا بما ذكره الخليل في معجم العين عن قول الشاعرِ[٦]:

فَهَلّا زَجَرتَ الطَيرَ لَيلَةَ جِئتَهُ بِضَيقَةَ بَينَ النَجمِ وَالدَبَرانِ

قال الخليل: ((ونُصِبتْ ضَيْقةَ لأنه معرفة لا ينصرف)) [٧] فكذلك (آخر) عُطِفَ على صائبٍ، وقد نصب ؛ لأنه ممنوع من الصرف.

فإذا أردنا أنْ نعرفَ الحركةَ الإعرابيةَ التي جاء بها المتنبي علينا أن نعرف ، ما الغاية الدلالية عنده؟ حتى تتبين لنا الحركة الإعرابية التي قصدها في بيته ، لذلك استدلّ العكبري على

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٣٤ ، قاله في صباه .
(٢) في شرح الديوان المتنبّي، ٣ /١٧٤ وجدتها بالرفع (آخرُ) .
(٣) سورة الأعراف، الآية: ٥٩ .
(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٧٤/٣، وينظر: الفَسْر لابن جني ٣ / ٧٧.
(٥) الحقُّ أنّ المسألة أُغلقت بوجهي ولكن بعد استشارة السيد المشرف تبيّن أنّها كما ذكرت أعلاه .
(٦) ديوان الأخطل، ١ / ٢١١ .
(٧) كتاب العين، ٥ / ١٨٦.

بيت المتنبي بالقراءات القرآنية، ولكي نصل إلى المبتغى الدلالي لديه ، علينا أن نتتبعَ كُتُبَ القراءاتِ، وما جاء منها مُشابهًا للبيت الشعري .

لعلّ ابن مجاهد أوّلُ مَن تناولَ هذا الاختلافُ القرائي دون التفصيل فيه الذي جاء ما في بيت المتنبي مُشابهًا له ؛ إذ ذكر قائلًا:((وَاختلفوا في الرّفْع والخفض من قَوْله {مَا لكم من إِلَه غَيره} فَقَرَأَ الكسائي وَحده {مَا لكم من إِلَه غَيره} خفضا ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {مَا لكم من إِلَه غَيره} رفعا في كل الْقُرْآن وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائي من قوله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾[1] خفضا ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {هَل من خالق غير الله } رفعا)) [2]، نلاحظُ انفراد الكسائي وحده بقراءة الكسرِ في كلا الآيتين، فما السبب في ذلك؟

وبيّنَ أبن خالويه علّة الاختلاف الحاصل بين من قرأ بالخفض، ومن قرأ بالرفع ، فذكر قراءة الكسائي التي قرأ بها وحده من قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾ [3]؛ إذ قرأ لفظة (غيره) بالخفض؛ كي يجعلها نعتًا لما تقدم، ويقرأ الباقون بالرفعِ، وهذا كان الاختيارُ عندهم؛ لأنّ (غيرًا) إذا كانت بمعنى (إلّا) جعلت على إعراب ما بعد (إلّا) وأنت قائل ما لكم من إله إلّا الله بالرفع، ومنه قوله تعالى:﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[4]، ولو جعلت مكان (إلّا) (غير) لرفعته فتقولُ: (لو كان فيهما آلهة غيرُ الله)، وهذا الأمرُ بيّنٌ واضحٌ، وحِجّةٌ آخرى لمن رفع وهي أنْ يجعلها نعتًا لـ(إله) قبل دخول (من) وهي زائدة، والتقدير: ما لكم إله غيره . قال البصريون: فأمّا قوله: {هل من خالق غير الله} فقرأها حمزة، والكسائي بالخفض، على النعت لـ {خالق}، وقرأ الباقون بالرفع.[5]

(١) سورة فاطر، الآية: ٣ .

(٢) كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٢٨٤ ، وينظر: معاني القراءات للأزهري، ١ / ٤٠٩ –٤١٠ .

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٥٩ .

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢ .

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ١ / ١٨٩ – ١٩٠ ، و مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ١ / ١٧٩ – ١٨٠ .

أمّا أبو زرعة فقد ذكر أنّ قراءةَ الكسائي جاءت بالخفض؛ إذ جعله صفة لـ(الاله) لمُطابقة اللَّفْظ للمَعنى، و من قرأَ بالرفع {مَا لكم من إِلَه غَيره} فجاء على تقدير (مَا لكم إِلَه غَيره) وَدخلت مِن للتأكيد. [١]

فأمَّا من خفض فقال الفراء: تجعل (غير) نعتًا للإله، وقد يُرفع فيُجعَلُ تابعًا للتأويل في (إِلَهٍ)،ألا ترى أنّ (الإله) لو نزعت منه (مِن) كان رفعًا[٢]، ونحو هذا قال الزجاج: الرفع على معنى: ما لكم إلهٌ غيره، ودخلت (مِن) مؤكدة، ومن خفض جعله صفة لـ(إِلَهٍ). [٣]

لكنّ أبا جعفر النَّحَّاس بيّن أنّ الرفعَ يكونُ ((من جهتين: إحداهما أن يكون (غير) في موضع (إلّا) ما لكم إله إلّا الله وما لكم إله غير الله فعلى هذا الوجه لا يجوز الخفض)) [٤]

وهذا لا يعنينا في بحثنا ؛ لأنّ بيت المتنبي الذي نتناوله لا تحمل اللفظة معنى الاستثناء، ((والوجه الآخر في الرفع أن يكون نعتا على الموضع أي ما لكم إله غيره والخفض على اللفظ .))[٥] وهذا ما نبتغيه في بحثنا ؛ إذ إنّ من عطف لفظة (آخر) على مِن صائب كان عطفه على اللفظ ، ومَن عطفها على صائب بالرفع فقصد الموضع

وأضاف العكبري إعرابًا آخر في رفعه ؛ إذ جعله ((بِالرَّفْعِ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ صِفَةٌ (لِإِلَه) عَلَى الْمَوْضِعِ. وَالثَّانِي: هُو بَدَلًا مِنَ الْمَوْضِعِ.)) [٦] لربما هذا ما كان يبتغيه المتنبي في في رفعه لـ(آخر) ؛ إذ جعله بدلًا من (صائب) .

أمّا أهل التفسير فلم يختلفوا عن غيرهم في بيان سبب القراءة ، فهذا السمرقندي (ت: ٣٧٣ هـ) قد بين سبب قراءةَ ((الكسائي بكسر الراء وقرأ الباقون (غيره) بضم الراء فمن قرأ

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٤ / ٤٠ .
(٢) ينظر: معاني القرآن ، ١ / ٣٨٢ .
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢ / ٣٤٨.
(٤) إعراب القرآن للنحاس، ١ / ٣١٠ .
(٥) المصدر نفسه، ١ / ٣١٠ .
(٦) التبيان في إعراب القرآن، ١ / ٥٧٧ .

بكسر الراء فلأجل (من) وجعله كله كلمة واحدة غير تابعا له ومن قرأ بالضم فمعناه ما لكم إله غيره ودخلت (من) مؤكدة)). [١]

وذكر إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧ هـ) أنّ من قرأ {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} بكسر الراء فهو على دلالة نعت الإله؛ لأنّه جعله كلامًا واحدًا، ومَن قرأ (غيرُه) بالرفع، فلسببين:

الأول: كان على نية التقديم، وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ تقديره: ما لكم غيره من إله، والثاني: أنْ يجعله نعتًا ؛ لأنّ المعنى ما لكم إله غيرهِ فخرج للتأويل على تقدير(مالكم اله غيره). [٢]

يبدو في بيت المتنبي أنّه أراد بحركة(آخر) هو الرفع؛ لأنّ أوّل ما بدأ به الشارح في بيان الحركة فقد بدأ بالرفع عندما ذكر:((من روى آخر بِالرَّفْع فَهُوَ عطف على الْموضع من قَوْله: صائب كَقِرَاءَة الْجَمَاعَة)) [٣]؛ إذ استدلّ عليها بما كان مُشابها لها في ما أجمع القُرّاءُ على قراءتهم لها من الآيات القرآنية أولًا، و ثانيًا: ما أجمع أهلُ اللغةِ على زيادة (مِن صائبِ) للتوكيد فهو يؤكد أنّ الذين رموه هم صنفان من خساس الناس (صائب استه والصنف الثاني الذي وصفه بالضعف عندما قال: آخر قطنٌ) فهذا يشير لنا أن لفظة (آخر) المجرورة لفظًا، والمرفوعة محلًّا في بيت المتنبي[٤]:

رَماني خساسُ الناسِ من صائبِ اسْتِهِ وآخر قُطْنٌ من يَدَيهِ الجَنَادِلُ

فالّذين رموا المتنبي ضعاف الناس ، و أراذلهم فليس مهتمًا لهم بما يرمونه

(١) تفسير السمرقندي بحر العلوم، ١ / ٥٤٨ .

(٢) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ٤ / ٢٤٤.

(٣) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ٣/ ١٧٤ .

(٤) ديوان المتنبّي : ١ / ٣٤ .

المسألة التاسعة: حذف التنوين من كلمة قبس:

قال المتنبي [١]:

من كُلِّ أبيضَ وضّاحٍ عِمَامَتُهُ كأنّما اشْتَمَلتْ نورًا على قبسِ

رصد العكبري لفظة (قبس) في بيت المتنبي أعلاه غيرَ منونةٍ؛ إذ فسّرها ذاكرًا: والقبسُ الشعلةُ مِن النارِ وكذلك الشهاب وقد وردتْ هذه اللفظةُ في القرآنِ الكريمِ من قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾[٢] التي اختلف القرّاءُ في قراءتها ما بين التنوينِ على أنّها نعتٌ، أو بدلٌ ، وبين الجرِ على الإضافة، فقد قرأ أهلُ الكوفةِ {بشهابٍ} منونٍ وقبسٍ بدل منه ، وأمّا قراءةُ الكسرِ فقدَ قَرَأَ بها كُلٌّ من: ابْن كثير، وَنَافِع، وَأبو عَمْرو، وَابْن عَامر قرأوا {بشهابِ قبس} مُضَافا[٣].

الذي يهمنا من هذه القراءات ما توافقت مع ما جاء به المتنبي في بيته الشعرِ، التي جاءت مجرورةً بحرفِ الجر؛ إذًا فما الغاية الدلالية عند المتنبي عندما جاء بها بغير تنوين؟ هذا ما نُحاولُ الكشفَ عنه في بحثنا من خلال تتبعنا لِكُتُبِ القراءاتِ، وغيرها من مصادر اللغة العربية.

فقد ذكر ابن مجاهد البغدادي هذا الاختلافَ في قراءةِ هذه اللفظةِ قائلًا: ((وَاختلفوا في الإضافة والتنوين من قَوْله {بشهاب قبس} فَقَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَة والكسائي {بشهاب قبس} منون غير مُضَاف وَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأبو عَمْرو وَابْن عَامر {بشهاب قبس} مُضَافا)).[٤]

وما جاء به المتنبي مجرورًا بحرفِ الجرِ الذي يُشابهُ الجر بالإضافة، والتي تحملُ معنى الجر بحسبِ ما فسّره ابن خالويه ؛ إذ ذكر: مَن نون فإنّه جعل قبسًا نعتًا للشهاب، ومن كسر جعلها مضافًا وهذه الإضافة تكون أمّا بمعنى (بشهاب من قبس)، أو تكون بإضافة الشيء إلى نفسه.[٥] ثمّ يستدركُ في إثبات حججه؛ إذ يقولُ: ((فالحجة لمن أضاف: أنه جعل الشّهاب غير

(١) ديوان المتنبّي : ١ / ٢٥ يمدح عبيد الله بن خلكان.
(٢) سورة النمل، الآية : ٧ .
(٣) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٨٩/٢ .
(٤) كتاب السبعة في القراءات، ١ / ٤٧٨.
(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها،٢ / ١٤٣.

القبس، فأضافه، أو يكون أراد: بشهاب من قبس فأسقط (من) وأضاف، أو يكون أضاف، والشهاب هو القبس، لاختلاف اللفظين)). [١]

وذهب محمد سالم محيسن أنّ من قرأ بالتنوين كانت قراءته على القطع عن الإضافة؛ إذ إنّ لفظةَ قبسٍ بدلٌ من شهابٍ، أو صفةٍ ؛ مُسْتَدِلًا بقولِ أبي عبيدة معمر بن المثنى عندما قال:(الشهاب: النار، والقبس: ما اقتبس منه) ، وكانت هذه القراءةُ لعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب ، وقرأ الباقون بدونِ تنوين وذلك على الإضافة إلى قبسٍ وتكون الإضافة على معنى (من).[٢]

يبدو على هذا الرأي الذي ذهب إليه الكثير مِن أصحاب القراءات، وأهلُ اللغة، قد يتوافقُ بيتُ المتنبي مع هذه القراءةِ، لذلك كان لأهلِ علوم القرآنِ رَصْدٌ واضحٌ في الاستدلالِ بالقراءات القرآنية؛ إذ ذكر الفراء ما قرأ به القرّاءُ من هذه اللفظة قائلًا: ((وقوله: أَوْ آتِيكُمْ بِشِهابٍ قَبَسٍ نوَّن عَاصِم والأعمش فِي الشهاب والقبس، وأضافَ أهل المدينة: (بِشِهابٍ قَبَسٍ) وهو بمنزلة قوله: (وَلَدارُ الآخرةِ) مِمّا يُضاف إلى اسمه إذَا اختلف أسماؤه)).[٣]

كذلك سار أبو عبيدة على منهج ممن سبقه فقد فسّر قوله : بِشِهابٍ قَبَسٍ فهي بمعنى (بشعلة نار) ؛ إذ فسّرها بأنّها تعبيرٌ مجازيّ، و القبس ما اقتبستَ من النارِ جمرها. [٤]

لكنّ أبا جعفر النَّحَّاس يُخالفُ الفرّاء في كون الإضافةِ هي إضافةُ الشيء لنفسه إذا اختلفتْ اسماؤه. فهو يُلمّحُ إلى أنّ قبساً هي نعتٌ، أو بدلٌ . مُعَلِلًا ذلك؛ بأنّ إضافة الشيء إلى نفسه محالٌ عند البصريين أي: غير جائزٍ وهذا يعني أنّ الإضافة لا تكون إلّا بإضافة الشيء إلى غيره ؛لأنّ معنى الإضافة في اللغة ضمّ شيء ليبيّن به معنى الملك، و النوع فمحال أن يبيّن أنّه مالك نفسه أو من نوعها، وبذلك أنّ قوله: بشهابِ قبسٍ هي إضافة النوع إلى الجسم كما تقول: هذا ثوب خزّ، والقبس هو اسم لما يقتبس من جمر وما أشبه، فالمعنى: بشهابٍ من قبسٍ،

(١) الحجة في القراءات السبع، ١ / ٢٦٩ ، و ينظر: معاني القراءات للأزهري،٢ / ٢٣٣.
(٢) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، ٢ / ٣٨ .
(٣) معاني القرآن، ٢ / ٢٨٦ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن،٢ / ١٠٠٤.
(٤) ينظر: مجاز القرآن، ٢ / ٩٢.

يقال: قبستُ قبسًا، والاسم قبس، ومن قرأ {بشهابٍ قبسٍ} جعله بدلاً، كما جوّز في غير القرآنِ(بشهاب قبسا) على أنّه مصدر أو حال[١].

إنّ استقراءنا لكتب القراءات، وعلوم القرآن لم يخرجنا عن دائرة الاختلاف الإعرابي بين التنوينِ، والإعراب على البدلية، وبين الجرِّ على الإضافة ؛ لذلك نذهب إلى كُتُبِ إعراب القرآن؛ إذ لم يُفرِّقَ الأخفش الأوسط بين القراءتين؛ إذ وصف القراءتين بالحسن سواء بالتنوينِ، أو بالإضافة فقال: كله حسنٌ.[٢]

وذكر ابن عاشور أنّ من قرأ بالإضافة، فهي إِضَافَةَ الْعَامِّ إلى الْخَاصِّ مِثْلُ: خَاتَمُ حَدِيدٍ، و من قرأ بالتنوين، فَيَكُونُ (قَبَسٌ) بَدَلًا مِنْ (شِهَابٍ) أَوْ نَعْتًا لَهُ. [٣]

وأمّا ما ذكره واضعو المعاجمِ فكان لهم الدورُ الأبرزُ في خدمة القرّاء وتوجيههم في اختيار اللفظةَ الموافقة للمدلولِ القرائي الذين اعتمدوا عليه في قراءتِهم فقد ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أنّ: ((القَبَسُ: شعلة من نار تقبِسُها وتقتبسها أي تأخذ من معظم النار))[٤]، لكنّ ابن قتيبة الدينوري قد أضافَ دلالةً أخرى غير التي جاء بها الخليل ؛ إذ يقولُ: ((القَبِسُ: البعيرُ السريعُ الإلقاحِ، قَبِس قَبَساً)). [٥]

إنّ ما جاء به ابن قتيبة يبدو له دلالةٌ أخرى من مخزون اللغة العربية، لكنّها ليست التي كانت في الصورة الذهنية، والدلالية التي أرادها المتنبي؛ لأنّ المبتغى عند المتنبي هو المدح ، وتشبيه ممدوحه بالضياء لجماله، أو لرجاحة عقله وليس ما ذهب إليه ابن قتيبة ، لكنْ على ما يبدو أنّ هذه اللفظة تحملُ في طيّاتها خطف الأنظار، أو إلفات النظر للمقابل؛ لأنّ الجمال يلفت النظر لشدة جماله ، و الذكر السريع الإلقاح من الإبل يلفتُ النظر لسرعته في الإلقاح ، لذلك يبدو أنّ ما أراده المتنبي هو الانتباه لشدة الجمال الذي يحمله الممدوح الذي لفت نظره كما يلفت النظر إلى حامل النار في الليل ، وقد توسّع أبو منصور الأزهري في دلالات اللفظة بشكل

(١) ينظر: إعراب القرآن، ١ / ٦٩٢، و الغريبين في القرآن والحديث، ٣ / ١٠٤٤ .
(٢) ينظر: معانى القرآن للأخفش، ٢ / ٢٦٤ .
(٣) التحرير والتنوير ١٩ / ٢٢٥.
(٤) كتاب العين، ٥ / ٨٦ ، و ينظر: جمهرة اللغة، ١ / ٣٣٨ .
(٥) الجراثيم، ٢ / ١٩٩، وينظر: مجمل اللغة لابن فارس، ١ / ٧٤٠ .

مُفصّل، إذ ذكر ما رواه أهلُ اللغةِ في دلالات هذِ اللفظةِ فقال:((قبس: قَالَ اللَّيْث: القَبَسُ: شُعْلةٌ من النارِ يقتبسُهَا أيْ: يأخذُها مِنْ مُعظم النارِ. قَالَ: وقَبستُ الْعلم واقتبستُهُ، وأقبستُهُ فلَانا وأقبستُ فلَانا نَارا أَو خبْزًا)). [١]

المعنى الذي يريده المتنبي، الذي فسّره العكبري؛ إذ يقولُ: ((من كل كريم لنور وجهه وإشراق جبينه كأن عمامته على شعلة نار فشبه وجهه لنور جبينه بالقبس وذلك لإضاءته وحسنه))[٢] ، وجاء باللفظة معرفة غير نكر لأنّ ممدوحه ليس بنكرةٍ حتى ينون اللفظة التي جاءت في مدحه .

من كُلَ أبيضَ وضّاحٍ عِمَامَتُهُ كأنّما اشْتَعَلتْ نورًا على قبسِ[٣]

من خلال ما استعرضناه من كتبِ القراءاتِ، وكتبِ أهلُ القرآنِ ، والمعاجمِ نرى أنّ هذه اللفظةَ لم تخرج عن الأخذ القليل من الشيء الكثير، وأمّا ما رواه ابن قتيبة فيما ذكرناه أنِفًا في دلالة (القَبِسُ): على البعيرِ السريعِ الإلقاحِ فيبدو فيها تأنّيًا؛ إذ ذكر ابن فارس في مجمله بأنّ البعيرَ السريعَ الإلقاحِ يُطلقُ عليه(القُبيس)[٤] وليس (القبسُ).

إذاً المتنبي لم يأتِ بحركة التنوين؛ لأنّ التنوين مخالف للقافية أولًا، و الثانية يدلُّ على التنكير، وأنّ ممدوحه ليس بنكرة، كذلك التنوين يُقيدُ ممدوحه بصفةٍ ثابتةٍ، والمتنبي يبدو أنّه لا يُريدُ هذا؛ لذلك لم يأتِ به.

إذاً الحركة الإعرابية قد غيرت المدلول اللغوي من التنكير إلى التعريف، وغيرت الحالة الإعرابية من الثبوت في الإعراب ما بين النعتِ، و البدل إلى عدم الثبوت بإعرابِ اللفظة بالخفض على التعريف، فلو نوّن لأصبح ممدوحه مُقيدًا بهذه الصفةِ هذا أولاً، وأنّ الحالة الثانية على ما يبدو أنّ النار، والنور، والقبس شيء مُتغير ليس بثابتٍ فجاء بالحركة الإعرابية تُناسِب التغير .

(١) تهذيب اللغة، ٨ / ٣١٨ ،و ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٣ / ٩٦٠ ،.
(٢) شرح ديوان المتنبّي للعكبري: ١٨٩/٢ ، وينظر: ينظر: الفَسْر لابن جني ٢ / ٢٣٦.
(٣) ديوان المتنبّي : ١ / ٢٥ .
(٤) ينظر: مجمل اللغة لابن فارس، ١ / ٧٤٠ .

نتائج البحث

الخاتمة و أهم النتائج

الحمد لله تعالى أنْ وفّقني على إنجاز هذا العملِ المتواضعِ ، والذي قادني إلى مجموعة من النتائج منها:

١ – يبدو لي أنّ التبيان في شرح الديوان هو للعكبري، ويبدو أنّ هناك نسخة ثانية في شرح الديوان لربما تحمل العنوان نفسه أو لربما متقارب منه فتشاكل الأمر على النسّاب في عدم التفريق بين الكتابين، أو لربما تداخلت بعض نسخ الشرّاح فيما بينها عند النقل، لأننا نعلمُ جيدًا أنّ هناك أكثر من شرحٍ للديوان، ثُمّ أنّ أكثرُ الآراء النحوية التي تناولتها في بحثي هذا التي ذكرها العكبري في (شرح الديوان للمتنبي) مُتشابهةً مع آرائه النحوية في كتابه: (التبيان في إعراب القرآن) .

٢– يبدو أنّ العكبري كان الرائد الذي لا يُعذب أهله، فهو بحقٍّ يُعدُّ أوّل من استعمل القراءات في بيان وجوه الألفاظ الشعرية بحسب الاطلاع ، ولا يخفى أنّ هذه الطريقة قلبت موازين تفسير الشعر ؛ لأنّ المتعاهد عليه أنّهم يسندون إلى الشعر في تفسير القرآن.

٣ – إنّ تعمق المتنبي في استعمال ألفاظٍ تتفق مع بعض القراءات المنفردة فيه دلالة على الإمكانية الفكرية ، والقدرة اللغوية في التنسيق بين انتخاب الكلمة والوزن العروضي ؛ فالمتنبي يثبتُ بهذا الأسلوب أنّه يملك الأصالة في تصوير المقاصد التي يُريدُ بنائها في شعرهِ، ولذلك كان صوت شعره أعلى ، وتأثيره أبقى .

٤ – يُعد ابن مجاهد أوّل من فتح باب ذكر الاختلافات في القراءات على نحو منهجي ، فكان له قصب السبق في الإشارة إلى أنواع القراءات في الألفاظ التي جاءت متباينة عند القرّاء، وقد رفد الرسالة تلك القراءات ، وأعطت زخمًا واضحًا في

التحليل، والمعالجة ، وبيان الأسباب التي وردت عند المتنبي، و وظفه العكبري في شرحه .

٥ – إنّ العكبري كان يصبُّ مدار عنايتهِ على اختيارات المتنبي من الكلمات التي تحتمل وجوهًا متعددة ، سواء أكان في الجانب الصوتي، أم الجانب الصرفي، أم الجانب النحوي، فهو يذهب إلى تكوين العلاقة التشابهية بين نص المتنبي والنص القرآني ليضع من خلال هذا التشابه مفتاحًا ومدخلًا لشرح المسائل التي تحتاج إلى وقفة علمية ، وكان استدلاله بالقراءات القرآنية لبيان أسباب مجيء تلك الكلمات بالأوجه التي وردت محطة علمية نافعة ، وكان منهجهُ في هذه المسائل يقوم بالاستدلال النصي ، والارتكاز عليه لكشف الوجوه المحتملة في نص المتنبي .

٦ – إنّ ما قام به العكبري يُعطينا إشارةً، أنّ بعضَ الفاظِ شعر المتنبي لم يفهمها بعض الناس، فأشار العكبري إليها، واسْتدلّ عليها بالقراءات، وكأنّ لسان حاله ينطقُ ويقول: لنا إنّ هذا ما تستغربون منه ، فإنه موجودٌ في كتابنا العظيم ، وقد قرأ به القرّاءُ.

٧ – أغلب الألفاظ القرائية التي استدل العكبري في شرحه لديوان المتنبي تكاد تكون كوفية .

٨ – وجود بعض الاختلاف ما بين شرح الديوان وكتاب الديوان أمّا في الحركة أو في بعض الالفاظ .

٩ – إنّ المنهجية في طريقة شرح الديوان تُثبت أنّ الكتاب للعكبري ، وذلك لأنه كان ضليعًا في القراءات، ودليل على مدى ثقافته ، وبراعته القرائية العالية ، وحُسنِ تمكنه منها وهذا ما وظّفه في تفسيره للشعر، ودراستنا تُثبت ذلك.

١٠ – مجيء ألفاظ المتنبي موافقةً لبعض قراءات القُرّاء يجعلنا القول بأنّ لغته الشعرية أدق، وأعمق بكثير؛ لأنّه اعتنى بأدق المعاني في اختيار ألفاظه .

المصادرُ والمراجعُ

أولًا: ثبت المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني، للأمام الشاطبي، (ت٥٨٩٠هـ)، تأليف عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت:٦٦٥هـ)، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، الناشر: دار الكتب العلمية ، د . ط .

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ) ، بتحقيق: أنس مهرة ،منشورات محمد علي بيضون: دار الكتب العلمية – لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م .

- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت: ٢٧٦ هـ) ، بتحقيق: محمد الدالي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، د . ط .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، بتحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ،الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، بتحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، – بيروت ، د . ط .

- الأضداد، لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ،عام النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ) ، اعتنى به الشيخ خالد العلي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م .

- إعراب القرآن للأصبهاني، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، ، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ) ، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة

فائزة بنت عمر المؤيد ، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض) ،الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .

– إعراب القراءات السبع وعللها ،لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، الهمذاني النحوي الشافعي، (ت: ٣٧٠ هـ) ، بتحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة جامعة أم القرى، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م .

– الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) ،الناشر: دار العلم للملايين ،الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

– الأغاني: لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت: ٣٥٦هـ – ٩٧٦م)، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، الدكتور إبراهيم السّعافين، الأستاذ بكر عباس، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة: الأولى/ ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢.

– الإغراب في جدل الإعراب، لُمَعُ الأدلة في أُصول النحو، لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، (ت: ٥٧٧) ، قدّم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني ، دار الفكر للطباعة، الطبعة الأولى،(١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م) ، الطبعة الثانية بيروت (١٣٩١هـ – ١٩٧١م) .

– الاقتراح في أصول النحو، لأبي بكر عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)

ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية ، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

– إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، ، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، بتحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور ومضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة: الأولى ٢٠٠٢م .

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) ، بتحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) ، بتحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ،الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

- البارع في اللغة، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت: ٣٥٦هـ) ، بتحقيق: هاشم الطعان الناشر: مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٧٥م .

- بحر العلوم ،لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، السمرقندي (ت: ٣٧٥ هـ) تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الدكتور زكريا عبدالمجيد النوتي، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب (ت: ١٤٢٢هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة: الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .

- البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ)، بتحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي،(ت: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان .

- البديع في علم العربية، مجد الدين لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت: ٦٠٦ هـ)، بتحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ .

– البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي(ت: ٧٩٤هـ) ، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤ م ، الناشر: مكتبة دار التراث العربي .

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

– بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)،بتحقيق: محمد مظهر بقا، الناشر: دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

– تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د – ط.

– تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمّد مرتضي الحسيني الزبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ)، بتحقيق: مصطفى حجازي ، راجعته لجنة فنية من وزارة الإعلام ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م ، مطبعة حكومة الكويت، د، ط .

– التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ) ،الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

– تاريخ الاسلام و وفيّات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) ، حققه وضبط نصه و علّق عليه الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ .

– تاريخ التراث العربي (الشعر إلى حوالي سنة ٤٣٠ هـ)، الدكتور فؤاد سزكين ،نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي ، راجعه: د عرفة مصطفى – د سعيد عبد الرحيم ، أعاد صنع الفهارس: د عبد الفتاح محمد الحلو، طُبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد

العزيز أمير منطقة الرياض ،الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام النشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- التاريخ الكبير، الحافظ النقاد شيخ الإسلام جبل الحفظ ، إمام الدنيا أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري،(ت: ٢٥٦هـ - ٨٦٩م)، محمد أزهر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، د . ط .

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت: ٦١٦هـ)، بتحقيق : علي محمد البجاوي ،الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، د - ط .

- تحبير التيسير في القراءات العشر، لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، بتحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة ، الناشر: دار الفرقان - الأردن / عمان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر - تونس ، سنة النشر: ١٩٨٤م ، د . ط .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ،بتحقيق: د. حسن هنداوي ،الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى ، د - ط .

- تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ويليه(فائت التسهيل) صالح بن عبد العزيز بن علي آل عثيمين الحنبلي مذهبا، النجدي القصيمي البُرَدِي(١٣٢٠ هـ - ١٤١٠ هـ)،بتحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد ، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

- التعازي و المراثي والمواعظ والوصايا: لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، ، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، تقديم وتحقيق: إبراهيم محمد حسن الجمل ، مراجعة: محمود سالم ، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، د - ط .

– التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، دار الريّان للتراث ، بتحقيق: إبراهيم الأبياري، د. ط .

– التَّفْسِيرُ البَسِيْط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي،(ت: ٤٦٨هـ) ،بتحقيق: محمد بن صالح بن عبدالله الفوزان ،بجامعة الإمام محمد بن سعود، أشرف على طبعه وإخراجه ، د عبد العزيز بن سطام آل سعود ، أ. د . تركي بن سهو العتيبي ، الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ .

– تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (ت: ٣١٠هـ)، بتحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر ، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

– تفسير القرآن: للأمام العلامة شيخ الإسلام حجة أهل السنة والجماعة أبي المظفر، السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الشافعي السلفي (ت: ٤٨٩هـ)، بتحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، وأبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم ،الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م .

– تفسير القرآن العظيم المسمى (تأويلات أهل السنة)، تصنيف أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمر قندي الحنفي، (ت: ٣٣٣هـ) ، بتحقيق: فاطمة يوسف الخيمي، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون– بيروت، لبنان، منشورات مروان رضوان دعبول ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

– التقفية في اللغة، لأبي بشر، اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي، (ت: ٢٨٤ هـ)،بتحقيق: د. خليل إبراهيم العطية ،الناشر: الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف – إحياء التراث الإسلامي (١٤) – مطبعة العاني – بغداد، عام النشر: ١٩٧٦م.

– التكملة لوفيات النقلة، لأبي محمد زكي الدين ، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، (ت: ٦٥٦ هـ)، بتحقيق: الدكتور بشار عواد معروف ، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

– تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، دار النشر: دار الفكر، مدينة النشر: بيروت ،سنة النشر: ١٩٩٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر.

– تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: ٣٧٠هـ)، بتحقيق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .

– التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت: ٤٤٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي ، قدم له وأشرف عليه: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والشيخ عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي ،الناشر: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

– الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه الشهير بـ(صحيح البخاري)، للإمام الحافظ الحجة أمير المؤمنين في الحديث أبي عبدالله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم الجعفي البخاري، ت:(٢٥٦هـ)، مكتبة البشرى، سنة الطبع ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م ، د . ط .

– الجراثيم، ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)،بتحقيق: محمد جاسم الحميدي، قدم له: الدكتور مسعود بوبو الناشر: وزارة الثقافة، دمشق، دار إحياء التراث العربي، د – ط .

– جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، بتحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة ، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .

– الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ) ، بتحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

– جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، بتحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

– جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر – مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية ، أحمد محمد شاكر ، جمعها وأعدها واعتنى بها: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، الناشر: دار الرياض ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

– الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، بتحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

– الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ ، للأمام أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، حققه وعلق عليه: المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم، كلية الشريعة جامعة أم القرى، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ– ١٩٩٣م .

– الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: ٣٧٠هـ) ، بتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت ، الناشر: دار الشروق – بيروت ،الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ .

– حجة القراءات ، للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد، أبو ابن زنجلة،(ت: حوالي ٤٠٣هـ)، بتحقيق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني ،الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م .

– الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل،(ت: ٣٧هـ) ، بتحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي ،راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق ،الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

– الخصائص، صنعه أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، الناشر: دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، بتحقيق: محمد علي النجار، الأستاذ بكلية اللغة العربية .

– دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) ،تصدير: محمود محمد شاكر ،الناشر: دار الحديث، القاهرة ، د – ط .

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، بتحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط ،الناشر: دار القلم، دمشق، د – ط .

الدر المنثور في التفسير المأثور، للإمام عبد الرحمن بن الكمال، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، الناشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٣٣هـ – ٢٠١١م د – ط .

– الدر النثير والعذب النمير (في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ) ،عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي(ت: ٧٠٥ هـ) ، بتحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ ، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه للمحقق ،الناشر: دار الفنون للطباعة والنشر – جدة ،عام النشر: ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .

– دليل الحيران على مورد الظمآن، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ)،الناشر: دار الحديث– القاهرة ، د – ط .

– ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: ٣٥٠هـ) ، بتحقيق: دكتور أحمد مختار عمر ، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ٢٠٠٣ م .

– ديوان أُحيحة ابن الجَلّاح الاوسي الجاهلي ، دراسة ، جمع ، تحقيق ، الدكتور حسن محمد باجودة ، ت ١٣٠ ق هـ ، من مطبوعات نادي الطائف الادبي، د – ط .

– ديوان الأخطل، غياث بن غوث الأخطل (٩٢) ،بتحقيق: الدكتور/ فخر الدين قباوة ،اعتمد فيه على نسخة نقلت من خط المؤلف ،الناشر: دار الفكر (دمشق – سورية)، ودار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، الطبعة: الرابعة (١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م)، الطبعة الأولى (١٩٧١ م) .

– ديوان الإسلام، تأليف الشيخ الإمام الرحلة المحّدِث المسند الاثري لأبي المعالي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: ١١٦٧هـ)، وحاشيته أسماء كتب الأعلام ،بتحقيق: سيد كسروي حسن ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ .

– ديوان الأعشى، لأبي بصير ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، المعروف بأعشى قيس(٥٢ ق. هـ – ٧ هـ = ٥٧٠ – ٦٢٩ م) ، د – ط .

– ديوان أمية ابن أبي الصلت ، جمعه ووقف على طبعه ، بشير بموت ، حقوق الطبع محفوظة للمكتبة الاهلية ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٢ هـ – ١٩٣٤ م ، المطبعة الوطنية – بيروت .

– ديوان حسان بن ثابت، حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، لأبي الوليد (ت: ٥٤ هـ) ، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبد أمهنا ،الناشر: دار الكتب العلمية ، د – ط .

– ديوان حميد بن ثور الهلالي ، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي، بتحقيق عبد العزيز الميمني ،رئيس قسم اللغة العربية بجامعة عليكرة بالهند، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ، ١٣٧١ – ١٩٥١، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، ١٣٨٤ – ١٩٦٥ .

– ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه رايْنهَرت فَايبَرت، الناشر: دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن – بيروت (١٤٠١ هـ – ١٩٨٠ م)، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – (بيروت، لبنان).

– ديوان سلامة بن جندل ، صنعه: محمد بن الحسن الأحول ، بتحقيق فخر الدين قباوة ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٨ م ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

– ديوان عبد الله بن رواحة ، ودراسة في سيرته وشعره، د٠ وليد قصاب، الأستاذ المساعد في كلية الآداب جامعة – الرياض، دار العلوم للطباعة و النشر، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

– ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيّات (ت: ٧٥هـ) ، بتحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، الجامعة الامريكية بيروت ، دار صادر بيروت، د – ط .

– ديوان العجّاج/ رواية عبدالملك ابن قريب الاصمعي وشَرَحهُ ، بتحقيق الدكتور عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت – لبنان ، ص . ب ٦٩١٨ / ١١ ، حلب – سورية ، ص . ب ٤١٥، د – ط .

– ديوان عدي ابن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد، د – ط .

– ديوان علقمة الفحل، علقمة بن عَبَدة بن ناشرة بن قيس معروف بـ علقمة الفحل(ت نحو ٢٠ ق. هـ/٦٠٣م)، بتحقيق: لطفي الصقال – درية الخطيب، وبشرح: الأعلم الشنتمري، راجعه: فخر الدين قباوة، الناشر: دار الكتاب العربي بحلب، د– ط .

– ديوان عمر بن أبي ربيعة: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم (٢٣ هـ / ٦٤٤ م) (٧١١ م / ٩٣ هـ)، بتحقيق: أحمد أكرم الطباع ، الناشر: دار القلم، بيروت – لبنان، د – ط .

– ديوان الفرزدق، أبي فراس همّام بن غالب بن صعصعة ابن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، ولقب بالفرزدق لجهامة وجهه وضخامته،

(٣٨ هـ – ٦٥٨ م) (١١٠ هـ – ٧٢٨ م) ،شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م) .

– ديوان كعب بن زهير، كعب بن زهير بن أبي سلمى، المزني، أبو المضرَّب شاعر مخضرم (ت ٢٦ هـ = ٦٤٦ م) حققه وشرحه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية (١٤١٧ هـ – ١٩٩٧) .

– ديوان المتنبي، (٣٠٣ هـ –٣٥٤ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، حقوق الطبع محفوظة، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م، د – ط .

– ديوان النجاشي الحارثي ، قيس بن عمرو، القرن الهجري الأول، صنعه وتحقيق صالح البكاري ،الطيب العشاش، سعد غراب، المواهب للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١١٩٩م.

– الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الشيخ الأمام العالم الحافظ الحجة الفقيه ، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي ثُم الدمشقي الحنبلي،(ت: ٧٩٥هـ) ، وقف على طبعه وصححه، محمد حامد الفقي، ١٣٧٢هـ – ١٩٥٣م، مطبعة السنة المحمدية، د. ط.

- رسالة العكبري في أصول الفقه، أبو علي الحسن بن شهاب بن الحسن العكبري الحنبلي (٣٣٥ – ٤٢٨ هـ)، بتحقيق وتعليق: بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي ، الناشر: (لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الكويت) – (أروقة للدراسات والنشر، الأردن – عمان)،الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧ م .

– رسالة منازل الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ)، بتحقيق: إبراهيم السامرائي ،الناشر: دار الفكر – عمان، د – ط .

– زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ،بتحقيق: عبد الرزاق المهدي ،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ .

– الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) ، بتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢ .

– سير أعلام النبلاء :الأمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ، ١٣٧٤م)، حققه وخرّج أحاديثه : مجموعة محققين، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشر، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦د م .

- السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت: ٢١٣هـ)، بتحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥ م .

– شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)،مراجعة وشرح، حجر عاصي ، دار الفكر العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م .

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث –

القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ،الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

– شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي(١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، بتحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة الأولى: (١٤٠١هـ – ١٩٨١م) .

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة: الأولى ١٣٧٥هـ– ١٩٥٥م .

– شرح تسهيل الفوائد، لأبن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ) ، بتحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م) .

– شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، (ت: ٤١ هـ)، حققه وقدم له: الدكتور/ إحسان عباس – الأستاذ المشارك في الجامعة الأمريكية ببيروت ،الناشر: التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢ .

– شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) ، بتحقيق: مصطفي السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي ،الناشر: دار المعرفة – بيروت، د – ط .

– شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، بتحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ،الطبعة الثانية: ١٩٩٦ ،الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا .

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت: ٧٦١هـ) ، طبعة جديدة مصححة ومنقحة، اعتنى بها محمد أبو فضل عاشور، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

– شرح طيبة النشر في القراءات العشر، الإمام شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي (ت: ٨٣٥هـ) ، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

– شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، لأبي حفص زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ – ٧٤٩ هـ)، بتحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال ، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

– شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ) ،بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م .

– شرح اللّمع في النحو، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)،بتحقيق: الدكتور محمّد خليل مراد الحربي ، الناشر: دار الكتب العلميّة ،الطبعة:١، تاريخ النشر: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .

– شرح المفصل للزمخشري يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

– شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ) ، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، د– ط .

– شرح الواحدي لديوان المتنبي ، ضبطه وشرحه، وقدّم له وعلّق عليه ، وخرّج شواهده، د . ياسين الأيوبي ، د . قصي الحسين، الناشر: دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .

– شعر أبي حية النميري ،جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري ، الناشر، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق ١٩٧٥.

– شعر هدبة بن الخشرم العذري ، بتحقيق يحيى الجبوري ، الاستاذ بجامعة قطر، الطبعة الأولى:(دمشق ١٩٧٦)، الطبعة الثانية : الكويت(١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م ، دار القلم للنشر والتوزيع / الكويت .

– شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: ٥٧٣هـ) ، بتحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله ،الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) ، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ،الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

– صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، بتحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، د . ط .

– علل النحو، لأبي الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)

بتحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

– عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ)، بتحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية ،الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م .

– عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ) ، بتحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي ،الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر ،الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

– العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) ، بتحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ،الناشر: دار ومكتبة الهلال، د – ط .

– عيون الأخبار: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢١٣ –٢٧٦هـ) ، بتحقيق منذر محمد سعيد ابو شعر ، المكتب الاسلامي – بيروت ، رفعه عبد الرحمن النجدي الزاهر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م .

– غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير، شمس الدين ، محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي(ت: ٨٣٣هـ)، طبعة جديدة مُصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عُني بنشرها ١٩٣٢م، ج. برجستراسر الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

– غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي(١٩٨ – ٢٨٥) ،بتحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

– غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي(ت: ٢٢٤هـ) ، بتحقيق: د. محمد عبد المعيد خان ،الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن ،الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .

– غريب القرآن،لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، بتحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية) ،السنة: ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .

– الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١ هـ)، بتحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي ، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفي الباز – المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .

– غيث النفع في القراءات السبع، لأبي الحسن علي بن محمد بن سالم، النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت: ١١١٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت بتحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م ،

– فتحُ البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري ، الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت ، عام النشر: ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .

– الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) ، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د – ط .

– فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم (ت: ١٤٣٠هـ) الناشر: دار البيان العربي – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

– الفَسْرُ شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، صِنْعة أبو الفتح عثمان أبن جني النحوي (ت : ٣٩٢ هـ)، حققه وقدّم له: الدكتور رضا رجب، دار الينابيع ، طباعة، نشر، توزيع الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.

– فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر .

– في التراث العربي، الدكتور مصطفى جواد، قدّم له، وأخرجه، ونَصصه وفهرسه : محمد جميل شلش، وعبد الحميد العلوجي، دار الحرية للطباعة _ بغداد ، ١٣٩٩هـ ،١٩٧٩م. د، ط .

– القاموس المحيط ، لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ) ، بتحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م .

– القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال ،إشراف محمد عصام مفلح القضاة ، قدم له: د/ عمر الكبيسي – الشيخ/ بصيري سال ، الناشر: دار الواضح – الإمارات ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م أصل الكتاب: رسالة ماجستير – تخصص التفسير والحديث – جامعة الشارقة .

– القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ) ،الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ،القاهرة ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .

– الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، (ت: ١٨٠هـ) ، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

– كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ) ، بتحقيق: شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف – مصر ،الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ .

– الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣ هـ) ، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح ، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

– الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧ هـ) ، بتحقيق محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة، بيروت شارع سوريا ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

– الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (ت: ٤٢٧هـ) ، بتحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م .

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي،(ت: ١٠٩٤هـ - ١٦٨٣م)، بتحقيق: عدنان درويش - محمد المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ- ١٩٨٩م .

- الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين،(ت: ٧٤١هـ) ، بتحقيق : د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ) بتحقيق: محمد سعيد المولوي ،الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، (ت: ٧١١ هـ) ، بتحقيق: عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي ، دار النشر: دار المعارف ، البلد: القاهرة، د– ط .

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي (ت: ٤١٢هـ) ، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي ،الناشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة ، د – ط .

- المبسوط في القراءات العشر، لأبي أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، (ت :٣٨١هـ) ، بتحقيق: سبيع حمزة حاكيمي ، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق ،عام النشر: ١٩٨١ م .

- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ) ، بتحقيق: محمد فواد سزگين ، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة: ١٣٨١ هـ .

- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨هـ)، بتحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان.

– مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ) ، بتحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ –٢٠٠١م.

– المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ، بتحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

– المحيط في اللغة ، لأبي القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس، الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (ت: ٣٨٥ هـ) ، دار النشر: عالم الكتب – بيروت / لبنان – ١٤١٤ هـ –١٩٩٤ م ، الطبعة: الأولى ، بتحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين .

– مختار الصحاح، لأبي عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ) ، بتحقيق: يوسف الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

– المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) بتحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

– المذكر والمؤنث، لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) ، بتحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، مراجعة: د. رمضان عبد التواب ، الناشر: جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث ، سنة النشر: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

– المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، للأمام المقرئ أبو الكَرَم المبارك بن الحسن الشَّهْرَزُوري (٤٦٢ – ٥٥٠ هـ)، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، المجلد الرابع، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ١٤٣٥هـ ، د – ط .

– معالم التنزيل في تفسير القرآن ، تفسير البغوي، محيي السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي(ت: ٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش ، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع ،الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .

– معاني القراءات للأزهري ، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي،(ت: ٣٧٠هـ) ، تحقيق ودراسة عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م.

– معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ) ، بتحقيق: محمد علي الصابوني ، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ– ١٩٨٩م .

– معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ، بتحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، الطبعة: الأولى، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م .

– معانى القرآن للأخفش، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ،(ت: ٢١٥هـ)، بتحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، (ت: ٣١١هـ) بتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

– المعجزة الكبرى القرآن، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي

– معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، بتحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

– معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قسم الدراسات العليا، وعضو لجنة المصاحف بالأزهر، الناشر: دار الجيل – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

– معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، بتحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة ،الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م .

– معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء،(ت: ٣٩٥هـ) ، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ،عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، د . ط .

– معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبن هشام الأنصاري،(ت: ٧٦١ هـ)، بتحقيق وشرح: الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب ،الطبعة: الأولى سنة ١٤٢١ هـ ،الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت .

– مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ، محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرماني، أبو العلاء الحنفي (ت: بعد ٥٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفي مدلج ، تقديم: الدكتور محسن عبد الحميد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

– مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ،الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ .

– المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني ،الناشر: دار المعرفة .

– المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، بتحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الأستاذ بجامعة الازهر الناشر: عالم الكتب. – بيروت ، د – ط .

– المقفى الكبير، تقي الدين المقريزي(ت: ٨٤٥ هـ- ١٤٤٠ م)، بتحقيق: محمد اليعلاوي ،الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى،١٤١١ هـ - ١٩٩١م .

– المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي)، لأبي علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، الحسن الملقب بـ(كراع النمل)، (ت: بعد ٣٠٩هـ) ، بتحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي ، الناشر: عالم الكتب، القاهرة ،الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م .

– المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم ،الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م .

– الموضح في وجوه القراءات وعللها، الإمام نصر بن علي بن أبي عبدالله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي، بابن أبي مريم (ت: بعد ٥٦٥ هـ) ، بتحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة، الناشر: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ،الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

– موطأ الإمام مالك بن أنس، رواية ابن القاسم، وتلخيص القابسي، حققه وعلق عليه ونشره ، السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي ،الناشر: منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات ، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

– ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي

(ت: ٥٣٩ هـ)، حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة – جامعة قطر، ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقا)، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

– النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت : ٨٣٣ هـ) ، بتحقيق : علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ) ، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية ، د – ط .

– النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت: ٤٧٩هـ) ، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل ، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

– نكت الهميان في نكت العميان: صَلَاح الدّين خَلِيل بن أيبك الصَّفَدِي،(ت: ٧٦٤هـ)، وقف على طبعه الأستاذ أحمد زكي بيك، المطبعة الجمّالية– مصر، حقوق الطبع محفوظة ١٣٢٩هـ –١٩١١م، د ط .

– النكت والعيون (تفسير الماوردي)، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ،(ت: ٤٥٠هـ)، بتحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان .

– النهاية في غريب الحديث والأثر ،للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م .

– الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ) ، بتحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د:،الشاهد البوشيخي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

– هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ ، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، د ط .

–الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي(ت: ٧٦٤هـ)، بتحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ،الناشر: دار إحياء التراث – بيروت ، عام النشر:١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، الطبعة الأولى.

– الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (معتزلي) ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) ، حققه وعلق عليه: محمد عثمان ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، بتحقيق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت ، الأجزاء من (١ إلى ٣)الطبعة الأولى: سنة: (١٩٠٠)، ، الجزء: ٤ – الطبعة: الأولى سنة: ، (١٩٧١)، الجزء: ٥ – الطبعة: الأولى:،(١٩٩٤)، الجزء: السادس الطبعة الأولى سنة:(١٩٠٠)، الجزء: السابع الطبعة: الأولى سنة:(١٩٩٤) .

ثبت الأطاريح والرسائل والمجلات والدوريات:

– أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري: د. أحمد قاسم عبد الرحمن، جامعة الأنبار/ كلية العلوم الإسلامية– الرمادي – قسم التفسير وعلوم القرآن الخبير اللغوي: أ . م . د. صفاء علي حسين.

– أخبار التراث العربي، د . حسن عريبي محمد علي الخالدي، مجلة المورد_ بغداد مج٣٥ ع٤، ص١٧٢ _ ص١٧٦ ، (١٤٢٩هـ ، ٢٠٠٨) .

– الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى ٣٩٢هـ – ١٠٠٢م ، إعداد إبراهيم سطعان عواد، إشراف الدكتور إبراهيم يوسف عبد القادر السيد، رسالة ماجستير في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت .

– التبيان في شرح الديوان يسترد مؤلّفه، د. عباس علي الأوسي، جامعة بابل، مجلة المورد، بغداد ع٣، مج٣٤ ،(١٤٢٨هـ _ ٢٠٠٧م.

– (التبيان) لا للعكبري ولا لابن عدلان، د. عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن الهليل، كلية الملك فهد الأمنية _ الرياض، مجلة الدراسات اللغوية، مج٣ ،ع٢ ،١٤٢٢هـ _ ٢٠٠١م.

– الخلاف في شرح ديوان المتنبي المسمى بـ(التبيان في شرح الديوان)، د. نبيل محمد سلمان ، كلية الآداب، جامعة بغداد/ العدد(٧١)،(١٤٢٦هـ_ ٢٠٠٥م) .

– (شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبري)– د : مصطفى جواد،(١٣٦٦ هـ– ١٩٤٧م مجلة المجمع العلمي العربي، انشئتْ سنة ١٣٣٩هـ الموافق لسنة ١٩٢١م، تُنشر في دمشق مرة في الشهر، كانون الثاني شباط ١٩٤٧_ صفر وشهر ربيع الأول ١٣٦٦هـ، دمشق ج١_ج٢ المجلد ٢٢ ، ص٣٧ _ص٤٧ .

– شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (دراسة لغوية نحوية) ، زهير محمد علي ، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية، وآدابها، بإشراف الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش النعيمي، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ،١٤٢٥هـ _ ٢٠٠٤م .

– عودة إلى كتاب التبيان في شرح الديوان للأستاذ الدكتور شاكر محمد الفحّام، مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة)، ج٨١ ،(١٤١٨هـ، ١٩٩٧م ، ص٢٠٠ ، ٢١٠.

– القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، إعداد محمد بن عمر بن سالم بازمول ، لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية ، إشراف فضيلة الشيخ الاستاذ الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد ، ١٤١٢هـ – ١٤١٣هـ .

– المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن، داود بن سليمان الهويمل ، إشراف: د. سليمان يوسف خاطر (أستاذ النحو والصرف المشارك)، الناشر: رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية ،العام الجامعي: ١٤٣٧/ ١٤٣٨ هـ .

Abstract

The study was represented by Al-Akbari's interpretation of some poetic expressions in the Qur'anic readings under the title (Inference from the Qur'anic readings in the explanation of Al-Mutanabbi's Diwan attributed to Al-Akbari), mentioning the difference between the readers in their reading of the term, weighing what I see as in agreement with Al-Mutanabbi in its significance, and by looking at the books of readings and interpretation, like the seven In the readings of Ibn Mujahid and the argument of readings by Abdul Rahman bin Abi Zara and the liberation and enlightenment by Ibn Ashour. As for the method used in this study, it was the descriptive and analytical method.

It was found that the method of explaining the Diwan is a new method that changed the scales from inferring poetry on the language of the Qur'an to deducing the Qur'an on the language of poetry, and the research was divided into three chapters representing the first with phonetic issues, the second with morphological issues and the third with grammatical issues.

The research drew its scientific material from linguistic sources, including books of readings and interpretation, as well as grammatical sources and references that dealt with the different word in its reading. The sources of this study varied; It combined grammatical and linguistic books, books of the meanings and syntax of the Qur'an, and books of translations

Ministry of Higher Education and scientific research

University of Kirluk – Collage of Education

Arabic Language department

Inference from the Qur’anic readings in the explanation of Al-Mutanabbi’s Diwan attributed to Al-Akbari

thesis sunbmitted by the student

eadi mahmud mahdiun

To the board of collage of Humanistic Education Sciences
University of Kirkuk as a part of fulfillment requirments
to get Master's degree in Arabic language and litrerature.

Supervised by

Dr. Khaled Ahmed Hawas

2022 A.D **1443 A.H**